جامعـــــــــــة قـــــاصدي مربـــــــــاح –ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

تأثير الفساد المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019

من إعداد الطالبتين:
– سعيدة دريد
– باية بلهوط

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

الأستاذ:.....جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....رئيسا
الأستاذ:أ.د علاوي محمد لحسن..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مشرفا
الأستاذ:..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مناقشا

السنة الجامعية
2020/2019

جـــــــــامعة قـــــــــاصدي مـــــــــربـــاح –ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

تأثير الفساد المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019

من إعداد الطالبتين:
– سعيدة دريد
– باية بلهوط

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

الأستاذ:.....جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....رئيسا
الأستاذ:أ.د علاوي محمد لحسن..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مشرفا
الأستاذ:..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مناقشا

السنة الجامعية
2020/2019

كلمة الشكر والعرفان

"...ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه... "

سورة النمل الآية 19

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

بكل احترام وتقدير يسرنا أن نرفع أصدق وأرقى كلمات الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث ونخص بالذكر أستاذنا المشرف الأستاذ الدكتور: "**علاوي محمد لحسن** "الذي فسح لنا هذا المجال للبحث و لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة و التي كانت حافزا وسندا قويا لنا وكان لها بليغ الأثر لإتمام هذا العمل

نرفع شكرنا كذلك لكل الأساتذة الأفاضل وعمال قسم العلوم الاقتصادية

كما نتقدم بعبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد بإمداده للمعلومات والنصائح القيمة أو حتى بالتشجيع لإتمام هذا العمل المتواضع

إهـــداء

بأناملٍ تحيط بقلم أنهكه التعب و الأرق ولا يقوى على الحراك ... يتكأ على قطرات حبر مملوءة بالحزن و الفرح في آن واحد ...حزن يشوبه الـفراق بعد التجمع...وفرح لبزوغ فجر جديد من حياتي ...بالنسبة لي هو يوم ميلادي من جديد...أتطلع فيه لما هو آت من همسات الدنيا المليئة بالتفاؤل و الأمل المشرق...

إلى من زرع بذور حب العلم والتطلع إليه في قلبي...إلى من علمني بأنه عندما تنـــطفئ الأنوار، لا بد من إضاءة الشمعة لنكمل المشوار...وألا نقوم بلعن الظلام...إلى من تمنيت أن يبقى دوما بجانبي..."**والدي رحمه الله**".

إلى منبع العطف والحنان ...إلى مثال الصبر و الإيمان...إلى من أحاطتني بدعواتها في كل زمان ومكان..."**والدتي أطال الله في عمرها**".

إلى من تحلو الدنيا بوجودهم وقربهم إخوتي وأخواتي...

إلى رفيقة دربي وصديقتي الغالية التي مسكت بيدي ولم تتركها... ولم تنكر عيشا قد تقادم عهده ...الوفية "ربيعة بن زيد".

إلى البروفيسور "م .رابح" على بصمة الأمل التي دونها في سجل حياتي.

إلى العزيزات على قلبي: د. مريم.ب، د.وهيبة ع، س.آسيا.

إلى كل من مد لي يد العون وساعدني في مشواري هذا وشجعني لإتمامه .

إلى كل من يعرفني ، يحبني، ويتمنى لي النجاح والخير.

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع...وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب

سعيدة دريد

إهـــداء

إلـى الغاليين اللذيـن أفنـيا مـن عمـريهما السنين لنـصل

لهذا المستوى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى كل الإخوة و الأخوات

إلى أساتذتي الكرام

إلى كل من علمنا حرفا

إلى جزائرنا الحبيبة

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

باية بلعوط

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة طبيعة العلاقة بين الفساد المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول كيفية تأثير الفساد المالي في الجزائر على النمو الاقتصادي في الفترة 1990-2019.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة لبناء نموذج قياسي يضم مجموعة من المؤشرات هي: الناتج المحلي الإجماليGDP، مؤشر مدركات الفسادCPI لمنظمة الشفافية الدولية، مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي.

وقد توصلت نتائج الدراسة لوجود علاقة عكسية بين الفساد المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر، بالإضافة لوجود تأثير متبادل بين مختلف المؤشرات، حيث كان للفساد المالي تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي وهذا بسبب ضعف مؤشرات الحوكمة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: فساد مالي ، نمو الاقتصادي، حوكمة.

ABSTRACT:

This study aims to try to know the nature of the relationship between financial corruption and economic growth in Algeria, the problematic of study revolves around: how financial corruption in Algeria affected economic growth in the period 1990-2019.

To answer this problematic, the study followed the descriptive analytical approach in addition to form a standard model that includes a set of indicators are: Gross domestic product GDP, Corruption Perceptions Index CPI of Transparency International Organization, and World Bank Governance Indicators.

The results of the study found that there is an inverse relationship between financial corruption and economic growth in Algeria, in addition to the existence of a mutual effect between the various indicators, where financial corruption had a negative impact on the rates of economic growth and this is due to the weak indicators of governance in Algeria.

Key words: financial corruption, economic growth, governance

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
كلمة الشكر والعرفان	I
الإهداء	II
الملخص	IV
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XI
المقدمة	**أ– د**
الفصل الأول: الجانب النظري للفساد المالي والنمو الاقتصادي	
تمهيد	1
المبحث الأول: مفهوم الفساد المالي	2
المطلب الأول: ماهية الفساد المالي	2
المطلب الثاني: مظاهر الفساد المالي	8
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للفساد المالي وعلاقته بالتحرير المالي	13
المبحث الثاني: مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي	17
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	17
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	22
المطلب الثالث: علاقة النمو الاقتصادي ببعض المتغيرات	29
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	36
المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية	36
المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية	39
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	41
خلاصة الفصل الأول	42
الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية حول اثر الفساد المالي على النمو الاقتصادي للجزائر في الفترة 1990– 2019	
تمهيد	44
المبحث الأول:نظرة حول الفساد المالي والنمو الاقتصادي للجزائر (1990–2019)	45
المطلب الأول:جذور الفساد المالي بالجزائر وأشهر قضايا الفساد في المال العام	45
المطلب الثاني: أهم مظاهر الفساد المالي في الجزائر والإطار القانوني المكافح لها	51
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي للجزائر (1990-2019)	62
المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة	74
المطلب الأول: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي	74

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الفساد المالي	76
المطلب الثالث:التعريف بنموذج الدراسة	82
المبحث الثالث: القياس وعرض ومناقشة النتائج	84
المطلب الأول: عرض ومناقشة النتائج	84
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية	98
المطلب الثالث: الحوكمة والحكم الراشد متطلبات مكافحة الفساد المالي في الجزائر	101
خلاصة الفصل الثاني	107
الخاتمة	109
قائمة المراجع	113
الملاحق	125

فهرس الجداول، الأشكال البيانية والملاحق

أولا– قائمة الجداول:

قائمة الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
1-1	مراحل غسيل الأموال	10
2-1	أنواع التهرب الضريبي	11
3-1	أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	31
1-2	تطور نسبة شفافية بنك الجزائر من 1990-2017	49
2-2	مسار تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990-2019	63
3-2	تطور أهم المؤشرات الكلية للتوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري 1990-2019	67
4-2	أهم القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	68
5-2	متوسط نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1997-1999	69
6-2	متوسط نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000-2014	69
7-2	متوسط نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2015-2018	70
8-2	متوسط نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الثلاثي الأول 2019	71
9-2	التغير السنوي في نسبة النمو حسب القطاعات في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي	73
10-2	تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة 1990-2019	75
11-2	ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد	77
12-2	ترتيب الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية	80
13-2	جدول الإحصاءات الوصفية	84
14-2	من مخرجات برنامج EVIEWS10	87
15-2	من مخرجات برنامج EVIEWS10	89
16-2	من مخرجات برنامج EVIEWS10	90
17-2	من مخرجات برنامج EVIEWS10	92
18-2	من مخرجات برنامج EVIEWS10	93
19-2	من مخرجات برنامج EVIEWS10	94
20-2	من مخرجات برنامج EVIEWS10	96
21-2	من مخرجات برنامج EVIEWS10	96
22-2	من مخرجات برنامج EVIEWS10	97

ثانيا– قائمة الأشكال:

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
1–1	أشكال الفساد	6
1–2	تطور معدل النمو الاقتصادي للجزائر 1990-2019	64
2–2	مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 1997-1999	69
3–2	مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 2000-2014	70
4–2	مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الفترة 2015-2018	70
5–2	مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الثلاثي الأول لسنة2019	71
6–2	التغير السنوي في نسبة النمو حسب القطاعات في تركيبة PIB	72
7–2	تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1990-2019	75
8–2	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد	78
9–2	تطور ترتيب الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية	80
10–2	تطور متغيرات الدراسة القياسية 2003-2018	85
11–2	التمثيل الانتشاري للنموذج الأول	87
12–2	التمثيل الانتشاري للنموذج الثاني	90
13–2	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثاني	92
14–2	التمثيل الانتشاري للنموذج الثالث	95
15–2	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثالث	95
16–2	الأطراف الرئيسية في الحوكمة	103

ثالثا–قائمة الملاحق:

قائمة الملاحق		
رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	مصادر المسح لمؤشر مدركات الفساد لسنة 2003	126-124
02	مصادر المسح لمؤشر التعبير و المساءلة	128-127
03	مصادر المسح لمؤشر الاستقرار السياسي	129
04	مصادر المسح لمؤشر فاعلية الحكومة	131-130
05	مصادر المسح لمؤشر نوعية التنظيم	133-132
06	مصادر المسح لمؤشر سيادة القانون	135-134
07	مصادر المسح لمؤشر ضبط الفساد	137-136
08	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات للنموذج الثالث	138
09	تقدير النموذج الثالث	139

مقـــدمة

تمهيد

إن الحديث عن الفساد هو حديث عن ظاهرة مرتبطة بوجود الإنسان، إذ قال تعالى في كتابه " ...**أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء...." البقرة الآية 30**، وبالتالي إن الفساد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات، إلاّ أنها في الوقت الراهن أصبحت ظاهرة متفشية وممتدة أكثر إذ تؤثر على جميع المجتمعات والاقتصاديات وتعتبر مكافحة هذه الظاهرة مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول، مما يستدعى تعاوناً فيما بينها لمكافحته والحد منه ومن أثاره، إن الحديث عن الفساد لا يخص مجتمعاً بعينه ولا دولة بذاتها إنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول وبدرجات متفاوتة، تحمل أخطار وخيمة على النمو الاقتصادي والتنمية بصفة عامة، إذ لا يمكن الحديث عن هذه الأخيرة (التنمية) دون إغفال موضوع "الفساد والحكم الراشد"،وبدءاً من العام 1995 أصبح واحداً من الموضوعات الرئيسية لدى باحثي العولمة ودارسي النظرية الاقتصادية، كما أصبح محط اهتمام ومتابعة من قبل أهم المؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الشفافية الدولية، والبنك الدولي، ويمكن اعتبار أهم مبرر لاهتمام الهيئات الدولية الكبرى كالبنك الدولي بموضوع الفساد هو الفشل غير المتوقع للبرامج المالية التي أودعها لدى الدول التي تمر بمصاعب اقتصادية، حيث بينت جل الدراسات أن هاته الدول لا تجيد استخدام هذه المساعدات المالية الموجهة للتنمية حيث تطالها يد الفساد التي تسيء استغلال هاته الأموال، ومن هنا يبرز مفهوم الفساد المالي الذي يعبر عن كل السلوكات المنافية للأخلاق والقوانين والتي تسيء استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة وهو ما سوف نتناوله في هذه الدراسة.

إن الجزائر كغيرها من الدول تعاني من تفشي ظاهرة الفساد المالي،بل الجزائر تغرق في الفساد بمختلف أشكاله، إذ بالرغم من كونها دولة غنية وتملك موارد مالية وطبيعية وبشرية هائلة، إلا أنها لم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، ولا تحقيق أهداف ومبادئ التنمية المستدامة والشاملة، ، لذا ارتأينا دراسة مختلف مظاهر الفساد المالي في الجزائر ، ومختلف أثارها الوخيمة، خصوصاً تأثيرها على النمو الاقتصادي الجزائري.

إشكالية الدراسة

يعتمد النمو الاقتصادي بصفة كبيرة على مدى نجاعة السياسات الاقتصادية الكلية للدولة (المالية والنقدية)، هاته السياسات بدورها تعتمد على إدارة كُفأه وفعالة تعمل وفقا لمعايير حكم رشيدة وصالحة وبعيدة عن مختلف مظاهر الفساد المالي والذي من شأنه أن يضعف من أدائها وحسن استغلالها للصالح العام، ومن هنا تبلورت لدينا معالم الإشكالية التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- كيف أثر الفساد المالي في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990- 2019)؟

وقصد معالجة هذه الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- كيف نشأ وتطور الفساد المالي في الجزائر، وما هي أهم أشكاله؟

2- ما هي الاستراتيجيات التي رسمتها الجزائر في سبيل مكافحة الفساد المالي، وهل كانت كافية للحد منه؟

3-هل كان آداء الاقتصاد الجزائري مكافأ لما تزخر به الجزائر من ثروات؟

4- ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين الفساد المالي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات

للإجابة على إشكالية البحث تمت صياغة جملة من الفرضيات كأساس ينطلق منه لمناقشة موضوع البحث كالتالي:

1- يعتبر الفساد المالي في الجزائر ظاهرة قديمة لها جذور تاريخية، تطورت بمرور الزمن لتتجلى في مختلف الصور و الأشكال وفي جل القطاعات.

2- تعد القوانين و الاستراتيجيات التي رسمتها الجزائر في مجال مكافحة الفساد المالي طموح لم يؤثر على الواقع.

3-شهدت الجزائر معدلات نمو اقتصادي متدنية وغير مقنعة ولا تعبر عما تزخر به الجزائر من موارد طبيعية وبشرية.

4- للفساد المالي تأثير سلبي ومباشر على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع

إن اختيارنا لموضوع البحث كان وراءه الدوافع التالية:

✓ الدوافع الذاتية:

- رغبتنا الشخصية في دراسة الموضوع وتأثرنا بآثار الظاهرة محل الدراسة خصوصاً في قطاع الصحة والتعليم؛
- محاولة إسقاط موضوع الفساد على التخصص المدروس " اقتصاد نقدي وبنكي".

✓ الدوافع الموضوعية:

- كثرة الحديث عن موضوع الفساد بأنواعه في الجزائر في الفترة الأخيرة؛
- الكشف عن مختلف مظاهر الفساد المالي في الجزائر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي؛
- حاجة البيئة المصرفية الجزائرية لمثل هذه الدراسات للكشف عن الاختلالات ونقاط الضعف فيها بصفتها المكان الذي يشهد أهم مظاهر الفساد المالي وهو تبييض الأموال؛
- محاولة الخروج بآراء واقتراحات لمحاربة تفشي الفساد المالي في الجزائر وذلك سعيا منا لبناء جزائر مستقرة وآمنة ولو بالقلم.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من تطور وانتشار الفساد بمختلف أشكاله بشكل مرعب في الجزائر، والأثر البالغ الخطورة الذي يسببه الفساد المالي خاصة في السقوط بالاقتصاد الجزائري وعرقلة سيرورة هذا القطاع المهم والنهوض به، وما ينجر عن ذلك من تكاليف وخيمة تدفعها الطبقة البسيطة بصفة خاصة، هاته الطبقة التي تشكل النسبة الأكبر من شرائح المجتمع الجزائري، بالإضافة للظروف الحالية الصعبة والغير مستقرة التي تشهدها الجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف بالفساد المالي ومختلف مظاهرة وأثاره، وإبراز مدى تأثيره على النمو الاقتصادي بصفة عامة؛
- إسقاط الضوء على واقع الفساد المالي في الجزائر وخطورة آثاره الاقتصادية على المجتمع؛
- استنتاج مدى تأثير الفساد المالي في البنوك الجزائرية على النمو الاقتصادي للجزائر؛
- المساهمة في وضع توصيات وحلول من شأنها أن تنقص من ظاهرة الفساد المالي في الجزائر.

مرجعية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة معتبرة من الكتب، ورسائل دكتوراه وماجستير غير منشورة، ومقالات علمية منشورة في مجلات علمية محكمة، ومقـــالات خاصـــة ببعض الملتقيات الجامعية، ومواقع الكترونية رسمية لمؤسسات عالمية ومحلية (كموقع البنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية وصندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات ... ومواقع لأساتذة اقتصاد)، بالإضافة لتقارير بنك الجزائر ونشراته الإحصائية وتقارير منظمة الشفافية الدولية.

حدود الدراسة

لأجل التركيز على مناقشة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، قمنا بتحديد معالجتنا للموضوع على النحو التالي:

الحدود النظرية: دراسة ظاهرة الفساد المالي وآثاره الاقتصادية وكذا التطرق لمفهوم النمو الاقتصادي ومختلف نظرياته وعلاقته ببعض التوازنات الداخلية والخارجية.

الحدود المكانية: تتمثل في دولة الجزائر.

الحدود الزمنية: تتمثل في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019.

منهج الدراسة

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على التساؤلات ولإثبات الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين الأول نظري يقوم على المنهج الوصفي للتعريف بظاهرتي الفساد المالي والنمو الاقتصادي، والثاني تطبيقي يقوم على المنهج الوصفي التحليلي للظاهرتين في الجزائر، بالإضافة لاستخدام نموذج قياسي يقيس مدى تأثير الفساد المالي في النمو الاقتصادي باستخدام برامج Excel. Eviews10 وذلك باعتبار الفساد المالي متغير مستقل نعبر عنه بمؤشر مدركات الفساد cpi ، ومؤشرات الحاكمية للبنك الدولي، والنمو الاقتصادي متغير تابع نعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي GDP.

هيكل الدراسة

من اجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين هما:

الفصل الأول: تمثل في دراسة نظرية تم من خلالهـــا التطرق نظريا وبصفة عامة إلى مفاهيم أســـاسية متعلقة بظاهرة الفساد المالي (المفهوم، المظاهر، الآثار)، وكذا مفاهيم أساسية متعلقة بالنمو الاقتصادي (المفهوم، النظريات، علاقته ببعض مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي)، من خلال (03) ثلاثة مباحث.

الفصل الثاني: تمثل في دراسة تطبيقية تم من خلالها التطرق لأسباب الفساد المالي في الجزائر ومختلف مظاهره والقوانين التي سنتها الجزائر لمحاربته، والتطرق للنمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 – 2019 بالأرقام، وشملت كذلك النموذج القياسي وتحليله من خلال (03) ثلاثة مباحث.

صعوبات الدراسة

من المعوقات والصعوبات التي واجهتنا في إعداد الدراسة مايلي:

- حساسية الموضوع وصعوبة الحصول على المعلومات بخصوصه خصوصاً في البنوك؛

- صعوبة الحصول على إحصائيات محلية تخص موضوع الفساد، مما دفعنا للاعتماد على إحصائيات المنظمات العالمية لتكون الدراسة أكثر مصداقية؛

- ضيق الوقت فالموضوع محل الدراسة موضوع تحليلي مهم، ويحتاج وقت أطول لجمع المراجع والتحليل خاصة؛

- بعض الصعوبات الخاصة.

الفصل الأول :الجانب النظري للفساد المالي والنمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر الفساد من اخطر الظواهر التي تنخر في أجساد المجتمعات حيثما حصلت وكيفما تمت ممارستها، إذ ينتج عنه مشاكل عديدة ومخاطر على استقرار هذه المجتمعات وأمنها، كما يؤثر على العدالة والقيم الأخلاقية وبالطبع يؤثر على تنمية المجتمع وسيادة القانون فيه.

ويعتبر الفساد المالي من أهم واخطر صور الفساد، وذلك لما يحمله من أخطار وخيمة، وتكاليف ضخمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة أخص.

وسوف يتناول هذا الفصل الإطار النظري للفساد المالي والنمو الاقتصادي من خلال ثلاثة مباحث، حيث يبرز المبحث الأول مفهوم الفساد المالي، أما المبحث الثاني فيشمل مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي، ويستعرض المبحث الثالث الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع.

المبحث الأول: مفهوم الفساد المالي

يعد الفساد المالي والإداري من المواضيع المهمة، لما له من جذور تاريخية انتشرت في مجتمعاتنا الحاضرة متقدمة كانت أو نامية، حيث شاع في كل النظم السياسية والديمقراطية والدكتاتورية والرأسمالية والاشتراكية.

ومما زاد من سرعة انتشار وتطور هذه الظاهرة الفتاكة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة والنامية خصوصاً الترويج الواسع لسياسات العولمة والتحرر المالي التي تنادي بها المؤسسات المالية والنقدية والتجارية الدولية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اتفقت تقارير الخبراء والمختصين وتكاثفت الجهود على ضرورة مكافحة هذه الظاهرة وتطويقها وعلاجها لاسيما في الدول النامية كهدف أساسي لابد من تحقيقه.

حيث سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بمفهوم الفساد المالي من خلال ثلاث مطالب، نتطرق في الأول منها إلى التعريف بالفساد المالي ثم عرض لأهم مظاهره، وأخيراً نستعرض آثاره الاقتصادية وعلاقته بالتحرير المالي.

المطلب الأول: ماهية الفساد المالي

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق لتعريف الفساد بصفة عامة، والفساد المالي بصفة أخص.

الفرع الأول: تعريف الفساد

تستخدم كلمة الفساد للتعبير عن مجموعة من السلوكيات غير الصحيحة، والتي تشمل جميع مظاهر الانحرافات الإدارية والتنظيمية والوظيفية، وقد تنوعت مفاهيم الفساد وتغيرت تبعا لمختلف التغيرات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات والميادين، مما جعل تعريف الفساد محل جدل ونقاش من قبل الباحثين سعيا منهم لفهم وتحديد مفهوم واضح ودقيق له كونه آفة من الآفات التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة بقطاعيهما العام والخاص على حد سواء، كما أن المهتمين بدراسته ينتمون لقطاعات مختلفة مثل: السياسة، الاقتصاد، علم الاجتماع .....الخ ومن هنا فقد طور الباحثين ثلاث مناهج فكرية تتناول الفساد وفق المدرسة الفكرية التي ينتمون إليها كالأتي [1] :

1- **المنهج القيمي (القديم) Moral Method**: يؤكد أنصار هذا المنهج أن الفساد ماهو إلا نتيجة لانحراف قيمي يتجسد على شكل سلوكيات منحرفة عن النظام العام مستهدفة إبعاده عن أهدافه الحقيقية من اجل تحقيق أهداف ومصالح شخصية.

2- **منهج المعدلين (الوظيفيين) Revisionist Or Functionalists Method**: يؤكد أنصار هذا المنهج على أن الفساد هو حالة مرحلية تبدأ في مراحل النضوج الأولي للمجتمع وتزول عند اكتمال حالة النضوج والتطور.

3- **منهج اللامعدلين (مابعد الوظيفيين) Non Revisionist Method**: منهج فكري معاصر ظهر في سبعينيات القرن الماضي، جاء بنظرة ابعد من المنهجين السابقين، حيث يشير أن الفساد يمكن أن يأخذ طابعا نظاميا، وليس فقط ظواهر

[1] – علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، **استراتيجية محاربة الفساد الاداري والمالي (مدخل تكاملي)**، الطبعة العربية، 2014، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 17، 20.

فردية، وبالتالي القدرة على الاستمرار والبقاء والتجذر بحيث تخلق مجموعة كبيرة من النظم الفاسدة الفرعية سواء وفق المعايير القيمية أو الذاتية.

على ضوء ما سبق نفهم بان للفساد جذور تاريخية تعود للعقود القديمة جدا، قدم نشأة الخليقة، ويمكننا تلخيص أهم تعاريف الفساد كالأتي:

1- التعريف اللغوي لمصطلح الفساد: فَسَدَ، فَسُدَ، فساداً، أو فسودً: ضد صلح، فهو فسيد، جمع فسدى ، أفسده ضد أصلحه، الفساد هو اللعب واللهو اخذ المال ظلماً[1]

2- التعريف الشرعي لمصطلح الفساد: يعتبر مدلول الفساد في ألفاظ القران الكريم مدلولا شاملا لجميع أنواع الفساد وصوره، حيث جعل الشرع الحنيف كل المعاصي فساداً في الأرض وكذا كل المخالفات والانحرافات عن الطريق المستقيم، سواء كانت هذه المخالفات في مجال السلوك أو الجرائم الجنائية أو الحقوق المدنية أو العامة، وفيما يلي بعض الآيات القرآنية التي ورد فيها مصطلح الفساد:

- " وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون"[2]
- " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون"[3]

3- تعاريف بعض الفلاسفة والمفكرين والاقتصاديين لمصطلح الفساد:

نجد في كتابات ارسطو (322-382) ق. م ما يشير الى ظاهرة الفساد حيث يقول:" بعض الناس يحولون كل سجية أو فن أو وسيلة للحصول على النقود فذلك يتصورون انه الغاية ومن اجل تحقيق الغاية يجب تغيير كل شيء."[4]

ويقول الدكتور محمد الغزالي " الفساد السياسي مرض قديم في تاريخنا، هناك حكام حفروا خنادق بينهم وبين جماهير الأمة ..... لان أهواءهم طافحة ..... وشهواتهم جامحة.... لا يؤتمنون على دين الله، ولا دنيا الناس .... ومع ذلك فقد عاشوا آمادا طويلة، وقد عاصرت حكاما تدعو عليهم الشعوب، ولا نراهم إلا حجارة على صدرها توشك أن تهشمه..... انتفع بهم الاستعمار الشرقي والغربي..... بل انتُفع بهم في إفساد البيئة حتى لاتنبت فيها كرامة فردية ولا حرية اجتماعية.....أيا كان لونها"[5]

كما يعرفه مايكل جونستون فيقول:" انأ اعرف الفساد على انه إساءة استعمال الأدوار والموارد العامة للحصول على مزايا خاصة، غير أني أؤكد على ان:" إساءة استعمال" و " عام" و "خاص" موضوع نزاع في العديد من المجتمعات وتعتريها درجات متفاوتة من الغموض في معظم المجتمعات"[6]

---

[1] – **المنجد في اللغة والإعلام**، الطبعة 31، دار المشرق، لبنان، 1991، ص 583.

[2] – القران الكريم ، **سورة البقرة الآية 11**.

[3] – القران الكريم ، **سورة الروم، الآية 41**.

[4] – علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، **استراتيجية محاربة الفساد الاداري والمالي**،مرجع سبق ذكره، ص 25.

[5] – محمد الغزالي، **الفساد السياسي في المجتمعات العربية والاسلامية (ازمة الشورى)**، طبعة جديدة، يناير 2005، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ، ص 7.

[6] – مايكل جونستون، **متلازمات الفساد (الثروة، السلطة ، الديمقراطية)**، نقلة العربية، د. نايف الياسين، طبعة 1، العبيكان للنشر ، الرياض، السعودية، 2008، ص 35.

ويصف لاسويل lasswell الفساد بأنه: " واحد من أكثر خصائص التمرد في الحياة العامة والخاصة بالأمس واليوم وفي أي مكان في المجتمعات الإنسانية"[1] وقد عرف دونالدريث وادجار سيمبكنز R.wraith and E. simipkins الفســاد بأنه " أي فعل يعد فاسدا إذا حكم عليه المجتمع بأنه كذلك وإذا ما شعر فاعله بالذنب وهو يقترفه" [2]

كما عبر كليتقارد Klitgaard 1988 عن ظاهرة الفساد بالمعادلة التالية: "الفساد = درجة احتكار القرار + حرية التصرف – المساءلة"[3]

ويقول الاستاذ بتروس فان دوين وهو باحث معروف عالميا في مجال الجريمة المنظمة: " الفساد هو انعدام الأمانة او الانحلال في عملية اتخاذ القرار أن يوافق صاحب القرار على الانحراف او يطالب بالانحراف عن المعايير التي ينبغي أن تحكم اتخاذه للقرار، مقابل مكافأة أو وعد أو توقع بتلقي مكافأة، في حين أن الدوافع التي تؤثر على اتخاذه للقرار لا يمكن أن تكون جزءا من مبررات القرار"[4]

4- تعريف المنظمات الدولية لمصلح الفساد: توجد العديد من المنظمات الدولية المهتمة بما يعرف بالفساد ومن أبرزها:

4-1- منظمة الشفافية الدولية: تعرف منظمة الشفافية الدولية [5] الفساد بأنه" سوء استخدام السلطة الممنوحة من اجل تحقيق منفعة خاصة" [6]، كما عرفت المنظمة الفساد كذلك وتحت تأثير اجتهادات عدد من الباحثين مثل سوزان روز أكرمان بأنه " السلوك الذي يمارسه المسؤولين في القطاع العام او القطاع الحكومي، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم أو أقرباءهم بصورة غير قانونية، من خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم"[7]

4-2- البنك الدولي: يعرف البنك العالمي الفساد بأنه سوء استغلال الوظيفة العامة او الرسمية من اجل تحقيق مصلحة خاصة، حيث أعلن رئيس البنك جيمس.د. وولفنسون (انذاك) سنة 1996 [8]
قائلا:" نحن بحاجة إلى التعامل مع سرطان الفساد وهذا بغية الحد من الفقر وتركيز التنمية خصوصاً في الدول النامية"، وتعتبر مجموعة البنك الدولي الفساد تحدياً رئيساً لهدفيها التوام المتمثلين في[9] إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 من جهة، وتعزيز

---

[1] – خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر ال الشيخ، **الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي"**، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية (1428، 2007)، ص 12.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 12.

[3] – يوسف خليفة اليوسف، " **الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج"**، مقال منشور في مجلة العلوم الاجتماعية لجامعة الامارات العربية المتحدة، قسم الاقتصاد، المجلد 30، العدد 2، سنة 2002، 271.

[4] – على محمد جابر الله، **"كفى فسادا"**، دار سما للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، 2019، ص20.

[5] – منظمة الشفافية الدولية، تأسست في مايو 1993 برلين بألمانيا كمنظمة دولية غير حكومية وغير ربحية معنية بالفساد ومكافحته بما في ذلك الفساد السياسي، تشتهر بإصدارها مؤشر الفساد السنوي والذي بدأت بإصدار سنة 1995، وهو مؤشر يدل على انتشار الفساد حول العالم من خلال قائمة تضم مقارنة للدول من حيث درجة فسادها، وتقول المنظمة عن نفسها ان مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم بدون فساد.

[6] – www.transparency.org / what is- corruption/seen in: 07/02/2020

[7] – عبد الخالق فاروق، **"اقتصاديات الفساد في مصر(كيف جرى إفساد مصر والمصريين 1974، 2010)"**،مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص26.

[8] – Vinar Bhargava**.the cancer of corruption**.world bank global issue séminaire series 26/09/2005. 8 :32 AM .p1. seen in 07/02/2020.

[9] - www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/anti- corruption.seen in 07/02/2020

الرخاء المشترك لأفقر 40% من الناس في الدول النامية من جهة أخرى، وبالتالي فان الحد من الفساد يقع في صميم أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الطموحة المحددة لتمويل التنمية.

4-3- **منظمة الأمم المتحدة**: جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إن:" الفساد لم يعد شأنا محليا بل هو ظاهرة غير وطنية تمس كل المجتمعات والاقتصاديات، مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمراً ضرورياً[1]

ومن أهم أغراض الاتفاقية مايلي[2]:

- ترويج وتسيير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد بما في ذلك استرداد الموجودات؛
- ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع؛
- تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

ويقول كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة: " الفساد وباء خبيث له أثار ضارة واسعة النطاق على المجتمعات، فهو يقوض الديمقراطية وحكم القانون ويؤدي الى انتهاك حقوق الانسان، وتشويه الأسواق وتردي نوعية الحياة ويسمح بانتعاش الجريمة المنظمة والإرهاب وغيرها من الإخطار التي تهدد الأمن الإنساني"[3]

وفي الأخير يمكننا القول أن الفساد هو كل سلوك يقوم فيه صاحب خدمة عامة او خاصة يهدف من خلاله إلى تحقيق مصالحه الشخصية على حساب الصالح العام، فهو وباء ينخر في البنية الاقتصادية للدولة مما يؤدي إلى خفض كفاءة الأداء الاقتصادي لها، وكل ذلك سوف ينعكس سلبا على عمليات النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة.

كما يمكننا إيجاز أهم خصائص الفساد فيما يلي[4] :

1- تتم مختلف ممارسات الفساد في سرية تامة؛
2- التواطؤ واشتراك أكثر من طرف في جل ممارسات الفساد؛
3- سرعة انتشار الفساد فهو ظاهرة عابرة للقارات خصوصا في ظل تحديات العولمة.

---

[1] – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الدورة 58، 21 نوفمبر 2003، ص 4.

[2] – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الدورة 58، 21 نوفمبر 2003، ص 6.

[3] – بلال خلف السكارنة، **"الفساد الإداري"**، الطبعة الأولى ، 2011، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 315.

[4] – علاء فرحان طالب، علي الحسين، **"إستراتيجية محاربة الفساد"**، مرجع سبق ذكره، ص 54.

الشكل رقم (1-1): أشكال الفساد

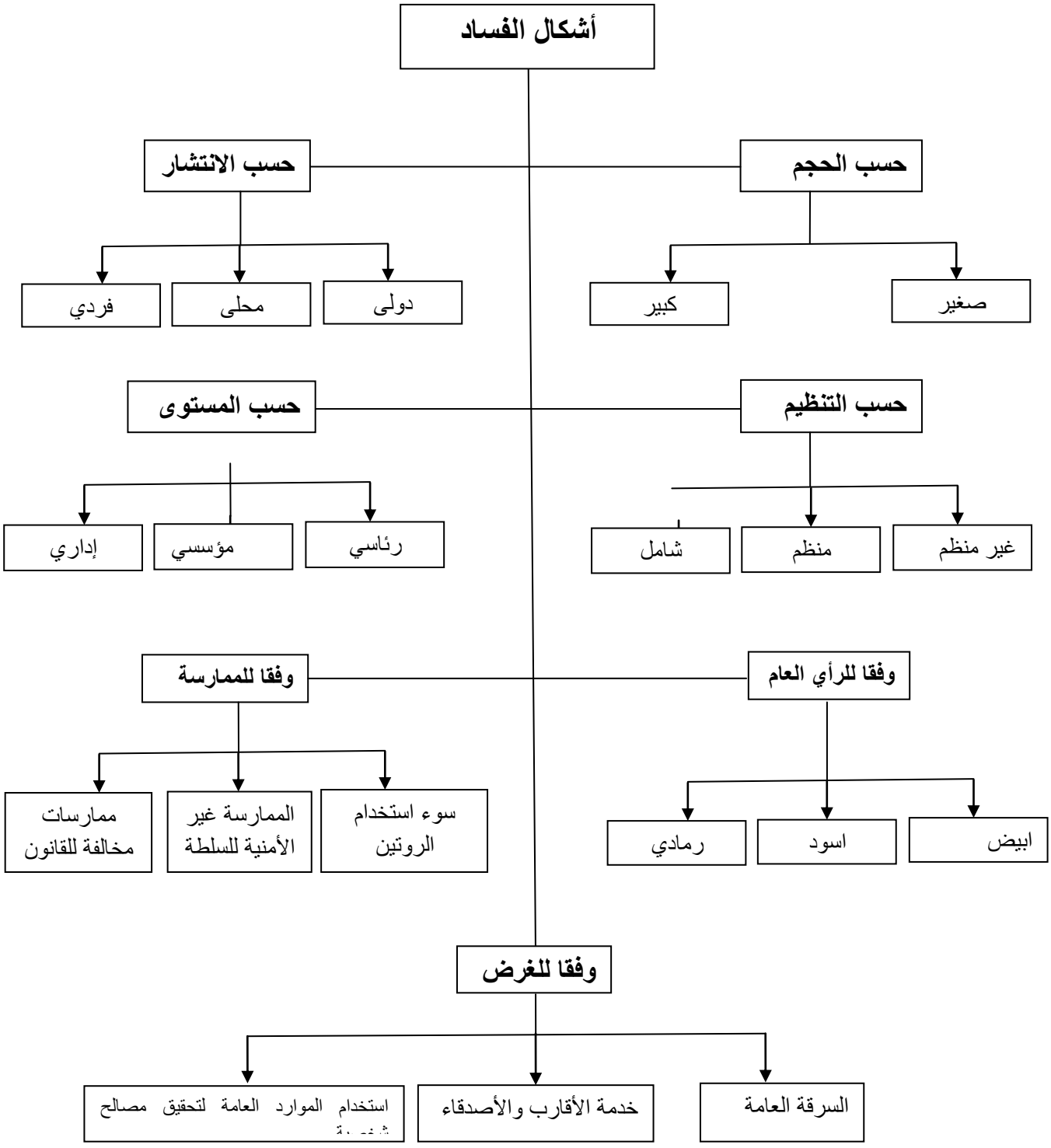

المصدر: فرحان طالب، علي الحسين، إستراتيجية محاربة الفساد، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الفرع الثاني: تعريف الفساد المالي

الفساد المالي و هو نوع من أنواع الفساد بصفة عامة، ينشأ نتيجة ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة يمر بها المجتمع، ولعل العامل السياسي هو من ابرز واهم المسببات المؤدية لظهور الفساد المالي ولذا تجدر بنا الإشارة للفساد السياسي أولا، حيث يمكن تعريف هذا الأخير بأنه" احد الآليات التي من خلالها يستغل أصحاب السلطة الاستبدادية إثراء أنفسهم والكسب غير المشروع والتربح، ويجري ضمن أعلى مستويات السلطة السياسية، كما يؤثر على مؤسسات الحكومة والنظام السياسي" [1]

إذ يمكن للفساد السياسي أن يؤدي إلى[2]:

– الارتقاء بالأشخاص الذين ليس لديهم أي كفاءة علمية في المناصب الإدارية والمناصب الحساسة في الدولة مما يؤدي إلى تشويه النظام الإداري؛

– دفع الرشاوي لكبار المسؤولين من اجل الفور بالمناقصات وعقود البناء وبالتالي تشويه البنية التحتية للدولة تشويها كبيراً؛

– إن ظاهرة الابتزاز التي يقوم بها كبار المسؤولين من شأنها أن تحث المستثمرين على مغادرة البلاد.

وتعد ظاهرة الفساد المالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان، وعلى الأخص النامية حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها كما أخذت تعيق عمليات البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات إعمار وبناء البني التحية اللازمة للنموها ويعرف الفساد المالي بأنه:" كل الانحرافات المالية العامة، وانتهاك القواعد والأحكام المالية التي تحكم العمل الإداري والمالي في مختلف مؤسسات الدولة كالاختلاس، الرشوة ، السرقة، الاحتيال، كسب المال من الوظيفة بدون حق و التأخر في أداء الحقوق مع القدرة على أداءها[3]

كما يعرف بأنه:" السلوك المنافي للقوانين والأخلاق، القائم على الإخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة"[4]

ويمكن تلخيص أهم الخصائص المميزة للفساد الإداري والمالي كالتالي[5]:

---

[1] – نوال طارق إبراهيم، **الفساد المالي والإداري: مفهومه، أسبابه، وأنواعه وسبل معالجته في العراق**، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 93، المجلد 22، 2016، ص229.

[2]- souad ali omerbhrak , abdalla mohamed ALMABROUK Al ghandouri,**administrative & financial corruption in developing countries**, the international journal of enginering and science (IJES)volume 7,issue5, 2018,p40

[3]- souad ali omerbhrak , abdalla mohamed ALMABROUK Al ghandouri,**administrative & financial corruption in developing countries,** the same previous reference,p40.

[4] – طه فارس ، **أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء السنة النبوية الشريفة**، ص 8، كتاب منشور في الموقع: www.alukah.net تاريخ الاطلاع: 07.02.2020.

[5] – نواف سليم كنعان، **الفساد الإداري والمالي (أسبابه، أثاره، وسائل مكافحته)** مجلة الشريعة والقانون، العدد 33، ذو الحجة 1428، يناير2008، ص ص 85، 86.

– انه يأخذ أشكالا وعناصر متعددة تصعب الإحاطة بها والتصدي لها كالرشوة والاختلاس والتزوير والابتزاز وسوء الاستخدام الواضح للأموال العامة من اجل كسب شخصي والمحسوبية والمحاباة والتغاضي عن الأنشطة غير القانونية وسوء استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب شخصية؛

– انه عمل خطي ومستمر حيث يتم عادة في إطار من السرية والخوف وان الكشف عن هذا النوع من الفساد لا يؤدي في الغالب إلى الكشف إلا عن جزء من الحقيقة التي يجب معرفتها كاملة؛

– انه فعل لم يعد عملا فرديا بل أصبح عملا منظما، ويشترك فيه أكثر من شخص؛

– وجود عنصر المغامرة أو المخاطرة الذي يصاحب أعمال الفساد، حيث انه كلما كبر حجم الصفقة وتعقدها وكونها غير مباشرة، كلما زاد الإقبال على المغامرة لان احتمالات الشكوك فيها تكون ضعيفة.

– كما تجدر بنا الإشارة للعلاقة بين الفساد الإداري والمالي فبينهما يوجد عموم وخصوص، فالفساد الإداري أهم واشمل من الفساد المالي، وغالبا ما يَنضَم إلى الفساد الإداري فساداً مالياً، وعادة ما لا يمكن الفصل بينهما، لان الأنشطة المالية غير المشروعة لا تتم بعيدة عن أروقة الفساد الإداري، إذ يتعلق الفساد المالي بدرجة الفساد الإداري، كما يتم استغلال عمال وموظفي البنوك والمؤسسات المالية في مختلف عمليات الجرائم المالية.

المطلب الثاني: مظاهر الفساد المالي

تتنوع مظاهر الفساد المالي تنوع ملذات الحياة التي دفعت بمرتكبي الفساد المالي إلى ممارسته واتخاذه حرفة يجنون بها أموال طائلة مقابل تدمير مجتمعاتهم واقتصاديات بلدانهم، وتتجلى مظاهر الفساد المالي فيما يلي:

1- **غسيل (تبيض) الأموال:money laundering** بدأ مصطلح غسل الأموال في جذب الانتباه في أوائل التسعينات[1]، حيث تم تعريفه بطرق مختلفة وبغض النظر عن مختلف تعاريفه، فان المعنى الأساسي له هو عملية تحويل الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة إلى أموال قانونية، من اجل إخفاء مصدر هذه الأموال والقضاء على اثر تدفقها، ويمكن إطلاق مصطلح غسل الأموال على مختلف المعاملات المالية المتعلقة بالأنشطة الإجرامية وغير القانونية، وعادة ما يلجأ المسؤولين الحكوميين [2] الفاسدين والمجرمين لاستخدام أساليب غسل الأموال بغية إخفاء المصادر الحقيقية لدخلهم، وإضفاء المشروعية على عائداتهم غير المشروعة.

وقد وردت العديد من التعاريف لظاهرة تبييض الأموال نذكر منها:

[1] - review of literature, chapiter Ⅱ: **money laundering financing of terrorism**, online: www.unodoc.org/documents/southeastasiaandpacific/2009/02/tocamlo/07.chapterII.pdf, p12, seen in 08/02/2020.

[2] - Gerry Fergusson ,**global corruption : law ,theory & pratique,money laundering**, online: dspce. Library.univ/ca /04 april 2018 –web.pdf ,p306 ,third edition,university of victoria,seen in : 08/02/2020 .

تبييض الأموال هو أحد مظاهر الجريمة المنظمة [1] التي تتضمن مختلف أنواع الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة والإدارية العمومية، ويعني التصرف في الأموال غير المشروعة بطريقة تخفي مصادرها الحقيقية وهي عملية تندرج ضمن النشاطات المخالفة للمفاهيم الإنسانية والأخلاقية والدينية والاقتصادية.

كما تعد جرائم غسيل الأموال من اخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي[2] وهو نشاط إجرامي تعاوني، تتلاقى فيه الجهود الشريرة لخبراء المال والمصارف وخبراء التقنية الالكترونية، وجهود اقتصاديي الاستثمار المالي، إلى جانب جهود غير الخبراء من المجرمين، إذن هي جريمة منظمة عابرة للحدود وذات سمات عالية، ينبغي لمكافحتها وجود تعاون شامل وجهود دولية منظمة هي الأخرى.

ومن بين مصادر الأموال القذرة نجد[3]:

- المخدرات والمؤثرات العقلية؛

- التجارة غير المشروعة في الأسلحة النارية والذخائر؛

- الجرائم المرتبطة بمخالفة أحكام قانون البيئة؛

- الخطف والقرصنة والإرهاب والتي ازدادت بسبب الفقر و اللاعدالة والتخلي عن القيم السامية؛

- جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة وما يتصل بهما من تجسس وتزوير للنقود؛

- جرائم الرشوة والاختلاس والإضرار بالأموال العمومية؛

- أية جرائم ذات صلة بما سبق ذكره والتي تنص عليها الاتفاقيات الدولية والتي تكون الدولة طرفا فيها.

وعادة ما يتم استغلال موظفي البنوك والمؤسسات المالية والاقتصادية بالرشاوي وعمليات التزوير المختلفة في تحويل الأموال أو تبيضها وإعطائها الشرعية المبحوث عنها، فالبنوك هي أحسن الأماكن ملائمة لنمو وتكاثر عمليات غسيل الأموال نتيجة مبدأ السرية المصرفية[4] الذي تعتمده البنوك من جهة بالإضافة لما تقدمه هذه الأخيرة من تقنيات حديثة كالانترنت في تعاملاتها من جهة أخرى كل هذا وذاك جعل منها الوسيلة المثلى والأكثر فاعلية وإغراءا لتطهير الأموال غير النظيفة، "واستعمال البنوك كأداة الغسيل الأموال قد يكون بحسن نية أو عن طريق التواطؤ أو الإهمال أو القصد"[5]

---

[1] – خليل عبد القادر، **الاقتصاد البنكي (مدخل معاصر)**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص 54

[2] – شاهر إسماعيل الشاهر، **غسيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية** ، مقال منشور في مجلة تنمية الرافدين ، العدد94،المجلد 31، 2009، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص 93.

[3] – الأخضر عزي، **دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 26 (1)، ص 74

[4] – السرية المصرفية : تشير الى اللوائح في البلدان التي تمنع البنوك كشف معلومات عن الحساب او الكشف عن وجودها بدون موافقة صاحب الحساب، وتمنع السرية المصرفية كذلك تدفق المعلومات بين الحدود الوطنية للبلد وفيما بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية عليها، وقد جرى العرف البنكي على ذلك.

[5] – بن تركي ليلى، **جريمة تبيض الأموال عبر الوسائط الالكترونية: بطاقة الائتمان نموذجا**، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 9، جوان 2016، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة، الجزائر، ص 306.

وفيما يلي بعض الأمثلة العملية عن كيفية استغلال مجرمي الأموال للبنوك[1]:

1- زيادة ملموسة في الإيداعات النقدية لفرد أو نشاط دون سبب واضح، خاصة إذا تم تحويلها (الإيداعات) بعد فترة وجيزة من حسابه إلى جهة لاصلة لها بالعميل أو نشاطه؛

2- توافق المسحوبات أو الإيداعات النقدية في نفس اليوم أو في اليوم السابق؛

3- الدفع بشيكات ضخمة من طرف ثالث لصالح العميل؛

4- العملاء الذين لديهم حسابات متعددة ويغذون تلك الحسابات على حدا، ويكون مجموع كل مبالغ حساباتهم مبلغا كبير جداً؛

5- مسحوبات نقدية ضخمة من حساب كان ساكناً؛

6- استخدام الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية، ووسائل التمويل التجاري الأخرى لتحريك الأموال بين الدول حيث لا يكون النشاط التجاري منسقا مع أعمال العميل.

وفيما يلي جدول توضيحي يبين مختلف مراحل غسيل الأموال وموقع البنوك منها:

الجدول رقم (1-1): مراحل غسيل الأموال

المراحل	مرحلة التوظيف	مرحلة التجميع	مرحلة الدمج
الهدف	ضخ الأموال القذرة في الدورة المالية الإيداع: إيداع المال القذر في مكان امن كالبنوك والمؤسسات المالية. الإحلال: بإدخال المال القذر إلى قنوات الاقتصاد من خلال استثمارها وبالاعتماد على السرية المصرفية لعمل البنوك.	إخفاء الأموال موضع الغسيل وإعطاؤها غطاء مشروع وعملية التغطية والفصل تتم داخل المصرف أو المؤسسة المالية أو الشركات الخاصة حتى تخرج هذه الأموال النظيفة	إتاحة استخدام الأموال بطريقة شرعية في قنوات الاقتصاد الوطني كشراء العقارات وبيعها أو تأجيرها.
الخطة	التخلص من مبالغ مالية كبيرة بواسطة الدورة المالية.	منع إمكانية اكتشاف مصدر الودائع	إضفاء مظهر شرعي على الأموال غير الشرعية
الآليات	التحويل إلى إيرادات وأرباح وهمية وإيداعات مصرفية	تكثيف سلسلة العمليات المالية المعقدة وفي معظم الأحيان بين البلدان المختلفة	الاستثمار في أنشطة استثمارية مختلفة وخلط الأموال المغسولة مع الأموال المشروعة

المصدر: نوفل سمايلي، محمد حسن رشم، فضيلة بوطورة، **تطور أساليب غسيل الأموال ودور إجراءات الرقابة الوقائية في البنوك لتعزيز مواجهة الظاهرة (مع الإشارة لإجراءات البنوك في الجهاز المصرفي الجزائري)**، مجلة أفاق للعلوم، السنة 03، المجلد 04، العدد 13، جامعة زيان عاشور الجلفة، سبتمبر 2018، ص 4.

[1] – صلاح الدين حسن السيسي، **جرائم الفساد (موسوعة جرائم الفساد الاقتصادي)**، الكتاب الأول (جرائم الفساد)، الطبعة 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013، ص ص 86، 87 .

2- التهرب الضريبي TAX EVASION:

هو ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا، دون أن ينقل عبئها إلى شخص أخر، ويتم ذلك باستخدام أساليب مشروعة أو غير مشروعة وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين شكلين للتهرب الضريبي هما[1]:

1- تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي وهو يعرف بالتجنب الضريبي؛

2- تهرب ضريبي بانتهاك القانون وهو ما يعرف بالغش الضريبي.

جدول رقم (1-2) :أنواع التهرب الضريبي

التهرب الضريبي	تهرب مشروع- تجنب الضريبة	تهرب منظم قانونيا	يسنه المشرع لتحقيق أهداف معينة كتشجيع الاستثمار مثلا (تخفيض إخضاع الأرباح)
		تهرب عن طريق الاستفادة من ثغرات القانون	يترتب على ذلك اتخاذ إجراءات من طرف المصالح الضريبية
		التهرب غير المشروع – غش ضريبي	يترتب على ذلك اتخاذ إجراءات إدارية من طرف المصالح الضريبية + إجراءات قضائية على شكل عقوبات

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 02، الجزائر، 2016، ص ص 151، 154.

إلى جانب التهرب الضريبي، هناك التهرب الجمركي، حيث تصنف وثائق البنك الدولي[2] مؤسسات الجمارك والضرائب على رأس دوائر الفساد الكبير لما لها من انعكاسات على مستوى الأسعار وإيرادات الدولة وعلى المنافسة الشريفة والتي تعني حصول جميع المتعاملين في السوق على نفس المزايا وان لا تكون هناك حواجز غير اقتصادية أمام البعض.

[1] – ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 02، الجزائر، 2016، ص 151.

[2] – ريهام عبد النعيم، **نشأة وتطور الجرائم الاقتصادية واثرها على النمو الاقتصادي**، الطبعة الاولى، 2015، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر ، ص 166.

3- الرشوة: BRIBERY

تعرف منظمة الشفافية الدولية الرشوة بأنها[1] تقديم أو وعد أو إعطاء أو قبول أي مزية للحث على عمل غير قانوني أو غير أخلاقي أو خرق للأمانة، ويمكن أن تتخذ الإغراءات أشكال عديدة كالمال أو الهدايا أو القروض أو الرسوم أو المكافآت أو الخدمات أو التبرعات أو الامتيازات وغيرها، وقد تكون الخدمة لصالح قريب أو صديق او سبب مفضل.

ويمكن تعريف الرشوة بأنها[2] إتجار موظف في أعمال وظيفته عن طريق الاتفاق مع صاحب الحاجة والتفاهم معه على قبول ما عرضه الأخير من فائدة نظير أداء أو الامتناع عن أداء عمل يدخل في نطاق وظيفته أو دائرة اختصاصه، وهي شكل صريح من أشكال جرائم الفساد المالي.

4- الاختلاس: EMBEZZLEMENT

هو سوء استخدام الأموال أو الأصول الموضوعة تحت تصرف شخص معين من وجهة نظر قانونية[3]، حيث يعني الاختلاس قانوناً:" أن يتصرف الموظف العام في المال الذي وجد تحت يده وفي حيازته بسبب وظيفته على اعتبار انه مملوك له، كأن يطلب أو يأخذ أي موظف له شأن في تحصيل الضرائب أو الرسوم أو العوائد أو الغرامات ما ليس مستحق أو يزيد على المستحق مع علمه بذلك"[4] ويختلف مفهوم الاختلاس عن السرقة التي يمكن تعريفها كالأتي:" هي قيام الموظف بأخذ الأموال النقدية او العينية التي ليست تحت ذمته أو مسؤوليته وأنها تحت ذمة أو مسؤولية شخص أخر"[5]

5- استغلال المناصب العامة والنفوذ السياسي

مثلما سبق وان ذكرنا، يعتبر الفساد السياسي هو الأرض الخصبة التي تؤدي لظهور ونمو مختلف مظاهر الفساد المالي والإداري، حيث يتم استغلال النفوذ من طرف السياسيين للحصول على منافع شخصية وتندرج تحت هذا الإطار مظاهر عديدة للفساد المالي نذكر منها:

-المحاباة والمحسوبية [6] : إذ يقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق للحصول على مصالح معينة أما المحسوبية فهي تنفيذ عمل مخالف للقانون لصالح فرد أو جهة معينة ينتمي إليها الشخص كحزب أو عائلة، دون أن يكونوا مستحقين له وهذا هو السبب الرئيسي في تسليم المناصب العليا لعناصر غير كُفأة، مما يحدث انعكاساً خطيراً على المجتمع؛

- الاستيلاء على المال العام وتبديده؛
- الإتجار في الوظيفة والإخلال بواجباتها؛
- الصفقات الوهمية وقروض المجاملة التي عادة ما تمنح لكبار رجال الأعمال والسياسيين بدون ضمانات؛
- المضاربة العقارية بأملاك الدولة؛
- الابتزاز وإلحاق الضرر بالآخرين والنصب عليهم أو الاحتيال للنفاذ من الجرائم المالية؛
- إهدار فرص حصول الدولة على مختلف حقوقها المالية عن طريق الغش والتدليس.

---

[1] - www.transparency internationa hk/antiberbery guidance.org/seen in.08/02/2020

[2] – قاشي عادل، **الرشوة كمظاهر من مظاهر الفساد الإداري وأساليب معالجته**،مقال منشور في مجلة الحقيقة ، العدد 18، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 207.

[3] - from : evidance paper on corruption : **« why corruption matters : understanding causes, effects and hom to address them »**, departement for interational development, january 2015,p12

[4] – نواف سالم كنعان، **الفساد الإداري والمالي**، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[5] – نوال طارق ابراهيم، **الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص 230.

[6] – نفس المرجع السابق، ص 230.

6- **صور الفساد المالي في البنوك**: أصدرت اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونج كونج عام 2000 [1] كتالوج الفساد المالي، حيث حددت فيه صور الفساد المالي في البنوك على النحو التالي:

- الحصول على الائتمان من البنوك اعتماداً على بيانات مزورة بالتواطؤ مع موظفي البنك مقابل دفع رشاوى مثلا؛
- الحصول على بطاقة ائتمان اعتمادا على بيانات غير صحيحة عن طالب البطاقة مقابل مزايا للموظف المختص؛
- تزييف بطاقات الائتمان اعتماداً على بيانات صحيحة تم اختلاسها تقدم للعاملين في المحال التجارية؛
- استخدام الودائع المجمدة دون إذن صاحبها؛
- تسهيل موظف أو مدير البنك لعمليات غسيل الأموال مقابل الحصول على مبالغ كبيرة من عصابات الجريمة المنظمة؛
- المغالاة في قيمة العقارات المقدمة كضمان للحصول على قرض وذلك بالتواطؤ بين الموظف بالبنك واحد موظفي شركة تقويم العقارات مقابل مزايا؛
- قيام موظف البنك المختص باستبدال العملات الأجنبية في نهاية اليوم بتحويل عملات أجنبية بمبالغ كبيرة لحساب احد العملاء بأفضل سعر صرف خلال اليوم؛
- تزويد موظف البنك بعض عصابات الجريمة المنظمة بنسخة من نموذج توقيع احد العملاء أصحاب الحسابات ذات الأرصدة الكبيرة في البنك؛
- مساعدة موظف البنك لإحدى الشركات للحصول على قروض من البنك، اعتمادا على دراسة وبيانات غير صحيحة، يقوم بها الموظف بخصوص الجدارة الائتمانية للشركة؛
- حصول احد مديري البنك على قرض من البنك لشركة يمتلكها هذا المدير ولكن باسم شخص اخر غيره مع تقديمه لمزايا لبقية موظفي البنك لتغطية فساد البنك.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للفساد المالي وعلاقته بالتحرير المالي

سنتحدث في هذا المطلب عن مختلف الآثار الاقتصادية للفساد المالي، ومدى تفاقمها في ظل سياسات التحرير المالي.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للفساد المالي

لقد قدمت العديد من الدراسات[2] أدلة تجريبية قوية على التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للفساد بصفة عامة وأوضحت كيف من شأنه أن يعيق الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء ويقلل من النمو ويقيد التجارة، كما يؤدي إلى زيادة مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل، وتآكل جودة الخدمات الحكومية، ويمكننا إيجاز أهم التكاليف السلبية للفساد المالي من الناحية الاقتصادية كالتالي[3]:

1- التأثير في النمو الاقتصادي: ويتم ذلك من خلال القنوات الآتية:

---

[1] – حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد وفساد العولمة** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، الطبعة الأولى ، 2008، ص ص 206، 207.

[2] - **the economic and social consequences of corruption in transition countries** an article published in « www.sitere sources. worldbank. org/ecaext/ ressources anticorruption/chapiter 2. pdf. p 18 ,seen in: 13/02/2020 .

[3] -هاشم الشمري، اثيار الفتلي، **الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية**، الطبعة الاولى، 2011، عمان ، الاردن، ص ص 85-94 .

1-1- تخفيض معدلات الاستثمار: أن للفساد الإداري والمالي تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء فالمستثمر يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد، لأنه يجبر على سبيل المثال لدفع الرشاوي المادية والعينية والتي تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب تزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال مما يدفعهم إلى تقليل الاستثمار في هكذا بيئة، ومن ثم ينخفض الطلب الكلي الذي يعمل بدوره على تخفيض معدل النمو الاقتصادي " ومن بين أهم الدراسات بهذا الخصوص ما جاء به الخبير الاقتصادي في صندوق النقد الدولي باولو ماورو pawlo mauro [1] حيث بين العلاقة بين الاستثمار والفساد، واثبت بان انخفاض مؤشر الفساد من شأنه أن يرفع من معدل الاستثمار والنمو السنوي للدخل الفردي ، وهذا يعني أن الفساد يستطيع أن يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال قناة الاستثمار."

1-2- تشويه بنية الإنفاق الحكومي: وهي القناة الثانية التي يؤثر فيها الفساد المالي على النمو الاقتصادي، حيث تهيء مشاريع الاستثمار في القطاع العام الفرص الثمينة للمسؤول الحكومي في الحصول على الرشوة الضخمة، وإذ توجه الحكومات الفاسدة نفقاتها نحو المشروعات التي يسهل جني الرشوة فيها، كما يفضل الاستثمار الحكومي على الاستثمار الخاص، وهم غالباً ما يدعمون المشاريع ذات القيمة الضئيلة في دفع عجلة الاقتصاد نحو التطور، كما يقللون إنفاقهم على خدمات التعليم والصحة، إذ وجد بان انخفاض مؤشر الفساد يؤدي إلى تحسن في حجم الإنفاق على التعليم بمقدار 0,5 % [2] من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي جراء الزيادة في الاستثمار البشري الناجم عن النهوض بالتعليم، كما توجد علاقة ارتباط عكسية[3] بين الفساد والإنفاق على التعليم الذي يعتبر من أهم مكونات الإنفاق الحكومي والذي يبقى ارتباطه بمؤشر الفساد كبيراً قد يصل إلى 59 %.

1-3- تفاقم وعجز الموازنة العامة: يقلل الفساد المالي من الإيرادات العامة وذلك من خلال التهرب الضريبي غير المشروع أو الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة كذلك، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة، مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة، حيث تؤدي مظاهر التهرب الضريبي إلى إضعاف قدرة الحكومة على تمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية، حيث لا تستطيع الدولة ممارسة السياسة المالية السليمة وتزداد حدة مشكلة العجز، إذ ما تم تمويله من خلال الجهاز المصرفي يولد معه تضخماً وعدم استقرار اقتصادي، الأمر الذي يعيق النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى تباطؤ عملية التنمية وانتكاسها.

1-4- ضعف كفاءة المرافق العامة ونوعيتها: تعمل مختلف مظاهر الفساد المالي على تقليل نوعية المرافق العامة وكفاءتها وذلك عندما يتم إرساء المناقصات بصورة فاسدة لأنه سيؤدي إلى منح عقود الأشغال العامة إلى مؤسسات اقل كفاءة، فتقل بذلك كفاءة الخدمة العامة.

1-5- تشويه الأسواق وسوء التخصيص في الموارد: يحدث ذلك عن طريق تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم التفتيش لتصحيح فشل السوق مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية والمستشفيات والنقل والأسواق المالية .....الخ.

2- زيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل: يؤدي الفساد المالي إلى إثراء القلة على حساب الكثرة مما يساعد على تعميق الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون وتصبح الخدمات العامة مسألة خاضعة للبيع والشراء، مما يؤدي إلى خلق حالة من التمييز والطبقية وعدم العدالة داخل المجتمع كالاتي:

---

[1] – آلان لارسون، **الاقتصاد السياسي الدولي ومكافحة الفساد**،ترجمة المركز الثقافي للتعريب والترجمة، دار الكتاب الحديث، 2012، القاهرة، مصر، ص 133.

[2] – هاشم الشمري، ايثار الفقلي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[3] – كميرلي ان اليوت، **الفساد والاقتصاد العالمي**، ترجمة محمد جمال امام، الطبعة الاولى، 2000، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ص 146.

– ان تراجع معدلات النمو الاقتصادي بسبب الفساد المالي والإداري يؤدي إلى تراجع المستويات المعيشية مما يؤثر بشكل اكبر على الفئات الفقيرة في المجتمع؛

– ان ظاهرة التهرب الضريبي المشروع عادة ما تكون في صالح أصحاب النفوذ مما يفقد النظام قدرته على تقليص الفجوة بين الفئات ذات الدخل المرتفع والفئات الفقيرة؛

– إن إساءة استخدام برامج الدعم الهادفة إلى رفع المستوى المعيشي للفقراء ، من شأنها أن تعمق الفقر وتساعد على ديمومته؛

– يزيد الاختلاس من كلفة الخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة والسكن....الخ مما يقلل من حجم هذه الخدمات ونوعيتها فينعكس الأمر سلبا على الفئات الأكثر احتياجاً لها.

3- توسيع دائرة اقتصاد الظل (اقتصاد السوق السوداء): فقد قدرت قيمة الأنشطة الناتجة عن التهرب الضريبي وغسيل الأموال والرشاوي وتسليم العمولات وغيرها في القطاعين العام والخاص للفترة (1998- 2000) للـــــدول النامية بحوالي (35-44) % [1] والمتقدمة بحوالي 3 تريليون دولار وبنسبة 15% من نواتجها المحلية.

على ضوء كل ما سبق نستنتج أن للفساد المالي أثار وخيمة على اقتصاديات الدول إذ يؤثر على معدل نمو الدخل القومي، ومعدل نمو الإيرادات العامة، معدل التضخم، مناخ الاستثمار، قيمة المديونية الخارجية وميزان المدفوعات، تدهور أدوات الأوراق المالية، نهب البنوك وقيمة العملة الوطنية.

الفرع الثاني :الفساد المالي والعولمة

تعرف العولمة بأنها: " اندماج العالم في حقول التجارة والاستثمار المباشر وحرية انتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة والثقافة، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح السوق العالمية سوقاً واحدا كالسوق القومية"[2] وتهدف العولمة إلى تهيئة الأجواء العالمية لمرحلة اقتصادية جديدة تتميز بعدة أنماط حديثة مثل انفتاح كل ما هو محلي على العالم الخارجي وبالتالي فهي تسعى إلى تذويب الهوية الفردية والقومية وصولا إلى هوية عالمية والى القضاء على الثقافات المحلية والحضارية والوطنية مع الاستعانة بالتقنيات العالمية الحديثة في مجال الفضائيات والأقمار الصناعية وثورة المعلومات والاتصالات، فان العولمة تصبح تهديداً حقيقيا للقيم والعادات والتقاليد والأديان.

والفساد المالي وان كان منتشرا سابقا بأرض خصبة كالبيروقراطية[3] والتي أوجدت الظروف الملائمة له كالثروة والسلطة، إلا انه استفحل في ظل ثقافة العولمة وتطور فبات يأخذ أشكالا عصرية صعبة الكشف في الكثير من الأحيان مما أذابه في بنية الجريمة (غسيل الأموال، الاتجار بالبشر، والاتجار بالسلاح)، وتفاقم في ظل تغييب الوازع الديني واعتماد آليات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا علاقة لها بالقيم والدين والأخلاق.

ومما لا شك فيه أن جوهر العولمة وما يرتبط بها من تدهور للأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وسوء توزيع الثروة والدخول يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الدول المتقدمة الغنية والدول النامية الفقيرة فيزداد الأغنياء غناً ويزداد الفقراء فقراً، وبالتالي فان الفساد المالي في ظل العولمة له طرفين [4] احدهما في الدول المتقدمة والأخر في الدول النامية، في ظل اندماج الدول في النظام المالي العالمي ، وهذا ما كشفت عنه أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997 [5] حيث بينت الارتباط بين ما حدث من انهيار

---

[1] – هاشم الشمري، ايثار الفتلى، **الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[2] – نفس المرجع السابق ، ص 120.

[3] – نفس المرجع السابق،ص 140

[4] – حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد وفساد العولمة**،مرجع سبق ذكره ، ص 195.

[5] – نفس المرجع السابق، ص 194

في الأسواق المال في هذه الدول ومن إفلاس للعديد من المؤسسات المالية، وبين الفساد المالي في ظل الاندماج بدون ضوابط قوية في الاقتصاد العالمي واندفاع هذه الدول في تيار العولمة الجارف.

ويبقى السبب الرئيسي لحدوث الفساد المالي في الدول النامية هو عدم الاستقرار السياسي وغياب الشفافية[1] والرقابة الفعالة في معظم هذه الدول فالحكومات غير الديمقراطية بكل بساطة لا تقبل الخضوع للمراجعة أو المراقبة المستقلة في كل تصرفاتها، وتشعر بالتهديد بمجرد التفكير بان الجمهور يراقب أعمالها، ومن هنا يبرز أهم تحدي من شانه أن يحد من وجود الفساد المالي والإداري في الدول النامية، إلا وهو تطبيق مفهوم ومبادئ "الحوكمة و الحكم الراشد" التي أقرتها العديد من المنظمات العالمية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، إذ تعرف هذه الأخيرة الحوكمة بأنها:" الإطار الذي يضم في طياته مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير والمحددات التطبيقية التي تسعى إلى تحقيق أفضل توازن بين مصالح الأطراف ذات العلاقة وحمايتها بالشكل الذي يحقق أهدافها بشكل كفؤ وفعال"[2] وبخصوص الرقابة والتوجيه ومواجهة المخاطر، فقد عرفت الحوكمة بأنها: " ذلك النظام الذي يتم من خلال مكوناته توجيه الأعمال ومراقبتها على أعلى المستويات من اجل تحقيق الأهداف المرسومة له والإيفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والمساءلة والنزاهة والشفافية[3] وتشكل الحوكمة قضية متعددة الأوجه تشمل السياسة والاقتصاد والمؤسسات [4] والمؤشرات ذات أهم التداعيات الاقتصادية تشمل كلاً من الفساد وفعالية الحوكمة (جودة السياسات والخدمات العامة)، والجودة التنظيمية (قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وقواعد تنظيمية مواتية للأعمال التجارية) وسيادة القانون كما إن إرساء مبادئ الحوكمة ليس بالأمر السهل[5] لان المستفيدين من الفساد غالباً ما يقاومون فهي معركة معقدة وطويلة بين مختلف الجهات الفاعلة (الحكومة والمؤسسات والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص)، وبالتالي فان الالتزام السياسي القوي هو مطلب لا غنى عنه للنجاح.

[1] – الشفافية : هي توافر المعلومات الدقيقة وفي وقتها المناسب وبشكل واضح يسمح بسهولة الرقابة، ويمكن القول ان الشفافية والفساد مصطلحان متناقضان.

[2] –.بنز محمود حسن، **حوكمة البنوك التجارية (اليات تطبيقها ودورها في مواجهة الفساد وتعزيز الشفافية)**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر ، الطبعة الاولى، 2019، ص 09

[3] – نفس المرجع السابق، ص 10

[4]- international monetery fund (IMF).finance & development.september 2019.volume 56.number 3.p 37

[5]- the same previous reference.p 36

المبحث الثاني: مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي

احتل النمو الاقتصادي حيزا كبير ومهما في الدراسات الاقتصادية حيث بدأ من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب انتقالا إلى النظرية الكلاسيكية الحديثة التي اهتمت بدورها أيضا بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية، انتقالا للنظريات الحديثة والمعاصرة إذ يعتبر مصطلحا النمو والتنمية الاقتصادية من أهم المصطلحات المستعملة والمتداولة بكثرة في العصر الحديث حيث يرمي كلاهما إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وذلك عبر برامج معينة ويمكن استعمال مؤشرات خاصة لقياس درجة النمو والتنمية بهدف تقييم ما توصل إليه اقتصاد دولة ما.

في هذا المبحث سنتطرق إلى مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي وقمنا بتقسيمه الى ثلاثة مطالب يتناول المطلب الأول منها مفهوم النمو الاقتصادي ويشمل المطلب الثاني ابرز نظريات النمو الاقتصادي، أما المطلب الثالث فيوضح علاقة النمو الاقتصادي ببعض متغيرات التوازن الداخلي و الخارجي (التنمية، التضخم، ميزان المدفوعات، الموازنة العامة)

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يشمل هذا المطلب التعريف بمفهوم النمو الاقتصادي على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في الاقتصاد كما يعد تحقيق النمو مطمح أغلبية الدول بالخصوص الدول النامية التي تعاني من التخلف في كل الميادين و توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نوجز منها مايلي:

1- هو زيادة قدرة الوطن على إنتاج السلع والخدمات، فكلما كان معدل النمو الاقتصاد الوطني اكبر من معدل نمو السكان كلما كان ذلك أفضل، لأنه سوف يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد[1].

2- هو حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي او الدخل القومي الحقيقي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي هذا أن يكون معدل النمو الاقتصادي اكبر من معدل النمو السكاني وفق المعادلة الآتية[2]

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

وان تكون الزيادة في الدخل الفرد حقيقية ليست زيادة نقدية حسب المعادلة الآتية:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في الدخل النقدي – معدل التضخم

[1] – عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة ، 2005، ص 12.

[2] – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا،**التنمية الاقتصادية (مفاهيم والخصائص ، النظريات الاستراتيجيات ، المشكلات)** ، مطبعة البحيرة ، الإسكندرية، مصر، 2008،ص ص 78، 87.

3- عرفه فليب بيرو: "على انه الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة او فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي، أما كسوق يعرفه على انه : التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي"[1]

4- هو الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، دون ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وعكسه الركود والكساد[2].

5- هو عملية تفاعل القوى الذي يحدث في بيئة معينة في فترة زمنية معينة متضمنا تغيرات شتى في هذه البيئة وفي الظروف البيئية المحيطة بها (الإنسان، رأس المال، مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى)، وستؤدي هذه التغيرات الثورية أو الجذرية إلى زيادة في الناتج القومي الذي يعتبر في حد ذاته تغيرا طويل الأمد.[3]

6- يمكن تعريف النمو الاقتصادي على انه الزيادة في الفترة معينة لمؤشر البعد مثل PIB و PNB الذي يحسب خلال عام واحد، يعتمد بشكل أساسي على الجانب الكمي.[4]

على ضوء التعريفات السابقة يمكننا القول أن النمو الاقتصادي هو من أهم الظواهر الكمية الاقتصادية الهادفة إلى خلق قدرات تؤدي إلى الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منظم في الأمد الطويل، ويمكنه أن يكون دليلا واضحا على مدى نجاعة السياسة النقدية و المالية لأي دولة.

الفرع الثاني: عوامل النمو الاقتصادي: توجد العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي نوجزها فيما يلي [5]:

1- رأس المال المادي (التراكم الرأسمالي): يعني الاستثمار الجديد الذي يعبر عن زيادة في رأس المال المجتمع وتتمثل في الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية السنة عما كانت عليه في بداية العام.

الاستثمار يعني عدم استهلاك جزء من الناتج الاقتصادي القومي وتوجيهه إلى جانب بناء طاقات جديدة مثل بناء مشروعات كالطرق، الجسور، السدود ومشروعات الري والصرف.....الخ أو إقامة مصانع أو منشات بهدف المساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل.

2- رأس المال البشري: (حجم و نوعية الموارد البشرية): يمكن قياس النمو الاقتصادي بواسطة تطور معدل الدخل الحقيقي للفرد حيث:

متوسط الدخل الحقيقي للفرد= الدخل القومي الإجمالي الحقيقي/عدد السكان

[1] – علال بولجنيب ، مداخلة بعنوان :**تأثير التبعية للموارد النفطية على النمو الاقتصادي : دراسة قياسية** ، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية ،جامعة ام البواقي ،06أكتوبر2015، ص ص 1، 2.

[2] – نزار سعد الدين العيسي ، إبراهيم سليمان قطف ، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات** ، الطبعة الأولى، 2006، دار حامد،عمان، الأردن، ص 313.

[3] – فرهاد محمد على الاهدن، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور اسلامي**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مؤسسة دار التعاون للطبع و النشر،1994، القاهرة ، مصر،ص 64.

[4]-Brian Arland Tamba Takan**, corruption, croissance economic et degradation de la quality environmental dans les pays de la zone CEMAC**, memoire de maitrise en economic univ Sherbone, 2017**,**p24**.**

[5] – احمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة** ، الطبعة الاولى ، 2004،مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، مصر، ص 22.

عندما يكون البسط(الدخل القومي الإجمالي الحقيقي) اكبر من المقام (عدد السكان) يكون النمو في متوسط دخل الفرد اكبر من النمو في معدل زيادة السكان

– إن الزيادة في عدد السكان أي التعداد البشري يؤدي حتما إلى زيادة حجم القوة العاملة حيث:

نسبة القوى العاملة = عدد السكان القادرين على العمل/عدد السكان

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لابد أن تتوازن وتتواكب مع الزيادة في رأس المال المادي حيث زيادة رأس المال البشري يعمل على زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي، والعبرة ليس في زيادة عدد السكان فقط وإنما يجب أن تتوفر فيهم الكفاءة والمهارة وعليه يتطلب الاهتمام بتدريب هذا العنصر وتنمية فنياته ورفع من مستواه التعليمي والصحي.

3- مدى توافر الموارد الطبيعية: المواد الطبيعية تكون في باطن الأرض لا يصنعها البشر وتتمثل في البترول، المعادن، الغابات، خصوبة التربة، الأسماك... الخ كلما توفرت هذه المواد بكمية أوفر كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى.

" وجب على أي اقتصاد قومي أن ينمي المواد الطبيعية التي لديه حتى يزيد معدل النمو الاقتصادي"[1]

من المعلوم أن المواد الطبيعية كميتها ونوعيتها ليست ثابتة فباستطاعة المجتمع تطوير ما لديه واكتشاف موارد جديدة.

4- التقدم العلمي والتكنولوجي: يعتبر أهم العوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو الاقتصادي فالسرعة في التطور وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى القدرات الإنتاجية[2].

فالاختراعات التي حدثت في القرون الماضية خير دليل على هذا حيث نلاحظ انه الدول المتقدمة التي حققت تطورا تكنولوجيا وعلميا تحقق نمو اقتصاديا اكبر من الدول النامية التي تملك فقط موارد طبيعية وبشرية ، حيث أصبح معيار لتصنيف الدول إلى مستويات منها دول أكثر تقدما دول متقدمة ، دول نامية ، دول آخذة في النمو و الدول المتخلفة.

5- عوامل اجتماعية ومؤسسية: النمو الاقتصادي لتحقيقه يتطلب توافر مؤسسات مالية مصرفية متطورة لتمويل الأنشطة الاقتصادية من مشاريع وأنشطة وتعليما عصريا للمورد البشري والاستقرار السياسي بالمجتمع.

6- أعباء النمو الاقتصادي[3]:

– كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد.

– أن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ، بل وحتى النامية أدى إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.

– كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والجوانب الأخلاقية في المجتمع.

---

[1] – مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات** ، الطبعة الأولى ، 2014،دار الرواد للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، ص 547.

[2] – احمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

[3] – مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص 548.

الفرع الثالث: مقاييس (مؤشرات) النمو الاقتصادي

إن اختلاف مفاهيم ونظريات النمو ونماذجه أدى إلى تباين وتعدد المقاييس التي تقيسه وبشكل عام يمكننا أن نميز ثلاث أنواع من المعايير المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي المتمثلة في معايير الدخل ، المعايير الاجتماعية والمعايير الهيكلية.

أولا – معايير الدخل: تعتبر معايير الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم لقياس النمو الاقتصادي ودرجة التطور والتقدم الاقتصادي لبلد ما وهو ينقسم الى عدة معايير فرعية منها[1]:

1- معيار الدخل القومي الكلي(الفعلي): اقترح الاقتصادي الانجليزي جيمس ميد J.E.Meade قياس النمو الاقتصادي وهذا بالتعرف على الدخل القومي لا متوسط نصيب الفرد من الدخل يعتمد هذا المعيار على مقارنة مدى تقدم الدول فيما بينها تقاس بالدخل القومي الفعلي المحقق بالدورة الاقتصادية حيث تعد الدولة متقدمة على الأخرى إذا حقق دخلا سنويا اكبر وفق هذا المعيار.

إلا أن هذا المقياس لم يتلقى قبول في الأوساط الاقتصادية وذلك لكون ان زيادة الدخل القومي لايؤدي الى نتيجة ايجابية حتما ونقصه أيضا لايعني تحقق نتيجة سلبية فمثلا إن نقص الدخل القومي لا تعني تخلف اقتصادي إذا انخفض معدل عدد السكان وكذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من والى الدولة، كما أن زيادة الدخل القومي لا يؤدي إلى نمو اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل كبير.

2- معيار الدخل القومي الكلي المتوقع: اقترح بعض الاقتصاديين تعديل المعيار السابق المتمثل في الدخل القومي الكلي الفعلي إلى معيار الدخل القومي الكلي المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة والمتوقعة مستقبلا.

3- معيار متوسط الدخل الحقيقي: يعتبر أفضل المقاييس لقياس النمو الاقتصادي كونه يعتمد الدخل القومي وعدد السكان يمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان

متوسط الدخل الفردي= حجم الدخل القومي/عدد السكان

نقد المعيار: رغم انه اعتبر أفضل المقاييس مقارنة بسابقتها انتقد بمايلي:

– المشاكل والصعوبات التي تواجهها الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد وهذا راجع الى:

- إحصاءات السكان غير كاملة وغير دقيقة نظرا لضعف الأنظمة الإحصائية في الدول النامية وهذا يعطي تقييم خاطئ لمتوسط الدخل الفردي.

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا،**التنمية الاقتصادية (مفاهيم والخصائص ، النظريات الاستراتيجيات ، المشكلات)** ، مرجع سبق ذكره، ص 105.

- في قاعدة حساب هذا المتوسط تقسيم إجمالي الدخل القومي على مجمل عدد السكان هذا مفيد فقط من ناحية الاستهلاك أما إذا قسمناه على عدد السكان العاملين فقط نجده مفيد من ناحية الإنتاج ومنه ينتج معادلتين حساب معدل النمو:[1]

معدل النمو الاقتصادي البسيط = (الدخل الحقيقي في الفترة الحالية – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة) / الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

وهذه المعادلة تصلح في قياس النمو في الدخل لفترتين: زمنيتين متتاليتين فقط

أما في حالة ما إذا كانت الفترة طويلة تستعمل متوسط معدل النمو المركب[2] والذي يحسب وفق المعادلة التالية:

$$Yr_n = Yr_0(1+TC)^n \Rightarrow TC = \sqrt[n]{Yr_n / Yr_0}$$

حيث: Yrn: هو الدخل الحقيقي في الفترة n / Yro: الدخل الحقيقي في فترة الأساس، TC: معدل النمو / n: عدد السنوات.

4- معادلة سنجر SINGER للنمو الاقتصادي [3]: وضع سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952 بمساعدة بعض الاقتصاديين وعبر عن المعادلة بدلالة ثلاثة (03) عوامل منها معدل الادخار الصافي، إنتاجية رأس المال، معدل نمو السكان.

$$D = SP - R$$

حيث:

D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد ، S: معدل الادخار الصافي

P: إنتاجية رأس المال، R: معدل عدد السكان

مع افتراضية قيما عددية لبعض المتغيرات منها:

- معدل الدخل الصافي (S) : 6% من الدخل القومي ، - إنتاجية الاستثمارات الجديدة (P): 0,2%

- معدل النمو السنوي للسكان (R): 1,25%

- نجد أن تقدير سانجر بمعدل الدخل القومي(S) تعتبر مقبولة وقت صياغة المعادلة أما في الوقت الحاضر فان بمقدور الدول النامية ادخار نسبة اكبر

---

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا،**التنمية الاقتصادية (مفاهيم والخصائص ، النظريات الاستراتيجيات ، المشكلات)** ، مرجع سبق ذكره، ، ص 106.

[2] – إسماعيل محمد بن قانة ، **اقتصاد التنمية (نظريات ،نماذج ، استراتيجيات)** ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2012، عمان ، الأردن ،ص 248.

[3] – نفس المرجع السابق،ص ص 248،249.

- معدل النمو السكاني 1,25% تعتبر اقل بكثير من المعدلات السائدة في الدول النامية إذ وصل حوالي 2,3 % في الدول النامية عامة

ثانيا– المعايير الاجتماعية: يقصد بالمعايير الاجتماعية [1] العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية ، الجوانب التعليمية والثقافية وكذلك الجوانب التي تعكس مستوى المعيشة

1- معايير الصحة: يستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ونجد عدد الوفيات بكل ألف من السكان، ان زيادة معدل الوفيات بنسب كبيرة خير دليل على عدم كفاية الخدمات الصحية وسوء التغذية ومعدل توقع الحياة عند الولادة، كلما انخفض دليل على درجة التخلف الاقتصادي والعكس يدل على درجة التقدم الاقتصادي.

2- المعايير التعليمية : نظر لأهمية التعليم ودوره في تكوين رأس المال البشري ذو كفاءة ولهذا يعتبر الإنفاق على التعليم تمثل استثمار لا استهلاك ،ومن أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع مايلي:

– نسبة الأفراد الذين يعرفون القراءة والكتابة؛

– نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة في أفراد المجتمع؛

– معدل الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ثالثا– المعايير الهيكلية: بعد حصول معظم الدول النامية على استقلالها لجأت إلى أحداث تغيرات هيكلية في بنيانها الاقتصادي وهذا عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتشريعه كإحلال الواردات والتصنيع بغرض التصدير، إضافة إلى اهتمامها بقطاع الخدمات الذي أصبحت إيراداته اكبر من إيرادات الصناعة مما احدث تغيرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعاتها الاقتصادية "كما اثر ذلك على هيكل صادراتها ووارداتها وفرص العمل"[2]، وهذه التغيرات اتخذت كمعايير لقياس درجة نمو بلد على أخر وتتمثل في : نسبة الإنتاج الصناعي إلى الإنتاج المحلي ، الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية، نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة [3].

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

كان الفكر التجاري بالعصور الوسطى يركز في زيادة قوة الدولة والحصول على الثروة والاهتمام بالعمل وهذا لزيادة الناتج الكلي وكانت للمدرسة الكلاسكية نظريات في التجارة الخارجية في إطار الحرية الاقتصادية منها نظرية التكاليف لآدم سميث والنسبة لدافيد ريكاردو وغيرها وجميعهم كانو ينادون بتقسيم العمل وكل هذه الأفكار ساعدت وساهمت في تجسيد ووضع أسس ونظرية للنمو الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي ونلخص هذه النظريات فيما يلي:

---

[1] – إسماعيل محمد بن قانة ، **اقتصاد التنمية (نظريات ،نماذج ، استراتيجيات)، مرجع سبق ذكره**، ص ص 250،251.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 252.

[3] – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا،**التنمية الاقتصادية (مفاهيم والخصائص ، النظريـــات الاستراتيجيات ، المشـــكلات)** ، مرجع سبق ذكره ، ص 128.

الفرع الاول: نظريات النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي: تتمثل في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي

1- نظرية آدام سميث(1723-1790) : كان آدام سميث اول من كتب في التنمية الاقتصادية في كتابة المشهور " ثروة الامم"[1] سنة 1776 وفيه بين أهم العوامل التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي حسب رايه: - تجميع رأس المال – نمو السكان – رفع إنتاجية العمل – حرية التجارة الدولية.

كونه لم يهتم بالتنمية والنمو اناذاك بصفة خاصة لم يقدم نظرية كاملة في النمو الاقتصادي بينما الاقتصاديين بعده شكلوا نظرية موروثة عنه وكان ينادي بـ:

- القانون الطبيعي
- تقسيم العمل هو أساس تعظيم الإنتاجية
- تجميع رأس المال شرط ضروريا للنمو الاقتصادي قبل تقسيم العمل أصلا ويكون بقدرة الأفراد على الادخار.

وفقا لأدام سميث عناصر النمو تتمثل في المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك حرية التجارة والعمل والمنافسة لتوسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية والتي يعتبرها مثل الشجرة[2] ، إذ تتقدم التنمية بشكل ثابت ومستمر فعلى الرغم أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

2- نظرية دافيد ريكاردو(1772-1823): يؤكد دافيد ريكاردو[3] أن النمو الاقتصادي محدود بموجب قانون تناقص الغلة ويتم توزيع القيمة المضافة بين 03 طبقات : ملاك الأراضي(الإقطاعيون)، والعمال الموظفين(الأجر المعيشي)، والرأسماليين(الربح)، حيث لاحظ ريكاردو أن ربح الرأسماليون من إنتاجهم بورشاتهم هو الربح المتبقي من دفع الرواتب وإيجار الأراضي بما أن عدد السكان في نمو فإنه يتوافق على زيادة الإنتاج الفلاحي(الزراعي)، والأراضي الجديدة هي أقل وأقل إنتاجية، وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج مما يسبب ارتفاع حتمي في الأجور وإيجار الأراضي ومنه تقليص الأرباح وهذا ما يؤدي الى عدم القدرة في الاستثمار، ومن خلال ما سبق توصل ريكاردو الى حتمية زيادة مكاسب الإنتاجية في الزراعة من خلال التقدم التقني والانفتاح على التجارة الدولية.

3- **نظرية روبرتو مالتوس(1766-1834)**: ركز مالتوس في نظريته على جانبين هما: السكان والإنتاج هو القائل إن السكان يزدادون بمتتالية هندسية والإنتاج بمتتالية حسابية ، حيث -يرى أن زيادة السكان لا تتوافق مع القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني بمعنى الحاجات غير محدودة والقدرات محدودة وهذا يؤدي إلى التقليل من النمو الاقتصادي، أي زيادة السكان يلعب دورا سلبيا على النمو الاقتصادي، كما يرى أيضا أنه يجب عدم تدخل الدولة وترك الحرية للأفراد وإعطائهم حق التملك الفردي [4].

4- **نظرية كارل ماركس(1813-1883)**: يعد كارل ماركس أب النظام الشيوعي ويرى أن النظام الرأسمالي عائق للتقدم عكس الكلاسيكيون الذين يعتقدون أن النظام الرأسمالي والحرية الفردية هما أساس النمو الاقتصادي، وهو الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية.

---

[1] – اسماعيل شعباني،**مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية)**،الطبعة الثانية ، دار هومة ، الجزائر، 1997، ص ص 60-61.

[2] – سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل**، الطبعة الاولى ، 2015،دار الراية،عمان، الأردن، ص 13.

[3]- Diemer, **economie generale IUFM Avvergne**, partie2, chapitre4,p96.

[4] – اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 64، 65.

تتلخص نظرية كارل ماركس للنمو الاقتصادي في العناصر الآتية[1]:

- ✓ **مفهوم فائض القيمة:** يرى ماركس انه يوجد فائض القيمة الحقيقي الذي يقصد به زيادة الإنتاج عن الحاجة وهو ما يخصص للادخار ثم يوجه للاستثمار وفائض القيمة الكامن هو الناتج لما يكون النظام الاقتصادي في أقصى إعطائه.
- ✓ **التطور نحو الرأسمالية الاحتكارية:** يستخدم الرأسمالي الفائض في تراكم رأسماله في زيادة استثماراته في الآلات والمعدات الأحدث فيؤدي هذا بدوره إلى زيادة حجم إنتاجه وتمكينه من تحقيق الوفرات الاقتصادية للحجم وبالتالي في البيع بأسعار تنافسية أكثر انخفاضا مما يمكن أن تبيع به المشروعات الصغيرة الأخرى مما تضطر هذه الأخيرة الانسحاب من السوق وينفرد عندئذ كبار المنتجين في صورة من صور الاحتكار.
- ✓ **السير نحو رأسمالية الدولة:** بعد مرحلة التنافسية في النظام الاقتصادي نادا كارل ماركس إلى ضرورة تدخل الدولة التي بفضل نفقاتها العامة تساعد على فتح مناصب عمل جديدة.

نقد: إهمال كارل ماركس دور الطلب في تحديد القيمة وتركيزه على العمل فقط كمحدد للقيمة.

نلاحظ ما وصلت إليه الدول المتقدمة الرأسمالية من زيادة في الأجور لم يؤثر على الفائض المحقق وبالتالي ينافي تماما أفكار ماركس من أن أجور العمال سوف تتجه إلى الانخفاض.

الفرع الثاني : النظريات النيوكلاسيكية (الكلاسيكية الجديدة)

ظهرت النظرية الكلاسيكية الجديدة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، أوربا،كندا وغيرها من الدول ثم أخذت في الانتشار بشكل أوسع ومبدؤها الأساسي عدم تدخل الدولة في الاقتصاد وان تحرير الأسواق وتشجيع التجارة الخارجية هي الوسيلة الفعالة للوصول إلى النمو الاقتصادي المنتظر ومن ابرز روادها نجد:

1- **نظرية هارود – دومار(1900-1978) في النمو الاقتصادي:** يعتبر نموذج هارود- دومار أن التوفير (الادخار) ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي ولهذا بين كيف أن معدل النمو الاقتصادي في الدولة يتم قياسه بمعدل نمو الدخل القومي وقاما بشرح فكرتهما هذه باستخدام المعادلة الآتية: [2]

$$gc=s \rightarrow g=\frac{s}{c}$$

حيث :

g: نسبة النمو الفعلي = $\frac{\Delta y}{y}$ ، S: نسبة الادخار= $\frac{s}{y}$ نسبة معينة من الدخل القومي (y)

C: المعامل الحدي لرأس المال = $\frac{I}{\Delta y}$ ، مع افتراضية ثبات حجم الغلة

من خلال المعادلة يلاحظ أن:

---

[1] – فرهاد محمد علي الاهدن،**التنمية الاقتصادية الشاملة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

[2] - اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية)**، مرجع سبق ذكره، ص 79.

– معدل نمو الدخل القومي (g) ونسبة الادخار (S) تربطهم علاقة طردية بمعنى كلما ارتفع (S) يؤدي إلى ارتفاع (g) والعكس صحيح.

– معدل نمو الدخل القومي (g) مع المعامل الحدي لرأس المال تربطهم علاقة عكسية حيث كلما ارتفع C أدى إلى انخفاض (g).

وبطرح معدل نمو السكاني من معدل النمو الدخل القومي نتحصل على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي ولهذا تصبح صياغة معادلة هارود – دومار على النحو التالي[1]:

معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (ص) = $\frac{\text{م خ}}{\text{م ر}}$ – م

حيث:

- م خ : نسبة الادخار
- م ر: المعامل الحدي لرأس المال
- م معدل نمو السكاني.

النقد: أُصطدم هذا النموذج بواقع الدول المتخلفة التي تتميز بضعف معدل الادخار وقلة التجهيزات وعوامل الإنتاج وكثرة البطالة المقنعة كونه يعتبر رأس المال والادخار عاملين أساسيين لإحداث النمو الاقتصادي.

2- **نظرية سولو (23أوت 1924)SOLOW**: يعد نموذج سولو امتداد لنقائص نموذج هارود – دومار حيث يركز كلاهما على الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومنه النمو اقتصادي بالمجتمع وأضاف سولو عنصرين إنتاجيين وهما العمل والمستوى التكنولوجي الى معادلة النمو الاقتصادي ، يقوم النموذج على فرضيات هي [2]:

– افترض تناقص الغلة بشكل منفصل (مستقل) لكل من عنصري العمل ورأس المال في المدى القصير؛

– ثبات غلة حجم العنصرين معاً في الأجل الطويل؛

– يفترض أن المستوى التكنولوجي يتحدد بشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى.

استخدم سولو دالة الإنتاج لـ: كوب دوجلاس المتمثلة في :

$$ص = أ.س_1^{ب}.س_2^{ج}$$

حيث: ص: الناتج المحلي الإجمالي

---

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا،**التنمية الاقتصادية (مفاهيم والخصائص ، النظريات الاستراتيجيات ، المشكلات)** ، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[2] – نفس المرجع السابق، ص154.

س1: العمل غير الماهر ب:مرونة الناتج بالنسبة للعمل/ ب<1

س2: رأس المال البشري والمادي ج: مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال / ج<1

تربط (ص) علاقة طردية مع المتغيرات الثلاثة (أ، س1 ، س2)

حسب نموذج سولو فان النمو في الناتج المحلي يكون مصدره من العوامل التالية: – زيادة كمية او نوعية في العمل أو في رأس المال بالادخار والاستثمار او بتحسين المستوى التكنولوجي.

وفقا لهذا النموذج فان: الاقتصاديات التي يتوفر فيها زيادة في تدفق رأس المال والاستثمارات تحقق زيادة معدل النمو في الناتج المحلي لديها وذلك بزيادة معدل الادخار المحلي والاستثمار، وأما في الاقتصاديات المغلقة لا تحقق نمو اقتصاديا لكون معدل الاستثمار مقيد للمدخرات المحلية فقط .

– تطور نموذج سولو على يد سوان وآخرون مع افتراض ثبات الغلة الحجم في الأجل الطويل، توصل سوان إلى أن النمو الاقتصادي يتحدد بثلاثة عوامل هي[1]:

– التغير في حجم العمالة.

– التغير في رصيد رأس المال بالمجتمع.

– التغير في التكنولوجيا.

وبالتالي نحصل على التغير في الناتج المحلي(Δ ص) إلى النمو.

– تحديد صيغة النمو بمقايضة دالة الإنتاج السابقة تفاضلا كليا:

ب+ ج= 1 ⟵ ج = 1– ب وهذا يعني أن التغير بنسبة معينة لعنصر ي العمل ورأس المال معاً يؤدي إلى التغير في الناتج المحلي (Δ ص) بنفس النسبة.

حيث:

ب+ج = التغير النسبي في الناتج المحلي/ التغير النسبي في عنصر العمل ورأس المال

وبتطبيق التفاضل على دالة كوب دوجلاس نجد

م س = م0 أ + ب م1 س1 + ج م2 س2

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا،**التنمية الاقتصادية (مفاهيم والخصائص ، النظريات الاستراتيجيات ، المشكلات)** ، مرجع سبق ذكره، ص 154.

حيث:

- م: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، م0 : معدل التغير التكنولوجي.
- م1 : معدل النمو في عنصر العمل ، م2 : معدل النمو في عنصر رأس المال

الفرع الثالث: نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

لقد ظهرت النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي على أنقاض عجز التحليل الكلاسيكي والنيو كلاسيكي في تحديد مصادر النمو ومنها:

- **التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي**:يرى كينز(1883-1946) أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل حيث كلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي[1] والأدوات الكينزية والاقتصادية النامية هي:

- يتوقف حجم التشغيل على الطلب الفعلي وفقا لكينز فان البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي وللتخلص منها يجب زيادة الإنفاق على الاستهلاك أو الاستثمار.

- بما أن الدخل والتشغيل يعتمدان أساسا على الاستثمار والاستثمار بدوره يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة ونسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكنزي ويعطى بالصيغة التالية[2]:

التغير في الدخل = المضاعف x الزيادة في الاستثمار

ومن المعادلة نلاحظ أن لتحقيق زيادة في الدخل والتشغيل وجب الاستثمار بكمية اكبر.

يقوم المضاعف الكينزي على (04) أربعة فروض هي [3]:

- وجود بطالة لا إرادية؛

- اقتصاد صناعي؛

- وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية؛

- يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج.

ويعد كينز أبا للاقتصاد الكلي حيث أدت كتاباته الى إحداث ثورة في التفكير الاقتصادي.

---

[1] – أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] – سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[3] – نفس المرجع السابق، ص ص 19- 20.

الفرع الرابع: نظريات النمو في الفكر المعاصر

1- نـظرية مراحل النمو لوات روستو(1916-2003):إن ما جـاء به المـؤرخ الاقتصـادي الأمريكـي WALT W.ROSTO كان له تأثير كبير وصـريح لمـراحل النمو في التنمية خـاصة بعد الحرب السياسـية الباردة لبتي امتدت مـن العـام 1950الى 1960 وقـد بين روستو أن الانتقـال من التـخلف إلى التنمـية يمـكن أن يـوصف في شكـل سلسـلة من المـراحل أو الخـطوات التي يجـب أن تمر من خلالها كل الـدول، فقد جاء بكتابـه مراحل النمو الاقتصادي بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقـتصادية بوضعها داخل خمس مجموعـات هي[1]:

- مرحلة المجتمع التقليدي؛
- مرحلة توفير شروط عملية الانطلاق نحو النمو المستدام؛
- مرحلة الانطلاق؛
- مرحلة الاندفاع نحو النضج؛
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع و الكبير .

إن هذه المراحل بمجموعها هي نظرية النمو الاقتصادي وهي ليست مراحل وصفية أو تاريخية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة ،ولقد دلت الدراسات على أن أغلب الدول المتقدمة قد مرت بالمراحل المذكورة نحو النمو المستدام و الدول المتخلفة التي ما زالت في أي من مرحلة المجتمع التقليدي أو مراحل توافر الشروط عليها أن تتبع نفس الخطوات.

2- نظرية النمو المتوازن: تقوم هذه النظرية على التوازن بين مختلف الصناعات منها صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، حيث يرى نيرك سان تكوين كمية من رأس المال وتوزيعها على عدد من الصناعات المختلفة بشكل متوازن، وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة ومن روادها روزنشتين ورانجر وأرثر لويس[2] .

3-نظرية النمو الغير المتوازن : تأخذ هذه النظرية اتجاها مغاير لفكرة النمو المتوازن حيثإن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة دون الأخرى بدل من توزيعها بالتوازي على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن روادها هيرشمان الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفرات خارجية إلا أنّها تخلق بدورها وفرات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية[3] .

---

[1] – محمود علي الشرقاوي، **"النمو الاقتصادي وتحديات الواقع"**، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، ص57.

[2] – نفس المرجع السابق، ص55.

[3] – نفس المرجع السابق، ص55.

المطلب الثالث: علاقة النمو الاقتصادي ببعض متغيرات التوازن الداخلي و الخارجي (التنمية، التضخم، ميزان المدفوعات والموازنة العامة)

سنتطرق في هذا المطلب للتأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي ومجموعة من متغيرات التوازن الداخلي و الخارجي كالآتي:

- **الفرع الأول : علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية**

النمو والتنمية كلمتان تتشابهان في التركيبة تختلفان في المعنى فنمو الشيء يعني زيادته أو تغييره من حالة إلى حالة أفضل أما تنمية الشيء تعني إحداث النمو وكذلك الأمر إذا نظرنا إلى المصطلحين من الناحية الاقتصادية إذ يختلف مفهوم النمو الاقتصادي عن مفهوم التنمية الاقتصادية وهذا ما سوف نحاول شرحه من خلال هذا الفرع.

مفهوم التنمية الاقتصادية: اختلف المفكرون في مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من حيث أنهما وجهان لعملة واحدة أم أن لكل واحد منهما مدلوله إضافة إلى مصطلحات أخرى كثيرة ذات صلة بهما كالسياسة والإستراتيجية ونحوهما، إن هذا الأمر مما لاشك فيه أمر طبيعي خاصة وان عملية التنمية معقدة [1]فهي تنطوي على تطور شامل بجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام ببعضها البعض فالتنمية الاقتصادية تقترن بالزيادة السكانية وتراكم رأس المال وتطبيق التكنولوجيا كما تقترن أيضا بتغيير تركيبة السكان وتغيير توزيع مداخليهم ونفقاتهم على الاستهلاك والادخار.

وهناك العديد من التعاريف للتنمية ونذكر منها[2]:

- تعريف الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية: بأنها العملية الموسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة اكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه.

وتعرف كلاسيكيات الفكر التنموي عند الغربيين التنمية الاقتصادية على أنها: عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد من المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم (تعريف baldwin meier)

–الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة زمنية معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشائها (تعريف kidel berger) .

–العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل بمقابلة هذه الحاجات والأهداف ثم القيام بعمل إزاءها ومن هذه الطريق تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن (تعريف ROS)

- اما عند مفكري الدول العربية فيرى سعد الدين ابراهيم التنمية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع.

[1] – اسماعيل محمد بن قانة،**اقتصاد التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 07

[2] – نفس المرجع السابق، ص ص 7–9.

- اما مدحت العقاد فيرى التنمية الاقتصادية بأنها: العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه وهو بذلك يتفق مع الشق الأول من تعريف balwin Meier.

- اما حربي عريقات فيرى أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة وهذا غير طبيعي، ويعتمد اعتمادا كبير على جدية صنع القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل وحتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائما إلى التطور والمتابعة والتدريب على إحداث الوسائل التكنولوجية المستحدثة ويبقى تعريف الاقتصادي السويدي ميردال Myrdal اشمل من كل هذه التعريفات اذ يقول بان:" التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الاجتماعي ككل[1].

إن النمو الاقتصادي في الحقيقة هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساس لها إلا أن النمو وان كان أساسيا إلا انه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها...فالنمو الاقتصادي يعمل على زيادة الإنتاج و الخدمات في فترة زمنية محدودة غالبا ما تكون سنة، أما التنمية الاقتصادية فهي تغيير شامل وكامل لكل جوانب الحياة دون تحديد لفترة زمنية، وفيما يلي جدول يوضح أهم الاختلافات الموجودة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

[1] – اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 54.

جدول رقم (1-3): أهم أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

أوجه الاختلاف	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
المضامين	يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة في الناتج الحقيقي من السلع و الخدمات في الدولة	التنمية الاقتصادية تعني التغيرات في الدخل و الادخار و الاستثمار جنبا إلى جنب مع تغييرات تدريجية في الهيكل الاجتماعي و الاقتصادي للدولة (التغييرات المؤسسية و التكنولوجية)
العوامل	يرتبط النمو بزيادة تدريجية في واحدة من مكونات الناتج المحلي الإجمالي: الاستهلاك و الإنفاق الحكومي الاستثمار وصافي الصادرات	تتعلق التنمية بنمو مؤشرات رأس المال البشري ،انخفاض في إحصائيات عدم المساواة، و التغيرات الهيكلية التي تعمل على تحسين جودة حياة عموم السكان
القياسات	الكمية: الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	النوعية: مؤشر التنمية البشرية، دليل التنمية المتصل بالنوع الاجتماعي، ومؤشر الفقر البشري،ووفيات الرضع،ومعدل الإلمام بالقراءة و الكتابة...الخ
الآثار	يجلب التغيرات الكمية في الاقتصاد	يجلب التغيرات النوعية و الكمية في الاقتصاد
الملائمة	النمو الاقتصادي هو مقياس للتقدم أكثر أهمية في الدول المتقدمة، بل انه يستخدم على نطاق واسع في جميع الدول بسبب أن النمو شرط ضروري للتنمية	التنمية الاقتصادية هي أكثر ملائمة لقياس التقدم ونوعية الحياة في الدول النامية
النطاق	يهتم النمو بزيادة في الناتج الاقتصاد	يهتم بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد

المصدر: عادل زقرير، **اثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، السنة الجامعية 2014-2015 ص 09.

الفرع الثاني : علاقة النمو الاقتصادي بميزان المدفوعات

تعريف ميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات هو: " حالة إحصائية معروضة على شكل محاسبي والتي توضح مجموع الصادرات للأصول الحقيقية المالية والنقدية والتي تكون ناجحة من نشاط الأعوان الاقتصاديين المقيمين في ذلك البلد وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة كاملة وبهذا يبين المبادلات التي أنشأت الحقوق والديون"[1]

ويعرف ميزان المدفوعات أيضا على أنه: "سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة، أي على هذه الدولة حقوق على العالم الخارجي أو ديون والتزامات عليها من قبل العالم الخارجي، ويقصد بالمقيمين الأفراد والهيئات الحكومية التي تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة، وذلك بصرف النظر عن جنسيتهم"[2]

في بدايات التنظير للنمو بعد الحرب العالمية الثانية في نظر النيو كلاسيك العرض يخلق طلبه ويمتلك ميزان المدفوعات خاصية التعديل الذاتي وبالتالي أصروا على عدم تأثير ميزان المدفوعات و الطلب على النمو الاقتصادي للأمد البعيد[3]، حيث ترى المدرسة الكلاسيكية أن مصادر النمو الاقتصادي تتمثل في زيادة العرض أي عوامل الإنتاج من عمل ورأس المال بالإضافة إلى زيادة التطور التقني، بينما المدرسة الكينزية ترى مصادر النمو الاقتصادي تتمثل في عناصر جانب الطلب الفعال في الاقتصاد، ولم تغفل المدرستين على دور التجارة الخارجية في تفسير سلوك النمو الاقتصادي أين نجد جل النظريات الاقتصادية ترى أن زيادة التجارة الخارجية تؤدي حتما إلى دعم عجلة النمو الاقتصادي للدول[4].

ويقول البروفيسور جاسم عجافة أن[5]: ميزان المدفوعات يرتبط مباشرة بالنمو الاقتصادي، إذ يقول الاقتصادي تيروال THIRLWALL انه لا يمكن لأي بلد أن ينمو بوتيرة أسرع من المعدل المتناسق مع توازن ميزان المدفوعات، إلا إذا كان بإمكانه تمويل العجز المتزايد باستمرار وهو مالا يمكنه القيام به عموما، كما أن النمو الاقتصادي لأي بلد مقيد بميزان المدفوعات، فإذا كان معدل النمو المتناسق مع توازن الحساب الجاري (أو النمو المستدام للاقتراض الخارجي) اقل من الحد الأقصى لنمو الاقتصاد الذي يحدد النمو الأقصى لعوامل العرض (نمو القوى العاملة، معدل تراكم رأس المال، معدل التقدم التقني)، والآلية التي تستخدم لجعل نمو الصادرات ونمو الواردات متساويين تتبع من القيود الأنفة الذكر والتي يمكن ترجمتها بالمعادلة التالية: **قيود ميزان المدفوعات= نمو الواردات = نمو الصادرات + نمو صافي التدفقات المالية** ، معناه إذا كان نمو الواردات اكبر من نمو الصادرات، يتراكم صافي الدين الخارجي، كما أن الصادرات تتأثر بعوامل الإنتاج والنمو الاقتصادي للدول الخارجية في حين أن الاستيراد يتعلق بعوامل الإنتاج وبالنمو الاقتصادي.

---

[1] – عقب لخضر ، حاكمي بوحفص، **اثر متغيرات الاقتصادية الكلي على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2013**،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية (01/28)، جامعة زيان عاشور الجلفة ص 236.

[2] – ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989–2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص183.

[3] –أحمد أبريهي علي، **التنمية الاقتصادية وقيد ميزان المدفوعات**، كانون الأول، 2016،مقال منشور في الموقع: www.iraqieconomists.net، ص5، تاريخ الاطلاع:16-05-2020.

[4] – عمر صالح حرب، طالب محمد وراد، **النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات حالة الأردن**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، العدد 01، 2019، جامعة الأردن، ص162.

[5] – جاسم عجافة، **عجز ميزان المدفوعات خطر كبير على النمو الاقتصادي** ، مقال منشور في الموقع، www .jassem ajafa.com تاريخ الاطلاع: 2020/02/17.

الفرع الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالموازنة العامة

مفهوم الموازنة العامة: في بعض التشريعات العربية أُدرجت باسم الميزانية ويفهم منها أنها تستخدم للكشف عن الوضع المالي وإعطاء صورة حسية عن وضع المنشاة سواء أكانت تجارية أو صناعية...الخ[1]، وتعرف باللغة الفرنسية بكلمة BILAN التي تعني كشف بموجودات ومطلوبات المؤسسة في فترة زمنية معينة تقدر بسنة، وهي عبارة عن جدول يشير إلى قيمة الأصول والخصوم التي يملكها شخص مادي أو معنوي في فترة معينة، كما تعرف أيضا على أنها كشف تقديري للنفقات العامة للدولة وواردتها في سنة مالية.

كما أن لموضوع عجز الموازنة العامة أهمية بالغة على المستوى العالمي كون الأكثر المواضيع المثار للجدل والنقاشات واختلفت أراء الاقتصاديين حولها، تواجه معظم الدول مشكلة عجز الموازنة بدرجات متفاوتة حيث نجدها أكثر حدة بالدول النامية مقارنة بالمتقدمة وهذا يعود إلى المشاكل الهيكلية التي تتخبط فيها الدول النامية.

مفهوم عجز الموازنة: هي ظاهرة تعاني منها اغلب الدول العالم المتقدمة والنامية منها وتعرف بـ [2]:

- تمثل عجز الموازنة اختلال بين الإيرادات والنفقات العامة للدولة وهذا راجع الى الزيادة المستمرة في النفقات العامة التي تعجز الإيرادات العامة تغطيتها فينشأ هذا الاختلال.
- عرف أيضا انه زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية.
- نفقات الدولة اكبر من إيراداتها تعطي رصيدا موازني سالب الحالة التي تسود الموازنة العامة للدولة عندما يكون حجم النفقات العامة للدولة اكبر من حجم الإيرادات العامة التي يلتزم توفيرها لتمويل تلك النفقات خلال فترة زمنية معينة، وهناك نوعين من عجز الموازنة :

1/ عجز حسابي الذي يمثل في العلاقة الآتية: عجز الموازنة = الإيرادات العامة – النفقات العامة

2/العجز الاقتصادي: الذي يعبر عن الفرق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الذي يفترض أن تتضمنها الموازنة العامة وبين الأهداف الفعلية الممكنة التحقيق.

- اختلفت أراء المدارس الاقتصادية بشأن العلاقة التي تربط بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي حيث نجد ان المدرسة الكنزية تؤكد وجود علاقة ايجابية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي أما المدرسة الكلاسيكية الحديثة ترى أن عجز الموازنة على علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي.
- أما فيما يخص علاقة النمو الاقتصادي بعجز الموازنة في بعض الدراسات التجريبية توصل إلى أن:
  - ارتفاع في الناتج الداخلي يصاحبه ارتفاع في معدلات النمو .
  - ارتفاع النفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي نتيجة تزايد الاستثمارات العمومية تصاحبه دوما زيادة في معدلات النمو الاقتصادي .

---

[1] – عدنان محسن ظاهر، **الموازنات العامة في الدول العربية**، مقال منشور في الموقع، https/agora- parl org، ص 09.تاريخ الاطلاع 2020/02/18.

[2] – عبد الحق بن تقات، محمد ساحل، محمد اليفي، **اثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2009–2016** ، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء 4، ديسمبر 2018، ص 236.

- إنفاق الدولة جزء من نفقاتها العامة على أحداث سياسة التشغيل التي تقوم على بناء جهاز لدعم التنمية المقاولية مثل ما قامت به الجزائر في تدعيم تشغيل الشباب بطرق عديدة ANSEJ (الوكالة الوطنية لدعم تشغـــيل الشباب) وANGEM (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر) التي بدورها خلقت مناصب عمل للشباب وبالتالي التقليل من البطالة وهذا يشجع النمو الاقتصادي.
- ترقية الصادرات وجلب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يكون بالنفقات الجبائية وترقية الاستثمار.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع الميادين لجلب المداخيل وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع، علاقة النمو الاقتصادي بالتضخم

عرف الاقتصاديون والمفكرون في القرن 19 التضخم اعتمادا على أسبابه بأنه: " الزيادة في كمية النقد المتداول التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"[1]

- عرفه ليرنز بأنه: زيادة الطلب على العرض.
- عرفه كينز : زيادة المقدرة الشرائية التي يقابلها زيادة في حجم الإنتاج.

التضخم = الارتفاع المستمر في الأسعار الناشئ عن زيادة الطلب الكلي الفعلي عن العرض الكلي[2].

- يقصد به ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر [3] ومن هذا المفهوم يتضح انه ليس كل زيادة في الأسعار تعتبر تضخما فقد يحصل ارتفاع في الأسعار سلع ما مثلا المنتجات الزراعية لأسباب تسويقية أو عوامل مناخية للإنتاج، إذا هذه الارتفاعات في الأسعار لا تعتبر تضخما لان الارتفاع في الأسعار ارتفـــاعا مؤقتـــا أو ارتفاع أسعار معينة فقط على حساب الأخرى.
- من خلال تعريف التضخم الذي هو الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار الناشئ عن ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي الذي ينعكس سلبا على الميزان التجاري في ارتفاع الواردات عن الصادرات وهذا الاختلال يؤثر بدوره في التقليل من احتياطي النقدي الأجنبي وبالتالي انخفاض العملة الوطنية التي تؤثر بدورها في النمو الاقتصادي.
- يعتمد التفسير النظري للعلاقة النسبية[4] بين التضخم والنمو الاقتصادي على وجود فجوة بين الأجور وأسعار المنتجات من جهة ومدى فعالية المجموعات الاقتصادية السياسية المختلفة من جهة أخرى، حيث نجد أن المجموعات الاقتصادية السياسية تحاول جاهدة حماية مدخولاتها من التضخم.
- يعمل التضخم هنا على إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المتمثلة في أصحاب الدخل المتغير (أصحاب المهن، الأعمال والمستثمرين) وأصحاب الدخل الثابت، حيث إذا ارتفعت أسعار المنتجات (السلع والخدمات) في أوقات التضخم اكبر من معدلات ارتفاع الأجور وعناصر التكلفة الأخرى يؤدي إلى زيادة مدا خيل أصحاب الدخل المتغير وذلك من زيادة الأرباح وتحفيز الاستثمار وهذا يؤدي إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادي.

---

[1] – مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 188.

[2] – غازي عناية، **تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي**، الطبعة الاولى، 1991،دار الجيل ، بيروت ،لبنان، ص 29.

[3] – نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، مرجع سبق ذكره، ص 257.

[4] – خالد حمادي حمدون المشهداني، **الخصخصة وأثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي** ، الطـــــبعة الاولى 2013، دار وائل، الاردن ، ص 86.

- إن النمو الاقتصادي احد الشروط الضرورية لزيادة متوسط الدخل الفرد فضلا عن إعادة توزيع الدخل. ومن خلال التحليلات النظرية والدراسات التجريبية التي أقيمت من طرف الاقتصاديين حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي أسفرت على ثلاث نتائج أساسية تتمثل في[1]:

1- عدم توافر علاقة معنوية بين التضخم والناتج الحقيقي حسب نظرية سحب الطلب حسب النظرية الكلاسيكية فان الزيادة في الطلب الكلي وارتفاع الأسعار لن يصاحبه زيادة في مستوى الناتج الكلي.

2- وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين معدل التضخم ونمو الناتج الحقيقي وهو ما يعرف بأثر توبن سنة 1965 أين أوضح أن إحلال النقود ذات العائد المنخفض برأس المال لكونه يمتلك عوائد اكبر في إطار التضخم سيكون له اثر موجب في النمو.

3- وجود علاقة سلبية بين المتغيرين حسب دراسات ستوكمان (stokman) سنة 1981 ما عرف بالأثر المضاد لتوبنرغم الاختلاف في وجهات نظر الاقتصاديين حول علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي إلا أن لم يحسم بشكل قاطع حول تأثير معدلات التضخم المتفاوتة في شكل معدلات النمو الاقتصادية المتفاوتة وعليه فان البلدان التي تعاني من معدلات التضخم المفرطة (العالية) وجب عليها أن تسعى لتخفيض التضخم، أما البلدان ذات التضخم منخفض أو المعتدل لها المقدرة في تحقيق درجات كبيرة من النمو الاقتصادي[2]

[1] – خالد حمادي المشهداني، يسرى حازم جاسم الحيالي،مقال : **العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تجارب دولية مختارة**، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 08، العدد 24، سنة 2012، ص 184.

[2] – خالد حمادي حمدون المشهداني، **الخصخصة وأثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي**،مرجع سبق ذكره، ص 87.

المبحث الثالث: دراسات سابقة

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الفساد بصفة عامة أو الفساد المالي بصفة خاصة، وتأثيره على النمو الاقتصادي أو التنمية المستدامة، وقد شملت هذه الدراسات مجموعة من الدول بالإضافة للجزائر تمثلت في تونس، العراق، نيجيريا، مجموعة من دول البحر الأبيض المتوسط، مجموعة من دول المنطقة العربية، كما توجد دراسة سلطت الضوء على التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفساد والتي خلصت إلى ضرورة تفعيل الأجهزة الرقابية في هذا المجال، ويشمل المبحث ثلاثة مطالب تناول المطلب الأول دراسات سابقة باللغة العربية، والمطلب الثاني دراسات سابقة باللغة الأجنبية، أما المطلب الثالث فيتضمن مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض الدراسات السابقة المنشورة باللغة العربية و التي تناولت الموضوع في الجزائر وفي دول نامية مختلفة.

1- دراسة علي حبيش بعنوان "**آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر03، 2013-2014.[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مختلف الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وعرض واقع الفساد المالي في الجزائر وتوضيح ابرز الميادين التي ينمو فيها مع بيان مختلف الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل مكافحته، حيث ركزت إشكالية الدراسة على كيفية تأثير الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، كما افترضت أن للفساد المالي تأثير خطير جدا على نتائج الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر عبر مختلف المراحل الزمنية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي و المنهج الوصفي، من خلال التركيز على مناخ الاستثمار، مناخ القطاع المصرفي، مناخ التجارة الخارجية ومناخ البورصة في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن مختلف البرامج التنموية المسطرة من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة تميزت باستمرار عدم الاستقرار على المدى المتوسط و الطويل كما أنها لم تكن ايجابية ولا مطابقة للأهداف المسطرة، وكل هذه النتائج كان للفساد المالي و الإداري الجزء الأكبر من تحقيقها.

[1] – علي حبيش، **آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر03، 2013-2014.

2- دراسة د.ستي سيد أحمد، أ.بن نحي أيمن،"**أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط**"،دراسة قياسية لحالة الجزائر 2003-2017.[1]

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الفساد على النمو الاقتصادي في ظل وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2017 بالاعتماد على أسلوب تحليل المسار، من خلال ثلاثة متغيرات هي الفساد cpi كمتغير مستقل، و النمو الاقتصادي GDP كمتغير تابع، والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط FDI.

وقد ارتكزت إشكالية الدراسة على إمكانية توسط الاستثمار الأجنبي المباشر للعلاقة الموجودة بين الفساد والنمو الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة، حيث افترض الباحثان أن الفساد هو عائق يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي في الجزائر بطريقة غير مباشرة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر .

وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا كبيرا في رفع النمو الاقتصادي في الجزائر، وأن الفساد هو من أبرز العوائق التي تقف أمام دخول الاستثمارات الأجنبية الكفأة للجزائر وبالتالي فإن الفساد يحد من النمو الاقتصادي عن طريق تثبيط الحافز على الاستثمار الأجنبي من خلال مختلف الأشكال التي يتخذها كالرشوة و البيروقراطية وغيرها.

3- دراسة د.مؤمل حسين جويسم،"**أثر الفساد الإداري و المالي على عملية التنمية الاقتصادية في العراق**"، دراسة استطلاعية لآراء عينة من منتسبي المعهد التقني في الديوانية، جامعة المثنى، العراق.[2]

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آثار الفساد الإداري و المالي على العملية التنموية في العراق، وكذلك التعرف على سبل محاربة الفساد الإداري و المالي في العراق، وقد جاءت إشكالية هذه الدراسة في شكل العديد من الأسئلة التي مفادها عدم تحديد مدى حجم الفساد المالي و الإداري في العراق وعدم الجدية في مكافحته وتشخيص النتائج المترتبة عليه، وكذلك وجود خلط بين أنماط وأنواع الفساد الإداري و المالي في العراق وصعوبة معالجتها، وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن للفساد الإداري و المالي آثارا سلبية على عملية التنمية الاقتصادية، حيث تم تطبيق البحث على أحد المؤسسات التعليمية الحكومية بالعراق عن طريق توزيع 90 استمارة استبيان، كما تم الاعتماد في الجانب الميداني على العديد من الأدوات الإحصائية، كمعامل كرونباخ ألفا، عامل الارتباط البسيط، تحليل الانحدار البسيط، اختبارT، اختبارF...وغيرها من أجل تحليل البيانات، كما تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي الخاص بمتغير الفساد الإداري والمالي ومتغير التنمية الاقتصادية.

---

[1] – ستي سيد أحمد، بن نحي أيمن،"**أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط**"،دراسة قياسية لحالة الجزائر 2003-2017، مقال منشور في مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد3، العدد1، جوان2019، جامعة سعيدة.

[2] – مؤمل حسين جويسم،"**أثر الفساد الإداري و المالي على عملية التنمية الاقتصادية في العراق**"، مقال منشور في مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد8، العدد3، سنة 2018، جامعة المثنى ، العراق.

وقد خلصت الدراسة الى أن ظاهرة الفساد الإداري و المالي موجودة في العراق منذ أمد بعيد، وأنها السبب في إجهاض الخطط التنموية و التبذير في الأموال العامة كما أنها كانت السبب في هجرة الكثير من العقول العراقية للخارج نتيجة عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، كما أن المرحلة الانتقالية التي مر بها العراق جعلت من ثرواته فريسة سهلة أمام الفاسدين.

4- دراسة أ.مريم مالكي، أ.عمر كعيبوش،"**اثر الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية**"، مع قراءة في واقع التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفساد والدروس المستفادة، جامعة عنابة[1]

تهدف هذه الدراسة لتفسير ظاهرة الفساد في دول المنطقة العربية وآثاره على تحقيق التنمية المستدامة فيها، مع التطرق إلى التجربة الماليزية في هذا المجال، ومن هذا المنطلق تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول مدى تأثير الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية، وما هي الدروس المستفادة لدول المنطقة من التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفساد وتحسين مستويات التنمية المستدامة فيها، وقد انتهجت الدراسة الجانب التحليلي لمختلف المتغيرات(الفساد، التنمية المستدامة، التجربة الماليزية).

وقد خلصت الدراسة إلى أن الحكومة الماليزية أولت أهمية كبيرة في مجال مكافحة الفساد من خلال تبني سياسات واستراتيجيات فعالة تحمل في طياتها تفعيل دور المؤسسات الرقابية لضمان عدم إساءة استخدام السلطة، الأمر الذي يعتبر أحد أهم أدوات نجاح التجربة الماليزية، كما خلصت الدراسة إلى أن جهود مكافحة الفساد من أجل تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال اتخاذ إجراءات جد صارمة في مجال مكافحة الفساد وضرورة تفعيل آليات المساءلة و المحاسبة سواء في القطاع العام أو الخاص، بالإضافة لضرورة توعية المواطنين بمخاطر الفساد على خطط التنمية المستدامة وتكاثف الجهود في المنطقة العربية ووضع استراتيجيات ومقاربات شاملة، لكن أهملت الدراسة الجانب القياسي حيث لم يتم الاعتماد على أي إحصائيات أو مؤشرات من شأنها أن تساعد في التحليل.

[1] – مريم مالكي، عمر كعيبوش،"**اثر الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية**"، مع قراءة في واقع التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفساد والدروس المستفادة، مقال منشور في مجلة دفاتر المتوسط العدد9، ديسمبر2018، جامعة عنابة.

المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض الدراسات السابقة المنشورة باللغات الأجنبية و التي تناولت الموضوع في الجزائر وفي دول نامية مختلفة.

1- دراسة Dr Nwankwo Odi Fcib، " **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في نيجيريا** 1997-2010"[1]، MCSER، هي دراسة قيمة تهدف للبحث في تأثير الفساد على النمو الاقتصادي لنيجيريا، حيث يعتبر الفساد بأنواعه سواء

كان سياسي أو اجتماعي ظاهرة قديمة في المجتمع النيجيري وهو من أهم أسباب معوقات التنمية في نيجيريا رغم كونها من الدول الإفريقية الغنية المنتجة للنفط، ولقد اهتم العديد من الأكاديميين النيجيريين بهذا الموضوع، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على القياس (اختبار التكامل المشترك ، اختبار العلاقة السببية)، حيث تمت دراسة متغيرين هما مؤشر الفسادcpi والناتج المحلي الإجماليGDP لمقياس النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1997الى2010، وقد خلصت الدراسة إلى أن نيجيريا لديها القدرة على بناء اقتصاد مزدهر إلا أنها لم تحقق ذلك بسبب الفساد وأن هذا الأخير كان السبب الرئيسي وراء صعوبات البلد في التطور السريع حيث صنفت نيجيريا من أكبر ثلاث دول فاسدة في العالم(القطاع الصحي، التعليم، الاتصالات...)، والى أنه هناك علاقة عريقة بين مستوى الفساد والنمو الاقتصادي في نيجيريا وأنه لايمكن للاقتصاد النيجيري أن يرقى لمتطلبات الشعب دون أن يكون هناك تصدي ممنهج للفساد.

وقد أوصت الدراسة بتشجيع السياسات التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي والأخذ ببرامج وكالات مكافحة الفساد في نيجيريا، وكذا اختيار الأشخاص الأكفاء في قيادة الدولة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.

2- دراسة A.Zouaoui(ksa)، وآخرون، "**أثر الفساد على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة تونس**-1995-2014"[2]،تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في تونس وكذا دراسة لعشرة دول تم تأهيلها كدول أقل فسادا في العالم اعتمادا على تصنيف منظمة الشفافية الدولية، حيث تمت الدراسة اعتمادا على نموذج التنبؤ ألفا في ظل وجود مجموعة من المتغيرات هي: الناتج المحلي الإجمالي للفرد، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، متوسط العمر المتوقع، معدل البطالة، إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد، وقد تم تحليل الدراسة في الدول العشر بناءا على منحنيين استعمل في أحدهما الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وفي الآخر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وإجراء المقارنة لتوضيح تكلفة الفساد فيها، أما بخصوص تونس فقد اعتمد الباحثون على متغيرين للدراسة هما مؤشر الفساد CPI، و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعلن عنه في البنك الدولي في الفترة الممتدة من1995الى2014.

وقد خلصت الدراسة إلى التحقق من القوة التنبؤية لنموذج ألفا للتنمية الاقتصادية في الدول العشر المصنفة من الدول غير المفلسة في الفترة 1995-2014 حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية حيث وجد الباحثون معامل الارتباط97% بين التنمية

---

[1] - Nwankwo, odi, Fcib**, "impact of corruption on economic growth in Nigeria(1997-2010)"**, mediterranean journal of social sciences MCSER, vol5,n°6, departement of banking and finance, kogi state university, Anyigba Kogi Nigeria, April2014.

[2] - A .Zouaoui (ksa),A. Alqudah(uae), C.Elaoum (Tunisia), M. Benarad(ksa) and H.Eleuch(usa/uae) , **" impact of corruption on economic development: case of Tunisia(1995-2014)"**, applied mathematics and information science an international journal, SCI 12, N°2, 2018.

الاقتصادية المقاسة والمتوقعة فيها. وبخصوص تونس فقد خلصت الدراسة إلى تدهور وضعيــة الفساد فيها من 5.3 سنة2001 إلى 4 سنة2014، كما أن متوسط تكلفة الفساد قدر ب25.2% خلال فترة الدراسة 1995-2014.

3- دراسة Hicham Boussalham، " **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول البحر الأبيض المتوسط 1998-2007**"[1] ، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في دول البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة 1998-2007، وقد تمت الدراسة على عينة مكونة من 16 دولة اعتمادا على التحليل القياسي باستخدام الانحدار لاختبار هذا التحليل، حيث تم الاعتماد على متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع لقياس النمو الاقتصادي ومؤشر إدراك الفساد باعتباره المتغير المستقل ، وقد أكدت نتائج الدراسة المحصل عليها ما توصلت إليه أبحاث تجريبية سابقة في هذا المجال مثل دراسة باولومورد1995، ودراسة توكي إسأيدت 2009، أي أن التأثير الذي يسببه الفساد على النمو الاقتصادي هو تأثير سلبي، وأن الفساد هو ميزة مشتركة لدول المنطقة محل الدراسة وله جذور تاريخية وجغرافية مشتركة كذلك، ومن جهة أخرى خلصت الدراسة إلى أهمية التعليم والاستثمار الايجابية بخصوص النمو الاقتصادي. أوصت الدراسة بأن الإصلاحات المؤسسية الملائمة وتعزيز سيادة القانون وإلغاء بعض القوانين الناشئة عن القيم الثقافية، من شأنها أن تؤدي إلى نمو واستقرار اقتصادي طويل الأجل في معظم بلدان البلقان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

4- دراسة Becherair Omrane،" **تأثير الفساد على النهج الاقتصادي في الجزائر: 1995-2012**"[2]، تهدف إلى دراسة تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة مابين 1995-2012 باستخدام نموذج النمو الداخلي الذي يأخذ بعين الاعتبار الفساد، وقد طرحت إشكالية الدراسة على النحو التالي: -هل البيئة التي تتسم بارتفاع معدلات الفساد لها تأثير حقيقي على تطور الناتج المحلي الإجمالي؟ - ماهي طبيعة ودرجة هذه العلاقة بالنسبة للجزائر؟

انتهج الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعريف بالنمو الاقتصادي والفساد بالجزائر، كما اعتمد كذلك على منهج قياسي حيث قام بقياس مؤشر الفساد cpi ومؤشر النمو الاقتصادي pib، وعلى اختبار العلاقات بين الفساد و (النمو الاقتصادي، الاستثمار، الإنفاق العام)، وذلك للإجابة على السؤال: هل هناك رابط بين فساد الدولة والأداء الاقتصادي الذي تحققه؟ وقد توصل الباحث إلى وجود تأثير سلبي للفساد على النمو الاقتصادي والاستثمار و الإنفاق العام ووجود علاقة بين الفساد و الأداء الاقتصادي الجزائري من خلال أثار الفساد على الأداء الاقتصادي للجزائر (النمو الاقتصادي).

[1] - Hicham Boussallam, "**the consequences of corruption on economic growth in mediterranean countries(1998-2007)",**faculty of economic and social legal sciences, settat, Morocco,2018

[2]- Becherair Omrane phd, **"corruption et croissance économique une approche économique sur les données de l'Algérie(1995-2012)",** european scientific journal, vol12, n°07, issn: 1857-7881,ecole national superieure de statistique et d'economie –ENSSEA- Alger, 2016**.**

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

بعد استعراضنا لمجموعة من الدراسات السابقة وتطرقنا لطريقة دراستها للموضوع وأهم النتائج التي تحصلت عليها يمكننا تلخيص أهم ما عالجته هذه الدراسات، ثم استخلاص أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينها وبين هذه الدراسة، حيث خلصت معظم الدراسات السابقة إلى:

- للفساد بصفة عامة انعكاسات سلبية وخطيرة على عملية التنمية الاقتصادية؛
- أن الفساد متفشي خصوصا في الدول النامية؛
- أن الفساد المالي و الإداري مصاحب لعمليات التنمية الاقتصادية؛
- الفساد المالي و الإداري أهم معوق للنمو الاقتصادي؛
- ضرورة تفعيل الأجهزة الرقابية و المساءلة لكبح ومعالجة الفساد.

أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: نوجزها في الآتي:

- البحث في موضوع فتاك وخطير وقديم قدم المجتمعات ألا وهو موضوع الفساد؛
- دراسة تأثير الفساد خصوصا المالي منه على النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية بصفة عامة؛
- استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة في الجانب النظري؛
- استخدام الأسلوب القياسي في الجانب التطبيقي؛
- الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد cpi والناتج المحلي الاجمالي GDP في القياس في معظم الدراسات؛
- التوصل إلى نفس النتيجة التي تبين الأثر السلبي للفساد المالي على النمو الاقتصادي للدول والتنمية بصفة عامة.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: لقد شكلت الدراسات المذكورة بالإضافة للعديد من الدراسات الأساس الذي بنيت عليه دراستنا، غير أن دراستنا تختلف عنها فيما يلي:

- فترة الدراسة من 1990 إلى 2019؛
- مصاحبة فترة الدراسة في نهايتها للاعتراف الرسمي بوجود الفساد المالي في الجزائر وحالة عدم الاستقرار الذي تعيشه البلاد بهذا الخصوص بسبب تعبير الشعب الجزائري عن رفضه لمختلف أنواع الفساد الذي تعيشه الجزائر وخروجه للشارع فيما يعرف بالحراك للتعبير عن هذا الرفض؛
- متغيرات الدراسة حيث سوف نركز على الفساد المالي كمتغير مستقل و النمو الاقتصادي كمتغير تابع؛
- دراسة مدى التأثير مباشرة عن طريق استخدام معدل النمو الاقتصادي دون اللجوء لمتغيرات وسيطة مثلما هو الأمر في بعض الدراسات السابقة؛
- الاعتماد في الجانب القياسي وبخصوص قياس الفساد المالي على مؤشرات الحاكمية للبنك الدولي بالإضافة لمؤشر مدركات الفساد cpi لمنظمة الشفافية الدولية، وذلك لتدعيم القياس أكثر، واستخدام التحليل القياسي للوصول إلى اقتراحات أكثر دقة من شأنها التقليل على الأقل من تفشي ظاهرة الفساد المالي في الجزائر.

خلاصة الفصل النظري:

تناولنا في هذا الفصل الجوانب النظرية للموضوع محاولين الإلمام بها، حيث شرحنا من خلال المبحث الأول مفهوم الفساد والذي يعبر عن الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أو الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة، وهو ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية ساهمت العولمة في انتشارها إذ لا يقتصر وجودها على بلد دون آخر بل تعاني منها كافة دول العالم متقدمة كانت أو نامية وبدرجات متفاوتة .

كما ركزنا الحديث عن الفساد المالي والذي يعرف بأنه جريمة أخلاقية، قانونية واقتصادية تنشأ ضمن بيئة تتصف بالضعف القانوني أو الردعي، تتنوع الدوافع المؤدية إليها وتشمل كل الانحرافات المالية المخالفة للأحكام المنظمة لسير العمل المالي بالدولة، مما يؤدي إلى هدر الثروات وتعطيل برامج التنمية وترسيخ مظاهر التخلف في جميع المجالات خاصة الاقتصادية.

ومن خلال المبحث الثاني وضحنا مفهوم النمو الاقتصادي والذي يعرف بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع و الخدمات لسكانها، إذ تكون هذه الزيادة مبنية على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية ورسم الاستراتيجيات التي يحتاج الأمر إليها، ويكون بذلك النمو نتيجة ناشئة عن التغييرات الاقتصادية جراء عملية التنمية، وهو من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع لها الشعوب، ويستدعي تحقيقه مجموعة من العوامل تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره كالحكم الراشد ومحاربة الفساد، والمشاركة المجتمعية والبحث العلمي...وقد كتبت في سبيل تحقيق غاياته الكبرى مجموعة من النظريات المختلفة.

أما المبحث الثالث فقد عرضنا من خلاله مجموعة من الدراسات السابقة باللغتين العربية و الأجنبية، هاته الأخيرة ساهمت في تكوين خلفية نظرية لدينا حول الموضوع المطروح، وشكلت بالإضافة للعديد من الدراسات الأخرى الأساس الذي بنيت عليه دراستنا، كما رسمت لنا تصورا حول كيفية تقدير نموذج الدراسة القياسية والذي يحاول تفسير طبيعة العلاقة الموجودة بين الفساد المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية حـــول اثر الفساد المالي على النمو الاقتصادي للجزائر في الفترة (1990– 2019)

تمهيد

من خلال الفصل الثاني سوف نتطرق للدراسة التطبيقية للموضوع وذلك بإعطاء نظرة حول واقع الفساد المالي والنمو الاقتصادي للجزائر في الفترة 1990- 2019،ثم نتطرق للدراسة القياسية للموضوع من خلال التعريف بمتغيرات الدراسة وقياسها، وشرح أداة القياس وكذلك التعريف بالنموذج المستخدم في الدراسة، وصولا إلى عرض وتحليل وتفسير ومناقشة النتائج، بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة وطرح التوصيات اللازمة، ولذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يوضح المبحث الأول نظرة حول الفساد المالي والنمو الاقتصادي للجزائر 1990-2019، ويشير المبحث الثاني إلى الطريقة والأدوات المستخدمة أما المبحث الثالث فيتضمن القياس وعرض ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: نظرة حول الفساد المالي والنمو الاقتصادي للجزائر (1990-2019)

ما فتأت الجزائر أن تنهي حربها الضروس مع الاستعمار الفرنسي، حتى وجدت نفسها بعد حوالي عقدين من الزمن تصارع آفة الفساد.

إن الجزائر كونها دولة غنية بمواردها الطبيعية الهائلة وثرواتها تكون مما لاشك فيه محل أطماع دولية، ولكن الأمر يدعو للحيرة إذا كانت هذه الأطماع تنخر في جسم الوطن من طرف أبناءه.

سوف نحاول من خلال هذا المبحث إماطة اللثام عن السبب الذي جعل الجزائر تتذيل الترتيب ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم حسب مؤشرات اكبر الهيئات الدولية، وذلك بالحديث عما حدث في الجزائر من فساد مالي على امتداد ثلاثون سنة، مع إطلالة على واقع النمو الاقتصادي للجزائر خلال هاته الفترة،وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، يتحدث المطلب الأول عن جذور الفساد المالي بالجزائر وأشهر قضايا الفساد في المال العام، ويبرز المطلب الثاني أهم مظاهر الفساد المالي في الجزائر والإطـــــــــــار القانوني المكافح لها، أما المطلب الثالث فيشير إلى النمـــو الاقتصـــــــــــادي للجزائر في الفترة 1990-2019.

المطلب الأول: جذور الفساد المالي بالجزائر وأشهر قضايا الفساد في المال العام

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى إطلالة على تاريخ الفساد المالي في الجزائر مع التركيز على فترة الدراسة، وكذلك أشهر قضايا الفساد المالي بالجزائر.

الفرع الأول: جذور الفساد المالي في الجزائر

تعود جذور الفساد المالي في الجزائر إلى السنوات الأولى لاسترجاع الاستقلال عندما أمم الرئيس بن بلة عدة ممتلكات ومنها ممتلكات لعدة تجار بسطاء باسم الاشتراكية، لتنقل بأساليب ملتوية إلى ذوي النفوذ آنذاك، ورغم محاولات الرئيس الراحل هواري بومدين تصحيح الوضع بعد توليه السلطة سنة 1965 [1] ولكنه لم يتمكن من ذلك ولهذا كان الفساد المالي موجوداً أيضا في عهده إلا أنه كان محدوداً.

ثم بدأ يعم الفساد المالي بقوة في الثمانينات وذلك بانتقاله من المركزية إلى اللامركزية ليعم الإدارات المحلية ، وقد فسره البعض آنذاك بضعف الرئيس الشاذلي[2] ومعاناة الجزائر آنذاك من زيادة في النمو الديمغرافي ويمكن تقسيم تطور الفساد المالي بخصوص الفترة محل الدراسة إلى مرحلتين هما:

---

[1] – رابح لونيسي، "**الفساد المالي في الجزائر – الجذور والرهانات** "– مقال منشور بتاريخ 22-02-2018 في الموقع: http://www.Sabp-press-net/opinion ، تاريخ الاطلاع 26-03-2020.

[2] – رابح لونيس، نفس المرجع السابق.

1- المرحلة الانتقالية (1990-1997):

دخلت الجزائر بعد عهدة الرئيس شادلي بن جديد مرحلة انتقالية حافلة بالأحداث والمستجدات حيث حاولت الجزائر في هذه المرحلة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام الحكم الديمقراطي التعددي، ومن التسيير الاقتصادي الموجه إلى نمط اقتصاد السوق، وقد " عرفت هذه المرحلة تطور ظاهرة الفساد بشكل خطير في آن واحد، إذ أن الظاهرة لم تقتصر على النخبة الحاكمة المسيرة فقط بل امتدت إلى الطبقة السياسية الناشئة والتي كان هدفها الوصول إلى الحكم"[1].

"كما شهدت هذه المرحلة انتشار كبير للفساد المالي ونهب موارد الدولة وممتلكاتها من قبل شرذمة من الفاسدين في مختلف القطاعات والمؤسسات العامة، حيث برزت ظاهرة الرشوة بحدة في هذه المرحلة الانتقالية التي تم فيها التنازل عن ممتلكات الدولة بمبالغ رمزية إلى أشخاص نافذين في السلطة تحولوا في فترة وجيزة إلى رجال أعمال فاسدين...."[2].

وبعد إقالة الرئيس الشادلي بن جديد، وتولي الرئيس الراحل محمد بوضياف الحكم أعلن في تصريحاته أن الفساد ينمو وينتشر بشكل رهيب وانه على الدولة وضع حد لهذا الفساد وكان دوما يردد عبارة: " لابد من الحرب ضد الفساد"[3]، لكن اغتيال الرئيس بوضياف يوم 29 جوان 1992 حال دون تحقيق الهدف العام والمتمثل في وضع حد للفساد السياسي والمالي بالبلاد، كل هذه الظروف سمحت بزيادة تفشي ظاهرة الفساد المالي بشكل مذهل حيث بلغت الأموال المهربة والمنهوبة من الخزينة العمومية حوالي 16,77 مليار دولار سنة 1992"[4].

كان الفساد في هذه الفترة متنوع ووصل إلى ذروته على عكس المراحل السابقة فقد انخفض في مجال الاستيراد نظرا لانخفاض قيمة الواردات خلال هذه الفترة والتي قدرت آنذاك بحوالي 8 مليار دولار سنويا وكان ذلك محاولة لإعادة التوازن المالي والخارجي، لكنه انتقل إلى عمليات أخرى أكثر ربحية مثل برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية والتي فرضها الصندوق النقد الدولي على الجزائر ابتداء من 1994، حيث أصبح الفساد المالي والنهب يتم علنا للثروات الوطنية[5].

2- مرحلة الرئيس بوتفليقة عبد العزيز (1998-2018):

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة مفارقات عجيبة عقب مظاهر خطيرة للفساد المالي تجلت في تورط مسؤولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات خاصة الأموال الضخمة التي كانت تضخ لتمويل الاقتصاد الوطني في إطار كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والمخطط الخماسي 2010- 2014 الذي خصص له حوالي 286 مليار دولار وخصص أيضا مبلغ 262 مليار دولار للمخطط الخماسي الأخير 2015-2019 [6].

---

[1]- محمد حليم ليمام، "**ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر**"، رسالة ماجستير (منشورة) في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2002-2003 ص 124

[2]- حاجة عبد العالي، "**الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في الحقوق، جامعة بسكرة، 2012- 2013، ص 45.

[3]- محمد حليم ليمام، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[4]- نفس المرجع السابق ، ص ص 124-125.

[5]- سارة بوسعيود، "**دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا)**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2012-2013، ص 120.

[6]- سارة بوسعيود، عقون شراف، "**واقع الفساد في الجزائر واليات مكافحته**"،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد 01، جامعة ام البواقي، جوان 2018، ص 313.

وكل هذه المشاريع فتحت المجال على مصراعيه لتفشي الفساد المالي بمختلف أشكاله من (تبييض للأموال، رشاوي، اختلاس.....)، حيث كشفت منظمة النزاهة الدولية أن الرشوة والفساد والتهرب الضريبي إلى جانب مختلف العمليات المالية غير المشروعة كبدت الجزائر قرابة 30 مليار دولار، خلال عشرية واحدة منها 13,7 مليار دولار ثم تحويلها إلى الخارج بين سنتي 2000 إلى 2008 [1]. ورغم رهان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة أثناء توليه الحكم على محاربة الفساد في الجزائر حيث قال في خطابه الذي ألقاه في 27 أفريل 1999:[2] " إن الجزائر دولة مريضة بالفساد" وأضاف قائلا: " دولة مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب عليها، مريضة بتبذير الموارد العامة ونهبها بلا ناه ولا رادع".

إلا انه لم يستطيع القضاء على الفساد الذي كان متفشيا أثناء توليه الحكم، بل ازدادت الجزائر غرقا في الفساد أثناء العشريتين الأخيرتين، ولعل أهم دليل على ذلك هو انفجار العديد من كبرى قضايا الفساد المالي في الجزائر وزاد من تدهورها، حيث بلغت نسبة البطالة 11,6% نهاية 2018 [3]، وإذا بلغ عدد العاطلين 1,456 مليون شخص منهم 35% من حاملي الشهادات الجامعية، وفضلا على ذلك فان 10% من الشعب الجزائري حسب تقديرات البنك الدولي تعاني من الفقر بالإضافة لمشكل السكن وتدني مستوى الرعاية الصحية ومستوى التعليم ..... وغيرها، ومما أدى بالشعب الجزائري للانفجار والخروج في مسيرات سلمية منظمة بدءا من تاريخ 22 فيفري 2019 [4]، تعبيراً منه عن رفضه لما آلت إليه الأوضاع في الجزائر.

الفرع الثاني: أشهر قضايا الفساد المالي في الجزائر

وفرت العشرية السوداء مناخا خصبا لجماعة المصالح والانتهازيين في الجزائر لممارسة مختلف أشكال الفساد وخصوصا المالي فتنامت ثرواتهم واخترق نفوذهم مؤسسات الدولة ودواليب السلطة، وعبثا حاول كلا من الرئيس الراحل محمد بوضياف واليامين زروال إيقاف هذا المد لكنه بدون جدوى، وعند مجيء الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، اعترف بوجود الفساد في جُل أجهزة وإدارات ومؤسسات الدولة[5]، حيث في سنة 1999 قامت صحيفة الوطن الجزائرية الناطقة باللغة الفرنسية بنشر تقرير عن أموال مشبوهة تقدر بحوالي 30 إلى 35 مليار دولار بالبنوك الأجنبية، وهذا ما أكده البنك الدولي بالقول أن تلك الأموال ملك للمسؤولين بالجزائر[6]، وفي هذه الفترة انتشرت عدة قضايا كبرى للفساد المالي شملت مجموعة من القطاعات في الجزائر، ومن أهمها نوجز مايأتي:

1-الفساد المالي في البنوك الجزائرية: لقد شهدت البنوك الجزائرية عدة قضايا فساد مالي مشهورة نبرز أهمها فيما يلي:

1-1- قضايا الفساد في البنوك الخاصة: ومنها:

---

[1]- عبد الوهاب بوكروح، " **الرشوة والفساد يكبدان الجزائر خسارة 30 مليار دولار منذ 2000**، مقال منشور في بوابة الشروق بتاريخ: 09-12-2011 عبر الموقع: www.echourouk.online.com تاريخ الاطلاع: 26-03-2020.

[2]- سارة بوسعيود، عقون شراف،"**واقع الفساد في الجزائر واليات مكافحته**"، مرجع سابق ذكره، ص 319.

[3]- سايح فاطمة، " **دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر**"،مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 03، جامعة أدرار، سبتمبر 2019، ص 38.

[4]- سايح فاطمة، نفس المرجع السابق ص 36.

[5]- شهيدة قادة ،"**التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها:إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنقاذه**"،دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، ص5، Rule of law and anti- corruption journal 2019 :1.5 (http://droi.org/10.5339/rolacc.2019.5

[6]- مجبور فايزة،" **اصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2014-2015، ص 106.

1-1-1- قضية الخليفة بنك: تعتبر من أشهر قضايا الفساد في القطاع البنكي الجزائري، وتعرف بفضيحة القرن وترجع تفاصيلها إلى سنة 2003 عندما قررت الحكومة تنصيب متصرف إداري[1]، من اجل تسيير بنك الخليفة لمدة ثلاثة أشهر، بهدف إنقاذه من الإفلاس الذي كان يبدو كأنه قدر محتوم لا مفر منه، حيث استطاع هذا الأخير وبدعم من سياسيين وذوي النفوذ وفي ثلاثة سنوات من تكوين إمبراطورية السراب والتي ضمت (بنك الخليفة، طيران الخليفة وتلفزيون الخليفة) وجمع ثروات طائلة، ليكتشف بعد ذلك صورية معاملاته المالية، وجريمة أفعاله وتكبيده للخزينة العمومية خسائر قدرت بـ: 13 مليار دولار[2]، هذا وقد استجمعت هذه القضية شروط الجريمة المنظمة بحكم عدد الأشخاص المتورطين فيها (104 فرد) منهم 15 وزير وإطارات البنك المركزي وسياسيين والذين مُثِلوا أمام العدالة بوصفهم شهود ولم يطالهم الحساب والعقاب، وقد تم سحب ترخيص البنك استناداً إلى تطبيق المادة 156 من قانون النقد والقرض 10/90، ويتفق معظم المختصين الماليين أن هذه الإجراءات جاءت متأخرة جداً في حين كان يمكن تفادي ما حدث إذا كانت هناك شفافية حقيقية للنظام المصرفي، وحضور فعال للبنك المركزي الذي تغاضى عن بعض المخالفات الواضحة للبنك، كما اكتسبت هذه الإجراءات الطابع السياسي[3]، في حين كان يمكن اتخاذ قرارات تميل أكثر للجانب الاقتصادي وذلك قصد الحفاظ على أموال المودعين ومناصب الشغل التي كانت توفرها، بالإضافة للمحافظة على سمعة القطاع المصرفي في البلاد.

1-1-2- قضية البنك التجاري والصناعي: في اجتماعه المنعقد في 28 جوان 1997 منح مجلس النقد والقرض الرخصة بإنشاء هذا البنك، هذا الأخير الذي خص بإجراءات تأديبية بتاريخ 09 ماي2000 من خلال عقوبة تعليق مؤقت لمهام مدير مجلس الإدارة إلى جانب عقوبة مالية بقيمة 5 ملايين دينار دفعة للخزينة العمومية، وفي 21 أوت 2003 قررت اللجنة المصرفية سحب اعتماد هذا البنك بسبب وضعية السيولة المالية فيه والتي لا تسمح له بتغطية التزاماته لدى بنك الجزائر، والعديد من المخالفات الأخرى..... وجاء هذا القرار في الوقت الذي كان يوجد فيه المدير العام بالنيابة لهذا البنك تحت الرقابة القضائية في قضيتين مختلفتين، وقد كلف هذا البنك الدولة خسائر قدرت بـ: 8 مليون دولار[4].

إذن يبدو أن الإفلاس هو القدر المحتوم للبنوك الخاصة ذات رأس المال المحلي في الجزائر وذلك لما يشوب تسييرها من (اختلاسات، و رشاوي، وتزوير في المستندات، وتبييض الأموال....إلخ)، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى سحب الاعتماد وتصفية كل البنوك الخاصة الجزائرية مثل الريان بنك، يونيون بنك، منى بنك، البنك الدولي الجزائري....الخ.

1-2- قضايا الفساد في البنوك العمومية: لم تسلم البنوك العمومية الجزائرية هي الأخرى من مختلف مظاهر الفساد المالي، بل إن الظاهرة في الجزائر تستمد قوتها من البنوك العمومية بالتحديد وهذا لأن التسيير المنتهج فيها يتم وفق معايير سياسية أكثر منها اقتصادية، بالإضافة لضعف إن لم نقل انعدام الحوكمة المصرفية فيها، ومن ابرز الفضائح المالية للبنوك العمومية مايلي[5]:

1-2-1- البنك الوطني الجزائري: وهو من اعرق البنوك التجارية الجزائرية تأسس في 1966/06/13، ومن أشهر قضايا الفساد المتعلقة به، نجد قضية اختلاس 3200 مليار سنتيم منذ سنة 2002 إلى 2005 على مستوى ثلاثة فروع للبنك،

---

[1]- سارة بوسعيود،د. عقون شراف،"**واقع الفساد في الجزائر واليات مكافحته**"، مرجع سبق ذكره، ص 314.

[2]- شهيدة قادة،"**التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها**"، مرجع سبق ذكره، ص5.

[3]- فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، " **تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر**"، دار جامعة حمدين خليفة للنشر، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، ص 12 Rule of law and anti- corruption journal. volume 2019. Issue 1. July 2019 (www.qscience.com seen in 21-03-2019)

[4]- نفس المرجع السابق ص 12.

[5]- نفس المرجع السابق، ص 13-14.

حيث تم إيداع الحبس 6 مديرين فرعيين بما فيهم المدير العام السابق للبنك، ومحافظي الحسابات والمفتش العام، حيث تواطأ كبار مسؤولي فروع البنك مع أحد العملاء الذي استفاد من قروض بنكية دون ضمانات وخصم لأوراق تجارية وهمية وتأسيس شركة وهمية وإصدار 1957 صك بدون رصيد.

1-2-2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تأسس البنك في 13 مارس 1982 لغرض تمويل قطاع الفلاحة، وقد تعرض بدوره لفضائح وأزمات مصرفية كبيرة هددت استمراريته، في حين تم سحب الاعتماد من وكالتين تابعتين له. وقد سجلت المفتشية العامة لإدارة البنك في نوفمبر 2005 ضياع مبالغ خيالية تجاوزت 1700 مليار سنتيم بأوراق تجارية وهمية عرفت بقضية سفتجات المجاملة والتي هددت المركز المالي لوكالة بئر مراد رايس وتم متابعة 9 إطارات من البنك قضائيا، كما سجل البنك سنة 2006 قضية اختلاس وتبديد 9 ملايين دولار، من وكالة رياض الفتح. كادت أن تعصف بوجوده لولا قرار إعادة تمويل البنك من طرف الحكومة.

1-2-3- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: تأسس في 28 فيفري 1995 لممارسة الأعمال المصرفية لصالح زبائن القطاع الزراعي المنتج، وقطاعات تربية المواشي والغابات والصيد البحري وقد عينت اللجنة المصرفية في 22 سبتمبر 2008 متصرفاً مؤقتاً لدى الصندوق، ليقف على الوضعية التسييرية الكارثية لقروض 65 ألف فلاح بقيمة إجمالية تقدر بـ: 19 مليار دينار في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 دون ضمانات، الأمر الذي أدى بالصندوق – بنك – للوصول إلى نقطة إفلاس حقيقية، لكن القرارات الإدارية السياسية والبعيدة عن الأعراف المصرفية جعلت منحى الإصلاح يتجه عكسيا وذلك بإصدار قرارات مسح الديون لجميع الفلاحين المسجلين على مستوى الصندوق، كما تم إعادة إدماج حوالي 510 عاملاً وإطاراً من البنك دون شروط مسبقة في كل من فرع التأمينات وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وفي 24 ديسمبر 2011 قرر بنك الجزائر سحب رقابة المتصرف الإداري عن الصندوق، والذي أصبح فرعاً تابعاً للمؤسسة المالية الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية بنسبة 100% برأسمال 5,3 مليار دينار منذ نهاية 2009.

إذن إن البيئة المصرفية الجزائرية هي بيئة هشة تسودها الضبابية وعدم الإفصاح وسيطرة القرارات السياسية، حيث يشير الخبراء أنه لو تم تطبيق المعايير المصرفية الدولية في مجال تقييم الآداء لتم إعلان إفلاس عدة بنوك عمومية نظراً لوضعيتها المالية المتدهورة، خاصة في مجال القروض المتعثرة وهذا رغم الجهود المبذولة في تعزيز أنظمة الرقابة من طرف بنك الجزائر، هذا الأخير الذي يشهد تحسن في شفافيته نتيجة الإصلاحات في المجال البنكي والنقدي.

جدول رقم(2-1): تطور نسبة شفافية بنك الجزائر من 1990 إلى 2017

السنة	من 1990 إلى 2000	من 2001 إلى 2002	من 2003 إلى 2005	من 2006 إلى 2012	من 2013 إلى 2017
نسبة الشفافية	3	5,5	7,5	8	9

المصدر:(1990-2017) Dr.Hadjar ould henia. Transparence de la banque d'Algérie المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، العدد 3، سبتمبر 2018، ص 198.

2- الفساد المالي في قطاع المحروقات: يحتل هذا القطاع موقعاً متميزاً في الاقتصاد الجزائري ويعتبر قاطرة النمو الاقتصادي في الجزائر إذ يشكل النفط أهم صادرات الجزائر، ولم يسلم هذا القطاع هو الآخر من مختلف ممارسات الفساد المالي،

حيث وفي سنة 1991 تم الإعلان على بيع 25% من حقل حاسي مسعود البترولي مقابل 6 أو 7 دولار للبرميل من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني حيث كان آنذاك مخزون حاسي مسعود المتوفر للضخ يمثل 66% من مجموع مخزون البترول في الجزائر، أي ما يعادل 478 مليون طن، وبيع 25% من هذه الكمية بسعر أدنى من سعر السوق آنذاك (من 18 إلى 20 دولار أمريكي). يؤدي إلى حرمان الجزائر من 12 إلى 13 مليار دولار أمريكي[1]، وهي خسارة هائلة للإقتصاد الوطني.

كما شهد القطاع أكبر وأشهر قضايا الفساد المالي والسياسي المزلزلة في الجزائر والمعروفة بقضية سونطراك، وذلك نظراً لما شاب القضية من نهب منظم لأموال الخزينة العمومية وتهريبها إلى الخارج بطرق تدليسية من قبل مؤسسات وإطارات نافذين في الدولة، وقد تفجرت هذه القضية عقب نشر موقع ويكيليكس لوثائق سرية للسفارة الأمريكية بالجزائر تشرح بالتفصيل شبكة الفساد السياسي والمالي الذي ينخر قطاع النفط الجزائري، وتورط شركات إيطالية وفرنسية وألمانية عملاقة في هذه الفضيحة رفقة وزير الطاقة الجزائري السابق شكيب خليل والذي كان يشتغل قبلها خبيراً مستشاراً للبنك الدولي مكلفاً بسوق النفط، وذلك باتهامه بتلقي رشاوي وعمولات تقدر بـ: 256 مليون دولار[2]، مقابل تسهيلات في منح صفقات للمجموعة الإيطالية تخص فروع سوناطراك، وقد دلت التحقيقات في هذه القضية إلى وجود شبكة دولية كبيرة للفساد، تشمل مسؤولين جزائريين في قطاع الطاقة ومسؤولين في شركة سونطراك، كانت تتلقى رشاوي وعمولات من شركات أجنبية تنشط في الجزائر مقابل الحصول على صفقات مع شركة سوناطراك، كما توصلت التحقيقات إلى وجود حسابات مصرفية في سنغافورة والإمارات وسويسرا وفرنسا وإيطاليا وهونغ كونغ والولايات المتحدة الأمريكية للمتهمين، وقد شكلت قضية سوناطراك أربعة أطوار إمتدت من سنة 2000 إلى سنة 2014.

3- الفساد المالي في الصفقات العمومية: مجال الصفقات العمومية هو الآخر من أكثر المجالات التي تحدث فيها قضايا تبديد المال العام والرشوة وتبيض الأموال في الجزائر ومن أشهر القضايا في هذا المجال:

3-1- قضية الطريق السيار شرق غرب: وهي قضية فساد مالي من العيار الثقيل تورط فيها حوالي 23 [3] شخصاً طبيعياً ومعنوياً، تُوبعوا بالرشوة واستغلال النفوذ والوظيفة وتبيض الأموال وإبرام صفقات مخالفة للتشريع والتزوير والتلاعب في مشروع الطريق اليسار.

حيث قدرت قيمة مشروع إنجاز الطريق السيار " شرق، غرب" بـ: 6 مليارات دولار أمريكي، وبعد خضوع المشروع لسلسلة من عمليات إعادة تقييم قيمة إنجازه خلال عامي 2011-2012 وصلت قيمته إلى 11 مليار دولار أمريكي، ثم تمت إعادة تقييم قيمة الانجاز سنة 2014 إلى أكثر من 13 مليار دولار أمريكي بعد تعثر الإنجاز ليتم فضح صفقات فساد وتضخم فواتير، والشركات التي استدعتها محكمة الجنايات بهذا الخصوص هي " سي ار سي سي" الصينية، وكوجال اليابانية و" أس أم" الكندية و " إيسولوكس كارسان" الإسبانية، و"بياروتي " الإيطالية و " غارافانتاس" السويسرية و" كوبا" البرتغالية، وقد انطلق المشروع في 2006 أي في العهدة الثانية للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، تحت إشراف وزير الأشغال العمومية آنذاك عمار غول والذي اشتبه في تورطه في القضية هو الآخر[4].

---

[1]- سارة بوسعيود، عقون شراف،"**واقع الفساد في الجزائر واليات مكافحته**"، مرجع سبق ذكره، ص 313.

[2]- فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي ،"**تاثير الفساد الاداري على حقوق الانسان و التنمية البشرية في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3]- شهيدة قادة،"**التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها**" مرجع سبق ذكره، ص 6.

[4]- فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي ،"**تاثير الفساد الاداري على حقوق الانسان و التنمية البشرية في الجزائر**" ،مرجع سبق ذكره، ص 14.

3-2- قضية اللحوم المجمدة والكوكايين: تعود القضية إلى تاريخ: 30 ماي 2018 [1]، حيث تم يومها إحباط عملية إدخال 701 كلغ من الكوكايين إلى الجزائر عبر ميناء وهران مخبئة في حاويات لحم مجمد على متن باخرة " ميغاماركيغي" القادمة من فالينسيا الاسبانية والحاملة لهذه الشحنة والقادمة بدورها من البرازيل والمملوكة للمرسل إليه شركة حينياميت لصاحبها كمال البوشي، وبعد التحقيقات الأولية من طرف السلطات المعنية بوهران، بدأت سلسلة الاعتقالات والتي أطاحت برؤوس كبيرة في الدولة، كما أماطت اللثام عن جرائم أخرى لازلت العدالة تحقق فيها. وتأتي هذه الوقائع والملابسات لتتقاطع مع التقارير الأخيرة لمجلس المحاسبة عن الصفقات المبرمة من قبل وزارة الثقافة خلال الفترة 2006 إلى 2013 مؤكدة على 63% من هذه المعاملات تمت بالتراضي وليست بالمناقصة أي بالمخالفات لمقتضيات القانون واللوائح.

4- الفساد المالي في قطاع الجمارك: لم يسلم هذا القطاع كذلك من مظاهر الفساد المالي، حيث وفي سنة 2006، تم فصل 100 جمركي، ورفعت دعاوي قضائية ضد 530 موظف للتورط في العديد من قضايا الفساد، كما عرض 80 ملف على المجلس التأديبي الخاص بالجمارك، حيث اشتملت العديد من التحقيقات على عمليات الاستيراد التي يشتبه في تخفيض قيمتها وعمليات أخرى تم تضخيم قيمها بهدف تبيض الأموال أو تحويل العملة الصعبة للخارج [2].

إن كل ما سبق ذكره عن الفساد المالي في مختلف القطاعات الرئيسة للاقتصاد الجزائري، سمح بتغذية قناعات الهيئات الدولية كمنظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي ودفعها لمنح الجزائر درجات متدنية جداً في ترتيب الدول الأكثر فساداً، وسوف يأتي تفصيل ترتيب الجزائر في مؤشرات هاته الهيئات الدولية في المبحث الثاني.

المطلب الثاني: أهم مظاهر الفساد المالي في الجزائر والإطار القانوني المكافح لها

يتحدث هذا المطلب عن أهم مظاهر الفساد المالي المتفشية في الجزائر والتي من شأنها زعزعة استقرار الاقتصاد الوطني، والقوانين التي سنتها الجزائر في سبيل مكافحتها.

الفرع الأول: أهم مظاهر الفساد المالي في الجزائر

يتجلى الفساد المالي في الجزائر واضحاً في العديد من الصور أهمها مايلي:

1- **الرشوة:** يقصد بالرشوة في التشريع الجزائري " الإتجار بالوظيفة والإخلال بواجب النزاهة الذي يتوجب على كل من يتولى وظيفة أو وكالة عمومية أو يؤدي خدمة عمومية التحلي به"[3]، وقد جرم المشرع الجزائري الرشوة والتي تأخذ عموماً نظامين، نظام وحدة الرشوة فيعتبرها جريمة واحدة يرتكبها الموظف العمومي باعتباره الفاعل الأصلي لها، ونظام ثنائية الرشوة والذي اخذ به القانون الجزائري على غرار القانون الفرنسي فهو يقوم على أن الرشوة تشمل جريمتين متميزتين الأولى سلبية ونص على تجريم هذا الفعل في المادة (02/25) من قانون مكافحة الفساد بعدما كان هذا الفعل مدرجاً في قـــــانون العقـــوبات في المادتين (126-127) الملغاتين، حيث تكون الرشوة السلبية من جانب الموظف العمومي.

---

[1]- شهيدة قادة،**"التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها"**، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2]- بربري محمد أمين، كريفار مراد، **"دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، جامعة الشلف، ص 62.

[3]- احسن بوسقيعة، **"الوجيز في القانون الجزائري الخاص (جرائم الفساد، جرائم المال والأعمال، جرائم التزوير)"**، الجزء الثاني، الطبعة العاشرة، 2009، دار هومة الجزائر، ص 57.

أمّا الثانية فهي جريمة الراشي صاحب المصلحة وقد اصطلح على تسميتها بالرشوة الايجابية وهو الفعل المنصوص والمعاقب عليه في المادة (01/25) من قانون مكافحة الفساد بعدما كان هذا الفعل مدرجاً في قانون العقوبات في المادة 129 الملغاة[1]، وتعتبر الرشوة من أعرق المظاهر السلبية المتواجدة في المجتمع الجزائري منذ العهد الاستعماري، إلا أنها ازدادت استفحالاً وتطوراً بشكل خطير في عهد الاستقلال وعلى مر الزمن، وتتغلل الرشوة خصوصاً في الجهاز الإداري البيروقراطي الجزائري و تتنامى بشكل مذهل فيه من سنة إلى أخرى، ورغم عدم وجود إحصائيات رسمية بخصوص الرشوة في الجزائر، إلا أن التقارير الأمنية والتحقيقات الصحفية تفيد بأن الرشوة قد عرفت انتشاراً فضيعاً على مستوى الإدارة المركزية والمحلية بالجزائر خصوصاً في: إدارة الجمارك، إدارة الضرائب، الضمان الاجتماعي، قطاع الصحة، البنوك، قطاع العدالة،...وغيرها، وعادة ما تكون في شكل هدايا أو إكراميات تقدم من طرف مواطنين بسطاء أو رجال أعمال.[2]

ورغم أن الجزائر لم تصنف في مؤشر دافعي الرشوة BPI والذي تصدره منظمة الشفافية الدولية لأن المسح الذي تقوم به المنظمة لإصدار هذا المؤشر يعتمد على مدى الانفتاح التجاري للدولة وعضوية الدولة في مجموعة دول العشرين، إلاّ أن منظمة الشفافية الدولية أشارت إلى أن الجزائر تتعامل مع أهم الدول المعروفة بدفع الرشاوي كفرنسا واسبانيا وإيطاليا والصين وتركيا وغيرها، كما استنتجت المنظمة أن الجزائر تفضل التعامل مع دول شركاتها راشية، وهو تلميح واضح وصريح من المنظمة للجزائر بأنها لا تمارس الشفافية في منحها للصفقات العمومية الخاصة بالشركات الأجنبية.[3]

2- الاختلاس والمتاجرة بالنقود: يقصد بالاختلاس حسب القانون الجنائي الجزائري" أن يقوم موظف يحمل لقب قاضي أو شخص تولي وظيفة أو وكالة ولو كانت مؤقتة في خدمة الدولة كالإدارات العمومية والأجهزة المصرفية، بتبديد، واختلاس، وإخفاء، احتيال، احتجاز بدون وجه حق لأموال عمومية أو خاصة، أو وثائق ومستندات أو عقود أو أموال منقولة كانت بين يديه بحكم وظيفته، مما يشكل حسب الضرر عقوبة سالبة للحرية"[4]، وقد جرم المشرع الجزائري الاختلاس وأكد على تشديد العقوبة عليه، حيث نجد المادة 29 من قانون مكافحة الفساد الجزائري تنص على انه[5]: يعاقب بالحبس كل موظف عمومي يختلس أو يلتف أو يبدد أو يحتجز عمداً وبدون وجه حق أو يستعمل على نحو غير شرعي لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر، أية ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خاصة أو أي أشياء أُخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم وظائفه أو بسببها.

ورغم العقوبات التي يقرها المشرع الجزائري بخصوص جريمة الاختلاس إلا أن قضايا الاختلاس وتبديد الأموال العمومية وتحويلها للحسابات الخاصة أخذت منحى تصاعدي وتفشت في الجزائر خصوصاً في الإدارات المحلية، وقطاع البنوك، والبريد والفلاحة والصحة والتربية والضرائب وغيرها حيث يتم الاختلاس من طرف صغار الموظفين وصولاً إلى كبار المسؤولين ضمن

---

[1]- هنان مليكة، "**جرائم الفساد (الرشوة والاختلاس وتكسب الموظف العام من وراء وظيفته في الفقه الإسلامي وقانون مكافحة الفساد الجزائري مقارنا ببعض التشريعات العربية**)"، دار الجامعة الجديدة، 2010، الإسكندرية، مصر، ص 21.

[2]- محمد حليم ليمام،"**ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[3]- قمو آسيا، "**دور ميكانيزمات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في محاربة الفساد في المال العام (دراسة استشرافية حالة الجزائر)**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة) جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017-2018، ص 185.

[4]- بكوش مليكة، **جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة وهران، 2012-2013، ص 53.

[5]- هنان مليكة،"**جرائم الفساد**"، مرجع سبق ذكره، ص 97.

شبكات منظمة وسرية، وقد كشف تقرير للدرك الوطني عن وجود 107 قضية اختلاس سنة 1998 [1]، لتعرف السنوات التي تليها أشهر جرائم الاختلاس في القطاع المالي في الجزائر و التي سبق لنا الحديث عنها في المطلب الأول من هذا المبحث.

3- **عمليات تبييض الأموال** : تعد عمليات تبيض الأموال القذرة من أهم مظاهر الفساد المالي في الجزائر فتبيض الأموال هو " مجموعة من العمليات والتحويلات المالية والعينية على الأموال القذرة لتغيير صفتها غير المشروعة في النظام الشرعي واكتسابها صفة المشروعية، بهدف إخفاء مصادر أموال المجرمين وتحويلها بعد ذلك لتبدو وكأنها استثمارات قانونية "[2]، ويمكن أن تتم عمليات تبييض الأموال في الجزائر بإحدى الطرق التالية[3]:

3-1- التحويلات المالية باتجاه البنوك الأجنبية: إن أحسن ميدان لغسل الأموال القدرة في الجزائر هو القطاع المصرفي، حيث وبالرغم من الإصلاحات العديدة في هذا القطاع إلاّ أنه لا يزال يعاني خصوصاً إذا تعلق الأمر بالرقابة على دخول وخروج الأموال من وإلى الجزائر، الأمر الذي سهل من استغلال القطاع من طرف رجال الجريمة المنظمة وأصحاب الأموال غير المشروعة لتبييض أموالهم، إن ما يعانيه الجهاز المصرفي الجزائري من سوء للتسيير وبيروقراطية وفساد سهل من التحويلات المالية المشبوهة نحو البنوك الأجنبية، ولعل الفضائح في القطاع البنكي الجزائري والتي تطرقنا إليها في المطلب الأول أكبر دليل على الفساد المالي الذي يطال هذا القطاع.

3-2- السوق النقدية الموازية: تشغل هاته السوق العديد من البطالين حيث يتم فيها تداول الملايير من العملات الصعبة، كما يتم تبييض الأموال عبر هاته السوق بشكل يدعو للقلق.

كما ارتبط تبييض الأموال في الجزائر بتمويل الإرهاب في فترة ما بسبب العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر، الأمر الذي دفع بالمشرع الجزائري لإصدار قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في 15 ديسمبر 2005(النظام رقم 05-05) والذي جاء بمجموعة من التدابير تهدف لحماية النظام البنكي الجزائري من تبييض الأموال ، كما تم تدعيمه بجملة من التدابير الوقائية بالنظام رقم 12-03 المؤرخ في 28-11-2012 [4].

4- التهرب الجبائي: تتعدد مظاهر التهرب الجبائي في الجزائر كالآتي:

4-1- التهرب والغش الضريبي: تشير الإحصائيات في الجزائر سوءا كانت رسمية أولا إلى أرقام مرعبة بخصوص التهرب الضريبي، سوءا كان مشروع ومرتبط بالثغرات القانونية أو غير مشروع أو ما يعرف بالغش الضريبي، حيث تتعدد مظاهر الخرق العمدي والصريح للقانون المؤدية للغش الضريبي والتي حددتها المادة 193 [5] من قانون الضرائب المباشرة الجزائري كالأتي:

- ✓ إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ أو المنتجات التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة؛
- ✓ تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للاستناد إليها من طرف المصالح المختصة؛
- ✓ القيام عمداً بنسيان تقييد قيد معين في الحسابات أو إجراء قيد وهمي أو خاطئ؛
- ✓ قيام المكلف بالضريبة بتدبير عدم إمكانية الدفع؛

---

[1]- محمد حليم ليمام،"**ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[2]- نبيل صقر، قمراوي عز الدين،**الجريمة المنظمة (التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري)**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص 126.

[3]- علي حبيش، **أثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جـــامعة الجزائر03، 2013-2014، ص 116.

[4]- فضيلة ملهاق، **وقاية النظام البنكي الجزائري من تبييض الأموال**، الطبعة الثانية ، 2014، دار هومة ، الجزائر ، ص 127.

[5]- عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط**، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى ، 2017، ص115

- ✓ كل سلوك يقصد منه بوضوح تجنب أو تأخير دفع كل أو جزء من الضرائب.

ومن أبرز مظاهر الغش الضريبي السائدة في الجزائر مايلي[1]:

- الشراء والبيع دون فواتير؛
- كراء السجلات التجارية من طرف تجار وهميين؛
- تحويل المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار دون القيام به كالاستفادة من العطل الضريبية؛
- الاستيراد دون الحصول على سجل تجاري؛
- التهرب المرتبط بالصفقات العقارية والتي تتم في سوق غير شفاف وغير رسمي؛
- بيع المواد الأولية والمواد نصف المصنعة المستوردة والمعفاة من الرسم على القيمة المضافة كما هي والتي يفترض فيها أن توجه للإنتاج.

كما ساهمت التحولات الاقتصادية في الجزائر على ظهور العديد من الأشكال الحديثة للغش الضريبي خصوصاً في ظل تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ويبقى قياس مستوى الغش الضريبي في الجزائر صعباً إلاّ أنه توجد مجموعة من المؤشرات تدل على مستواه مثل[2] :

– يتراوح مستوى الضغط الضريبي[3] في الجزائر مابين 15% و 18% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات. كما أن الجزائر تفقد سنوياً ما مقداره 3.5% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات نتيجة الغش الضريبي.

– أودعت مصالح الضرائب في الفترة 1990–2007 حوالي 1223 شكوى لدى مجلس الدولة بخصوص الغش الضريبي.

– يقدر مستوى الغش الضريبي في الجزائر في الفترة 1990– 2007 مليار دينار جزائري وذلك انطلاقاً من حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر الذي يتراوح بين 23 % و 29 % من الناتج المحلي الخام الرسمي.

– تعاظم القطاع الموازي ومصادر الحصول على الأموال القذرة (تجارة المخدرات، الرقيق، تزييف العملات ...) حيث تم تقدير حصة سنة 2002 بـ: 35% من حجم النشاط التجاري.

4-2– التهرب الجمركي: وهو " إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كلياً أو جزئياً.[4]

وقد عرفه التشريع الجزائري ضمن التهريب في نص المادة 02 من الأمر 05-06 المؤرخ في 18 رجب 1426 المرافق لـ: 29 أوت 2005 على أنه : " الأفعال الموصوفة بالتهريب في التشريع والتنظيم الجمركيين المعمول بهما وكذلك في هذا الأمر"[5] ، كما عرفه التشريع الجمركي رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان 1399 الموافق لـ: 21 يوليو1979 المعدل والمتمم في نص المادة

---

[1]– عبد المجيد قدي،"**الاقتصاد الجزائري بين الاصلاحات و الارتهان للنفط**"، نفس المرجع السابق، ص 119.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 121.

[3] الضغط الضريبي هو مؤشر للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني ، يقيس نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الداخلي الخام.

[4]– نبيل صقر، قمراوي عز الدين،"**الجريمة المنظمة**"، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[5]– المادة 02 من **الأمر 05–06 قانون يتعلق بمكافحة التهريب**، الديوان الوطني للأشغال التربوية والطبع، الطبعة الثانية، سنة 2006، ص05.

324 يقصد بالتهريب مايأتي:" استيراد البضائع أو تصديرها خارج مكاتب الجمارك"[1] أو خرق لأحكام المواد 25-51-60 - 62 -64 -221- 222- 223- 225- 226 من نفس القانون.

وقد اعتبر قانون الجمارك في المادة 324 بعض الأفعال تهربا حقيقيا وهي[2]:

- استيراد البضائع أو تصديرها خارج مكاتب الجمارك؛
- تفريغ وشحن البضاعة دون رقابة جمركية؛
- الإنقاص من البضائع الموضوعة تحت نظام العبور؛
- تجاوز البضائع في الإدخال والإخراج المراكز الجمركية دون التصريح عنها.

4-3- الاقتصاد الموازي (الخفي): إن الاقتصاد الخفي موجود في كل الاقتصاديات ، إلاّ انّه يتغير من اقتصاد لأخر حسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويشير إلى مدى كفاءة الإدارة الضريبية وشفافيتها. ويرتبط الاقتصاد الموازي بالفساد المالي ارتباطاً وثيقاً في الجزائر لان معظم أنشطته مخالفة للقوانين، وقد بلغت نسبة الدخل الخفي من الناتج الداخلي الخام للجزائر 24% سنة 1990، و23 % سنة 2000 و 24% سنة 2010[3]، حيث نلاحظ شبه ثبات للنسبة على امتداد سنوات لارتباطه بعلاقة وثيقة مع معدل البطالة حيث يمتص هذا القطاع جزء كبير من طلبات الشغل التي يعجز القطاع الرسمي من توفيرها لهم، وبالرغم من وجهة النظر الايجابية للاقتصاد غير الرسمي وما يبرزه من نتائج جيدة على الصعيد الاجتماعي في الجزائر، إلاّ انه يحرم الدولة وصناديق الضمان الاجتماعي من إيرادات مالية هامة، إن الاقتصاد الموازي هو من أبرز أشكال الفساد المالي بسبب ما يكبده لخزينة الدولة من خسائر سنوية وما يؤثر به من تشويه لمناخ الأعمال في الجزائر، هذا فضلا عن مخالفته للقوانين.

الفرع الثاني: الإطار القانون والمؤسسي لمكافحة الفساد المالي في الجزائر:

مثلما سبق وان ذكرنا أن الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة قد اعترف في خطابه الذي ألقاه يوم 27 افريل 1999 [4] أن " *الجزائر دولة مريضة بالفساد*" ، ومن خلال هذا الاعتبار من أسمى سلطة بالدولة كان لابد من وضع مجموعة من الآليات والاستراتيجيات لمكافحة الفساد والوقاية منه وهذا من خلال سن مجموعة من القوانين وإنشاء مجموعة من الهيئات من شأنها مكافحة وردع الفساد والمفسدين بالبلاد، وبالإضافة لتوقيع الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات الدولية في سبيل مكافحة الفساد

أولا: الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر: كانت الجزائر من بين الدول السباقة للتصديق بالتحفظ سنة 2004 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003 بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم: 128/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004، هذه الاتفاقية التي كانت أغراضها هي[5]:

- ترويج وتدعيم التدابير الرامية لمنع ومكافحة الفساد بصورة أكفء وانجح؛

---

[1]- نبيل صقر، قمراوي عز الدين،"**الجريمة المنظمة**"، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 17.

[3]-.علي حبيش،"**آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[4]- سارة بوسعيود، عقون شراف،"**واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته**"، مرجع سبق ذكره، ص 313.

[5]- **الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر**، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الثانية، 2014، ص6 المنشورة في الموقع: www.onplc.org.dz

- ترويج وتسيير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد بما في ذلك مجال استيراد الموجودات؛
- تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية.

وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 10 افريل 2006 صادقت الجزائر على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة بمابوتو في 11 يوليو 2003 والتي تتمثل أهدافها في [1]:

- تعزيز وتشجيع قيام الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة في إفريقيا لمنع الفساد وضبطه والقضاء عليه وعلى الجرائم ذات الصلة في القطاعين العام والخاص؛
- تعزيز وتسهيل وتنظيم التعاون فيما بين الدول من أجل ضمان فعالية التدابير والإجراءات الخاصة بمنع الفساد والجرائم ذات الصلة في إفريقيا وضبطها والمعاقبة والقضاء عليها؛
- تنسيق ومواءمة السياسات والتشريعات بين الدول الأطراف لأغراض منع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه في القارة؛
- تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية؛
- توفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

كما صادقت الجزائر على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة يوم 21 ديسمبر 2010 بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم : 14-249 المؤرخ يوم 08 سبتمبر 2014، وتهدف الاتفاقية إلى[2]:

- تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها؛
- تعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه واسترداد الموجودات؛
- تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون؛
- تشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد.

كما كانت الجزائر قبلها قد أمضت على اتفاقية فينا حول غسيل الأموال وتسمى " اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المتاجرة غير المشروعة بالمؤثرات العقلية والمخدرات " الصادرة بتاريخ 1988/12/20، وكان ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 41/95 بتاريخ 1995/01/28[3]، وبخصوص لجنة بازل للوقاية والإشراف على البنوك والتي أصدرت بيانها سنة 1988 [4] حول ممارسة غسيل الأموال في البنوك، فقد أصدرت الجزائر التعليمة رقم: 74/94 في 29 نوفمبر 1994 [5] مؤكدة الأخذ بتطبيق اقتراحات لجنة بازل 1 وموضحة بذلك كيفية حساب وتطبيق معدل كفاية رأس المال الذي حدد بـ: 8% حينها على أن يطبق بشكل تدريجي في البنوك الجزائرية.

---

[1]- المادة 02 من **المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في10 افريل 2006 يتضمن التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته** المعتمدة بمابوتو في 11 يوليو 2003 المنشورة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24 ، الطبعة الرسمية، في 16 افريل 2006، ص 5.

[2]- الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[3]- خليل عبد القادر، **الاقتصاد البنكي (مدخل معاصر)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 59.

[4]- نفس المرجع السابق ، ص 59.

[5]- زواوي فضيلة،**التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2016/2015، ص167.

كما وقعت الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات الأخرى بخصوص تبييض الأموال نذكر منها[1]:

-اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب والتي تم اعتمادها من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 09/ 1999/12، حيث صادقت الجزائر عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2000-445 المؤرخ في 2000/12/23؛

-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية " اتفاقية باليرمو" والتي تم اعتمادها من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 2000/11/15، حيث صادقت الجزائر عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 2002/11/05؛

-اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب والتي تم اعتمادها خلال الدورة 35 المنعقدة في الجزائر من 12 إلى 14 جويلية 1999، وصادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2000-79 المؤرخ في 2000/04/09؛

-الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والتي تم توقيعها في القاهرة بتاريخ 1998/04/22، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 98-413 المؤرخ في 7/12/1998à.

ثانيا: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الفساد المالي

سعت الجزائر لمحاربة الفساد المالي من خلال العديد من المجالات نوجزها كالتالي:

1- **في مجال مكافحة التهريب:** بما أن التهريب يعتبر استيراد البضائع أو تصديرها خارج مكاتب الجمارك فان هذه الظاهرة تعد من أكثر الظواهر التي تضر بالاقتصاد الوطني ولهذا نجد أن المشرع الجزائري ولمحاربة هذه الظاهرة سن الأمر رقم 05-06 المؤرخ سنة 2005 ويتعلق بمكافحة التهريب المعدل والمتمم والذي يهدف بحسب نص المادة الأولى منه إلى:[2]
دعم وسائل مكافحة التهريب لاسيما من خلال وضع تدابير وتحسين أُطر التنسيق مابين القطاعات،إحداث قواعد خاصة في مجالي المتابعة والقمع وكذلك وضع آليات للتعاون الدولي.

2- **في مجال مكافحة تبييض الأموال: –** صدور القانون 05-01 في 06 فيفري 2005 المتعلق بمكافحة جريمة تبييض الأموال، حيث يدرج في إطار سعي الجزائر الدائم لتنفيذ مختلف البنود والاتفاقيات التي أبرمتها مع المجموعة الدولية خاصة أن هذه الظاهرة تهدد كافة دول العالم عامة والجزائر خاصة وفي ظل التزايد المتفاقم لهذه الظاهرة وارتباطها بظواهر خطيرة أخرى منها المخدرات والإرهاب ، والجزائر كسائر الدول التي تزداد فيها عملية تبييض الأموال باستمرار في ظل توفر منظومة بنكية متخلفة وبعيدة كل البعد عن اتخاذ التدابير اللازمة لكشف ما توصلت إليه هذه الظاهرة الخطيرة بالجزائر، خاصة في تقديم الإحصائيات المتعلقة بحجم التحويلات التي تتم للخارج.[3]

---

[1]- فضيلة ملهاق،"**وقاية النظام البنكي الجزائري من تبييض الأموال**"، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[2]- المادة الأولى من الأمر 05-06 ، مرجع سبق ذكره، ص5

[3]- مصطفى عبدو، **تاثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة (حالة الجزائر 1995– 2006)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (منشورة)، جامعة باتنة، (2007-2008)، ص 174.

– صدور قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والذي يتضمن مادة خاصة بتدابير منع تبييض الأموال وهي المادة 16 التي تنص على:" دعما بمكافحة الفساد يتعين على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقدمون خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال تحويل الأموال أو كل ماله قيمة أن تخضع لنظام رقابة داخلي من شانه منع وكشف جميع أشكال تبييض الأموال وفق للتشريع والتنظيم المعمول بهما.[1]

3- **في مجال الصفقات العمومية:** للنهوض بالبنى التحتية والحيوية ولتلبية حاجات الفرد والمجتمع، نجد الدولة تصرف أموال الخزينة في مشاريع هائلة وضخمة وذلك بإبرام صفقات عمومية والتي تكلفها أموال طائلة، هاته الصفقات التي لا تخلو من التجاوزات القانونية فيها وهذا ما أدى إلى هدر وتبديد المال العام، وكل هذا دفع بالمشرع الجزائري إلى فرض على الإدارة العمومية إتباع إجراءات محددة عند إبرام الصفقة بهدف الوقاية من الفساد وتتمثل هذه الإجراءات في[2]:

– إعداد دفاتر الشروط مسبقا؛

– تحديد طرق اختيار المتعامل المتعاقد؛

– الإعلان عن الرغبة في التعاقد؛

– تنظيم إجراءات الصفقة والرقابة الإدارية على مشروعية إبرام الصفقة؛

– البحث في طريقة إبرام الصفقة فإذا أبرمت الصفقة بالتراضي يجب تطابقها مع الحالات القانونية الاستثنائية والتي تجعل الأمر بالصرف يتجنبها، عدا في الحالات التي نص عليها القانون نظراً لما يترتب عليها من نتائج سلبية كالمحاباة واستغلال النفوذ والرشوة والإضرار بالمصلحة العامة؛

– تحديد الأهداف المتوخاة من الصفقة حتى لا ترصد لها إعتمادات مالية ضخمة لصفقة لا تعود بالفائدة على المجتمع ؛

– الاطلاع على دفاتر الشروط لمعرفة مدى تطابقها مع القوانين والتنظيمات السارية المفعول.

وبخصوص مراقبة الشروط الموضوعية للصفقة العمومية يتم مايلي:

- التأكد من شرعية تشكيلة فتح الأظرفة وكذلك لجنة تقييم العروض؛
- التأكد من مراعاة هامش الأفضلية للمنتوج ذي الأصل الجزائري؛
- معاينة محضر لجنة الصفقات المختصة والتأكد من قرار تعيين اللجنة وشرعية اجتماعاتها؛
- إذا نص بند في الصفقة على مراجعة أو تحيين الأسعار فيراقب كيفيات تطبيق هذا البند ومدى مطابقته للشروط القانونية؛
- التأكد من قيمة التسبيقات المدفوعة للمتعامل المتعاقد خاصة إذا كانت مؤسسة أجنبية، ومدى مطابقتها للشروط والقواعد القانونية؛
- مراقبة مختلف عمليات انجاز الصفقة؛
- معاينة عمليات الاستلام المؤقت والنهائي والظروف التي تمت فيها.

---

[1]– قانون رقم 06-01ٍ يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الأولى د.و.أ.ت 2006 ، ص 09.

[2]– بن عودة حورية، **الفساد واليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)في العلوم القانونية، جامعة سيدي بلعباس، 2015-2016، ص253.

4- **في مجال الرقابة على عمل البنوك والمؤسسات المالية:** تعتبر البنوك والمؤسسات المالية من أهم قنوات التبييض ولهذا فقد اهتم المشرع الجزائري برقابة النظام البنكي من هذا الإجرام خصوصاً، وذلك بتدعيم الرقابة عليها.

4-1- الرقابة المباشرة على عمل البنوك والمؤسسات المالية: يساهم هذا النوع من الرقابة في حماية النظام البنكي من بعض المخاطر كمخاطر الإجرام البنكي، وتشرف على هاته الرقابة الهيئات التالية:

4-1-1- مجلس النقد والقرض: يعتبر إنشاء هذا المجلس الذي يرأسه محافظ بنك الجزائر من بين أهم ما جاء به القانون 90-10 [1] المتعلق بالنقد والقرض، وبصدور القانون رقم 03-11 توسعت صلاحياته، حيث قسمت إلى (03) ثلاثة مهام تتمثل في[2]:

- صلاحيات المجلس بصفته مجلس إدارة البنك المركزي وصلاحياته كسلطة نقدية تصدر أنظمة وترعى تنفيذها بالإضافة إلى صلاحيات الحراسة والمراقبة.

- يقوم بمهمة مراقبة البنك المركزي من طرف مراقبان يعينان بمرسوم رئاسي باقتراح من الوزير المكلف بالمالية وينهى مهامهما أيضا بمرسوم، حيث يقوم المراقبان بمراقبة عامة لجميع دوائر البنك المركزي، كما يجريان عمليات التحقيق التي يعتبرانها ملائمة ويحضران الاجتماعات التي يعقدها المجلس ويطلعان المجلس على نتائج أعمال المراقبة كما يحق لهما إبداء الاقتراحات والملاحظات الملائمة برأيهم وأخيرا التدقيق في الحسابات التي تقدم على شكل تقرير للوزير المكلف بالمالية.

4-1-2- اللجنة المصرفية: وهي هيئة مكلفة بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية وقواعد حسن سير المهنة، وتمتد صلاحيتها لتطبيق العقوبات التأديبية المنصوص عليها في القانون 90-10 الذي تم إنشاؤها بموجبه، ويخول لها القانون بإجراء المراقبة على البنوك و المؤسسات المالية بناءاً على وثائق وفي عين المكان حيث يحق لها أن تطلب جميع المعلومات والإيضاحات والإثباتات اللازمة لممارسة مهمتها.[3]

4-1-3- مركزية المخاطر: تم إنشاء مركزية المخاطر بموجب المادة 160 من القانون رقم 90-10 والمعدلة بموجب المادة 98 فقرة 1، 2 من الأمر رقم 03-11 المعدل والمتمم،والتي تنص على: " تعد مركزية المخاطر مصلحة لمركزية المخاطر وتكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المحسوبة ومبالغ القروض غير المسددة والضمانات المعطاة لكل قرض، من جميع البنوك والمؤسسات المالية"[4]، إن دور مركزية المخاطر لا يتوقف عند عملية جمع المعلومات بل يمتد للحصول على إحصائيات شاملة حول القروض على مستوى الوطن الأمر الذي من شأنه أن يساعد على التوجيه الأنجع للسياسة النقدية، وتنظيم منح القروض نحو المجالات الواجب الاستثمار فيها، وجمع المعلومات التي تستخدم في وقاية النظام البنكي من المخاطر خصوصاً تبييض الأموال.

---

[1]- **قانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموفق ل: 14 افريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض**، منشور بالجريدة الرسمية العدد 16 الصادرة في 23 رمضان 1410 الموافق ل: 18 افريل 1990.

[2]- المواد من 41 إلى 54 من القانون 90-10 ، ص 07 .

[3]- المادة 105 من **الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض**، منشور بالجريدة الرسمية العدد 52 المؤرخة في 2003/08/27، ص 55.

[4]- المادة 98 من **الأمر رقم 03-11** المؤرخ في 26اوت 2003، ص 50

4-1-4- مركزية المستحقات غير المدفوعة: أنشأت من طرف بنك الجزائر بتاريخ 22 مارس 1992 بموجب النظام رقم 92-02 والمتضمن تنظيم مركزية المبالغ غير المدفوعة وعملها، حيث تنص المادة 01 منه على أن يُحدث هذا النظام ضمن هياكل بنك الجزائر مركزية المبالغ غير المدفوعة ويجب أن ينظم إليها الوسطاء الماليين والذين حددتهم المادة 02 منه بأنهم البنوك والمؤسسات المالية والخزينة العامة والمصالح المالية التابعة للبريد والموصلات وأي مؤسسة أخرى تضع تحت تصرف الزبون وسائل دفع وتتولى تسييرها، وقد أعطى هذا النظام صلاحيات واسعة في تسيير القروض المتعثرة لحماية البنوك والمؤسسات المالية التي تكون مجبرة على الانخراط فيها والخضوع لقوانينها وتعليماتها[1].

4-1-5- مركزية الموازنات: أنشأت مركزية الموازنات بتاريخ 30 جويلية 1996 وهي عبارة عن نظام جمع وتبادل المعلومات حول الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات المالية وذلك لتسهيل اتخاذ القرارات المالية والإستراتيجية عن طريق فحص جداول الموارد والاستخدامات الخاصة بالبنك والاطلاع على حالتها ومراقبة التسيير المالي للبنك.[2]

4-2- الرقابة غير المباشرة على عمل البنوك والمؤسسات المالية: دعم المشرع الجزائري رقابة البنوك والمؤسسات المالية برقابة غير مباشرة تقوم بها هيئات متخصصة خارجة عن النظام البنكي، أعطاها المشرع صلاحيات واسعة لدرجة عدم الاعتداد في مواجهتها بالسر المصرفي، وتتمثل هذه الهيئات في:

4-2-1- محافظو الحسابات: يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع بنك أو مؤسسة مالية أجنبية أن يعين بعد رأي اللجنة المصرفية وعلى أساس المقاييس التي تحددها محافظين (02)[3] للحسابات على الأقل مسجلين في قائمة نقابية الخبراء المحاسبين ومحافظين الحسابات، ويتعين على محافظي حسابات البنوك زيادة على التزاماتهم القانونية مايلي[4]:

- أن يُعلمو فوراً المحافظ بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم؛
- أن يُقدموا لمحافظ بنك الجزائر تقريراً خاصاً حول المراقبة التي قاموا بها؛
- أن يُقدموا للجمعية العامة تقريراً خاصاً حول منح المؤسسة أية تسهيلات لأحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين؛
- أن يُرسلوا لمحافظ بنك الجزائر نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة.

4-2-2- مجلس المحاسبة: يعتبر مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة، فهو يتولى مراقبة المرافق العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والهيئات العمومية التي تمارس نشاطا صناعياً أو تجارياً أو مالياً والتي تكون أموالها أو رؤوس أموالها كلها ذات طبيعة عمومية[5]، وبذلك فان البنوك أو المؤسسات المالية التي تكون أموالها أو رؤوس أموالها ذات طبيعة عمومية تكون خاضعة لرقابة مجلس المحاسبة، ووفق ذلك يساهم مجلس المحاسبة بالإدلاء بالمعلومات المتعلقة بحركة الأموال في البنوك والمؤسسات المالية العامة لدى الحاجة إليها من طرف الهيئات المختصة بالوقاية من مختلف مظاهر الفساد المالي.

---

[1]- فضيلة ملهاق،"**وقاية النظام البنكي الجزائري من تبييض الأموال**"، مرجع سبق ذكره، ص 214.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 215.

[3]- المادة 100 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، ص 51.

[4]- المادة 101 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، ص 52.

[5]- المادة 08 من الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 /1995/07 والمتعلق بمجلس المحاسبة،ص 03.

4-2-3- المفتشية العامة للمالية: علاوة على الرقابة التي يقوم بها مجلس المحاسبة فإن المفتشية العامة للمالية، وبمقتضى المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 92-78 المؤرخ في 22 فبراير 1992[1] المحدد لاختصاصات المفتشية العامة للمالية، تقوم بمراقبة المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، وكذا كل شخص معنوي يتمتع بمساعدات مالية من الدولة أو جماعة إقليمية أو هيئة عمومية، وتقوم بموجب المادة الرابعة من نفس المرسوم بإجراء تفتيش دوري للمصالح في الإدارات والهيئات الموضوعة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية أو وصايته، وبذلك فهي تقوم بمراقبة البنوك والمؤسسات العمومية وتقدم تقارير عن العمليات والتعاملات المثيرة للريبة يتم استغلالها وفق ما ينص عليه القانون.

4-2-4- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: أنشأت بموجب المرسوم رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المعدل والمتمم بالقانون رقم 03-10 المؤرخ في فبراير 2003 [2]، تتمثل وظيفتها في تنظيم سير سوق القيم المنقولة، بسن تقنيات تخص رؤوس بالأموال التي يمكن استثمارها في عمليات البورصة واعتماد الوسطاء في البورصة، كما تسند للجنة مهمة رقابية حيث تجري تحقيقات لدى الشركات التي تلجأ للتوفير والبنوك والمؤسسات المالية والوسطاء في عمليات البورصة، يمكن للأعوان المؤهلين أن يطلبوا إمدادهم بأي وثائق، كما يمكن للجنة أن تستدعي أي شخص من شأنه أن يقدم معلومات في القضايا المطروحة عليها، هاته المعلومات تسمح للجنة بتقفي مصادر ومسار الأموال التي تساهم بها البنوك والمؤسسات المالية.

4-2-5- إدارة الضرائب وإدارة الجمارك: منح القانون لإدارة الضرائب حق الإطلاع بإجراء البحث والتحري لدى البنوك عن ودائع وحسابات مدينيها عما يتعلق بإعداد وعاء الضريبة للبنوك والمؤسسات وبإعداد أوعية ضرائب الغير، كما أن مختلف الصلاحيات المخولة لفائدة إدارة الضرائب يمكن ممارستها من أجل مراقبة وتنظيم الصرف، وبذلك فأن الصلاحيات التي خولها المشرع لأعوان الضرائب تساهم بتقفي أثر الأموال المودعة لدى البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك الأمر بالنسبة لإدارة الجمارك حيث تقضي المادة 48 من قانون الجمارك بأنه يمكن لضباط الجمارك أن يطلبوا في أي وقت الاطلاع على أنواع الوثائق المتعلقة بالعمليات التي تهم مصلحتهم كالفواتير وسندات التسليم وجداول الإرسال وعقود النقل والدفاتر والسجلات والقيام بتحقيقات لدى البنوك.[3]

4-2-6- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: أُنشأت هذه الهيئة بموجب المرسوم الرئاسي رقم06-413 [4] المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 وذلك تطبيقاً لأحكام المادة 17 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المعدل والمتمم والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وجمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والحد منه، وهي هيئة ذات سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تكلف بالمهام التالية[5]:

- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية؛

---

[1]- المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم: 92-78 المؤرخ في 22 فبراير1992 والمحدد لاختصاصات المفتشية العامة للمالية.

[2]- المرسوم رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المعدل والمتمم بالقانون رقم 03-10 المؤرخ في 17 فبراير 2003.

[3]- فضيلة ملهاق ،**"وقاية النظام البنكي الجزائري من تبييض الأموال"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 218-219

[4]- المرسوم الرئاسي رقم 413/06 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 المعدل والمتمم يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 74.

[5]- المادة 20 من قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـ: 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، ص 12.

- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة؛
- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد؛
- جمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد؛
- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها؛
- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع لها علاقة بالفساد؛
- السهر على تعزيز التنسيق مابين القطاعات والتعاون مع هيئات مكافحة الفساد المحلية والدولية؛
- عندما تتوصل الهيئة إلى وقائع ذات وصف جزائي، تحول الملف إلى وزير العدل، الذي يخطر النائب العام المختص لتحريك الدعوة العمومية عند الاقتضاء، وتجدر بنا الإشارة أن البنوك والمؤسسات المالية لا يمكن لها أن تتذرع بالسرية المصرفية تجاه هذه الهيئة، وكل رفض متعمد وغير مبرر لتزويدها بالمعلومات والوثائق المطلوبة يشكل جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة حسب المادة 21 من القانون 06-01.

4-2-7- الديوان الوطني (المركزي) لقمع الفساد: أنشئ الديوان الوطني بموجب المرسوم الرئاسي رقم 426/11 المؤرخ في 08 ديسمبر 2011، وذلك تطبيقاً لأحكام المادة 24 مكرر من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم، ويعتبر الديوان مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية تتكلف بالتحري والبحث عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة الفساد وهذا بالمادة 02 من المرسوم السابق الذكر ويتمتع بالاستقلالية في عمله وتسييره[1].

4-2-8- المرصد الوطني لمكافحة الرشوة: تم إنشاؤه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-233 المؤرخ في يوليو 1996، والذي يهدف إلى إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية وكذا الوقاية من الرشوة ومحاربتها، حيث كان من مهامه جمع المعلومات اللازمة وتنظيمها لكشف وقائع الرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس و الاستيلاء غير المشروع على المصالح والمساس بحرية المرشحين للصفقات العمومية[2].

4-2-9- خلية معالجة الاستعلام المالي: لقد نصت المادة 07 [3] من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على انه يتعين على كل دولة طرف إنشاء وحدة استخبارات مالية تعمل كمركز وطني لجمع وتحليل وتعميم المعلومات تجنباً لوقوع تبييض الأموال، وقد تم إنشاء الخلية في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-127[4] المؤرخ في 07 افريل 2002، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 157/13 المؤرخ في 15 افريل 2013، وقد وجدت هذه الخلية قبل تجريم ظاهرة تبييض الأموال، واقتصر نشاطها على مجال مكافحة تمويل الإرهاب، ليمتد بعدها إلى إبراز دورها كآلية من آليات

---

[1]- المادة 24 مكرر من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،ص 14.

[2]- باديس بوسعيود،**مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر (1999-2012)**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2016/2015، ص 69.

[3]- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، المعتمدة من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 2002/11/15 المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 55/02 المؤرخ في 2002/02/06.

[4]- المادتين 01 و02 من المرسوم 127/02 المؤرخ في 17 افريل 2002، المعدل والمتمم ، **الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 217.

الوقاية من التبييض الذي يتم عن طريق البنوك، وتتخلص وظائفها في التحري والتحقيق في مصادر الأموال، والتحليل القانوني للمعطيات التي ترد إليها، والتوثيق، والتعاون الدولي حيث تشارك في النشاطات والتحقيقات الدولية.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي للجزائر (1990–2019)

قال السيد JAMES.D .WOLFENSOHN رئيس البنك الدولي في تقديم تقريره لسنة 1996 والذي خصص لبحث مسألة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق مايلي: "..... إن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يعد ضرورة حتمية، فالعالم اليوم يعرف تحولاً سريعاً قد ظهر بجلاء في حجم المبادلات الدولية والاستثمار الخاص الذي فتح أفاقا واسعة للنمو والتشغيل وتحقيق مداخيل مرتفعة ورفع مستويات المعيشة بفضل حرية حركية آليات السوق..."[1]

لقد كانت الجزائر مع مطلع التسعينات تعيش تحدٍ تحرير اقتصادها والانتقال من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق للخروج من الأزمة الحادة التي عاشها نتيجة أزمة النفط سنة 1986 باعتباره اقتصاداً ريعيا مرهوناً بتقلبات أسعار السوق البترولية العالمية.

وفي خضم المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المعقدة والتي كانت تعيشها آنذاك كان لزاماً على الجزائر وضع حلول جوهرية ورسم سياسات تنموية للنهوض باقتصادها والالتحاق بركب اقتصاديات الدول المتقدمة ومواكبتها، وسوف نحاول شرح آداء الاقتصاد الجزائري من خلال تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019.

الفرع الأول : تطور معدل النمو الاقتصادي من 1990 إلى 2019:

جدول رقم(2–2) مسار تطور معدل النمو الاقتصادي الجزائري في الفترة (1990– 2019):

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو%	0.8	1.2–	1.8	2.1–	0.9–	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو%	3.8	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو%	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.4	1.9

المصدر:بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي www.data.albankaldawli.org/country/algeria – www.pubdocs.worldbank.org

[1] – سعدون بوكيوس،**الاقتصاد الجزائري محاولتان من اجل التنمية (1962–1989، 1990–2005)** ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص 211.

شكل رقم (2-1): تطور معدل النمو الاقتصادي الجزائري في الفترة 1990-2019

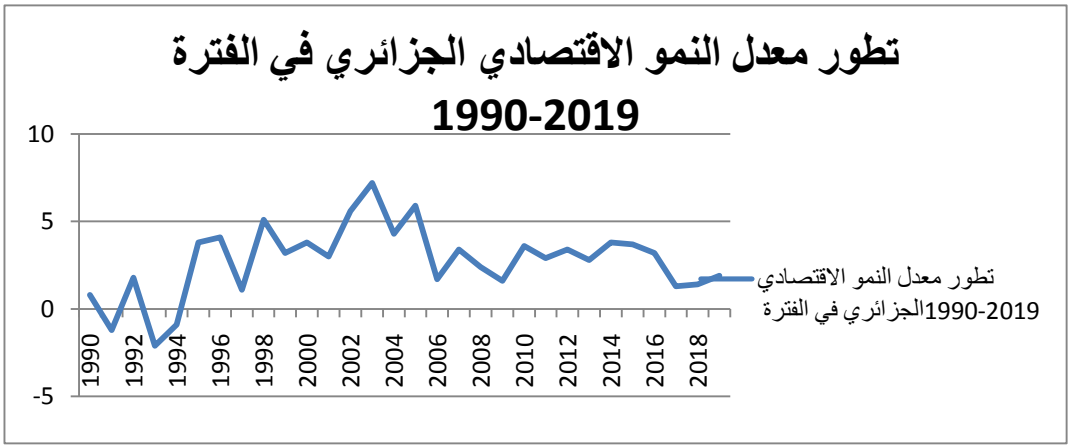

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(2-2)

نلاحظ من المنحنى أعلاه إن معدل النمو في بداية التسعينات شهد انخفاضاً فادحاً استمر على مدار أربعة سنوات حيث بلغ 0,8% سنة 1990، لينخفض إلى -1,2% سنة 1991، ثم ارتفع قليلا إلى 1,8% سنة 1992، ليعيد الانخفاض إلى -2,1% و -0,9 % سنتي 1993 و1994 على التوالي ولعل أهم أسباب هذا الانخفاض هو انهيار أسعار النفط العالمية سنة 1986 مما جعل الاقتصاد الجزائري يعيش أزمة خانقة امتدت لسنوات، أدت به إلى الوقوع في مصيدة المديونية واللجوء إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية، ولعله كان السبيل الوحيد أمام الجزائر آنذاك للخروج من حالة الركود الاقتصادي التي عاشتها في ظل وجود حالة لا استقرار امني وسياسي في نفس الفترة.

وفي الفترة (1995- 1999) تحسن معدل النمو مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغ 3,8 % سنة 1995 و 4,1%سنة 1996، لينخفض إلى 1,1% سنة 1997، ويعيد الارتفاع إلى 5,1% و 3,2% سنتي 1998و 1999 على الترتيب هاته الفترة التي تميزت من جهة باستمرار لجوء الجزائر إلى المؤسسات الدولية، والتماسها لقروض أخرى، بالإضافة لإعادة جدولة ديونها وهذا ما يتم بمشروطية إصلاحات هيكلية أخرى تدخل ضمن برنامج الاستقرار النقدي والمالي لهذه المؤسسات الدولية " حيث وفي نهاية برنامج الاستقرار النقدي والمالي مارس 1995 الذي وقعته الجزائر مع صندوق النقد الدولي، تم الاتفاق على برنامج متوسط الأجل مع البنك الدولي في اتفاقية برنامج التكييف الهيكلي الذي يغطي الفترة الممتدة من 31 مارس 1995 إلى 1 افريل 1998"[1]

كما تميزت من جهة أخرى بحالة من الذعر وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، والذي كان له من التأثير السلبي على الاقتصاد الجزائري النصيب الأكبر، الأمر الذي أدى إلى عدم استعادة النمو الاقتصادي عافيته على عكس أهداف البرامج المسطرة للمؤسسات الدولية التي تحمل شعارات لا تدل على ما هو مكنون في خباياها.

[1]- سي محمد كمال، **قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2017، ص61.

أمّا الفترة (2000-2005) فقد قدر متوسط معدل النمو الاقتصادي فيها بـ: 4,96%، حيث وصل أحسن مستوياته في الفترة محل الدراسة فبلغ 3,8% و 3% في السنتين 2000 و 2001 على التوالي، ثم ارتفع إلى 5,6% سنة 2002، وشهدت سنة 2003 أعلى معدل نمو قدر بـ: 7,2% وكان ذلك بسبب الطفرة التي أصابت أسواق النفط العالمية نتيجة حرب الخليج الثانية[1]، ثم انخفض إلى 4,3% سنة 2004 واستقر عند النسبة 5,9% في سنة 2005. إن أهم ما يميز هذه الفترة هو شروع الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط لتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية على طول الفترة (2001-2014)[2]، وكان أول هذه البرامج برنامج " دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE – (2004/2001) حيث خصص له غلاف مالي أولي قدر بـ: 525 مليار دينار (7 ملايير دولار أمريكي)، وأصبح غلافه المالي النهائي 1216مليار دينار (16 مليار دولار أمريكي)"[3]

وقد بررت الدولة انتهاجها لهذه السياسة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية (المالية والسياسية) والأمنية والتي مرت بها الجزائر فيما يعرف بالعشرية السوداء، وضرورة بعث حركة الاستثمار والنمو من جديد.

كما تميزت الفترة بتمكن الجزائر من تخفيض قيمة ديونها الخارجية حيث بلغت 25,261 مليار دولار سنة 2000 لتنخفض تدريجيا وتصل إلى 17,192 مليار دولار سنة 2005 والى 5,612 مليار سنة 2006.[4]

كما بلغ رصيد الموازنة العامة أحسن مستوياته في الفترة محل الدراسة حيث بلغ 1030,6 مليار دينار و 1186,8 مليار دينار سنتي 2005 و 2006 على التوالي.[5]

أمّا الفترة (2006-2009) فقد بلغ متوسط معدل النمو فيها 2,27% وهو معدل منخفض مقارنة بالفترة التي تسبقها حيث انخفض الى1,7 % سنة 2006، ليصل إلى 3,4% و 2,4% سنتي 2007-2008 على الترتيب، ويعيد الانخفاض إلى 1,6% سنة 2009، وهذا بالرغم من تطبيق الجزائر للبرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (2005- 2009)، والذي قدرت له إعتمادات مالية أولية بمبلغ 8705 مليار دينار[6] (114مليار دولار)، ويرجع الأمر إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بصفة عامة حيث بلغ 3,4% في سنة 2008 مقابل 5,2% في سنة 2007 [7] ،الأمر الذي اثر على أفاق النمو في الدول النامية ومنها الجزائر.

أمّا الفترة (2010-2018) فقد عرفت متوسط معدل نمو قدر بـ: 2,9%، حيث تميزت الفترة بتذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي وصل إلى 3,6% سنة 2010 والى 2,9% سنة 2011 و 34% سنة 2012، ثم إلى 2,8% سنة 2013 و 3,8% سنة 2014، ليستقر عند 3,7% و 3,2% في السنتين 2015 ،2016 على التوالي،

---

[1]- بورحلي خالد، "**محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)**"،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018-2019، ص 74.

[2]- مسعي محمد، "**سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو**"،مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 10، 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 147.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 147.

[4]- **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2008، بنك الجزائر ، ص 250.

[5]- **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2008، بنك الجزائر ، ص 238.

[6]- مسعي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[7]- **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2008، بنك الجزائر ، ص 17.

ويعيد الانخفاض إلى 1,3 % سنة 2017 و 1,4 % سنة 2018، والى 1,9% [1] سنة 2019 حسب توقعات خبراء البنك الدولي.

إذ تميزت هذه الفترة في بدايتها بتطبيق الجزائر لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE من سنة 2010 إلى غاية 2014 حيث خصصت له مبلغ 21,214 [2] مليار دينار (حوالي 286 مليار دولار)، وقد عاشت الجزائر ما يعرف بالبحبوحة المالية خلال هاته السنوات، نظراً للارتباط الوثيق بين انتعاش الاقتصاد الجزائري وأسعار النفط التي عرفت ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه الفترة حيث بلغ سعر النفط 109,08 دولار/برميل [3]، 105,47 دولار/برميل سنتي 2012 و 2013 على الترتيب.

ورغم صدمة النفط العالمية التي حدثت سنة 2014، إلا أنها لم تؤثر بشكل مباشر على مستوى معدل النمو الاقتصادي، الذي تميز بالاستقرار تقريبا من سنة 2014 إلى 2016، إلا أن هذا المستوى للنمو الاقتصادي لم يرقى إلى المعدل الذي كانت تهدف إليه السياسات الاقتصادية الكلية وكان عكس توقعات الحكومة التي اتخذت من معدل نمو 7% [4] كهدف خلال هذه السنوات، بل واتبعت الحكومة الجزائرية سياسة التقشف أثناء هذه العشرية، وهذا الأمر إن دل على شيء إنما يدل على وجود أزمات هيكلية عميقة يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يؤكده تدني متوسط معدل النمو الاقتصادي من سنة 2017 إلى 2019 إلى 1,5%، إذ سجلت الموازنة العامة عجزاً خلال الفترة قدر بـ: (-2621,7، -2245,3، -1662,2)[5] في السنوات (2015، 2016، 2017) على الترتيب، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية لتمويل هذا العجز من خلال اقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات قدر بـ: 784 مليار دينار[6] ليستنفذ كلياً. وأيضا من خلال تمويلات مصرفية أساسا، من طرف بنك بنك الجزائر وذلك في إطار سياسة التمويل غير التقليدي.

كما سجل ميزان المدفوعات الجزائري عجزاً فادحاً قدر بـ: -26,031 سنة 2016، و – 21,762 سنة 2017 [7]، و- 15,82 سنة 2018، و- 5,90 [8] خلال الثلاثي الأول من سنة 2019. وعليه يمكن القول أن إمكانات السياسات الاقتصادية الكلية للجزائر تبقى محدودة أمام تحدي الحد من الفقر وأوجه الضعف من جهة، والتنمية المستدامة من جهة أخرى بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات مادية وبشرية هائلة، الأمر الذي يتطلب الوقوف وقفة تأمل في الحالة الكارثية التي آل إليها اقتصاد الجزائر وتكاثف الجهود لبناء جزائر قوية وصامدة.

وفيما يلي جدول يوضح تطور أهم المؤشرات الكلية للتوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2019.

---

[1] - pubdocs.wordbank.org.seen in 06/03/2020

[2] - مسعي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[3] - **Statistical review of word energy**),68th édition 2019/p23 ,seen in 06/03/2020.www.bp.com(Bp .

[4] - سفيان بوقطاية، عبد الوهاب بن زاير، مبارك بن زاير، **اثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، مقال منشور في مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ، جامعة ميلة، العدد السادس، جوان 2018، ص 356.

[5] - **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2017، بنك الجزائر، ص 144.

[6] - **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**،ديسمبر 2018، ص 4.

[7] - **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2017، بنك الجزائر، ص 153.

[8] - **النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46**،بنك الجزائر، جوان 2019، ص 15.

جدول رقم(2–3):تطور أهم المؤشرات الكلية للتوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري في الفترة (1990–2019)

سنوات	معدل التضخم	رصيد الموازنة (مليار دولار)	النمو في نصيب الفرد من GDP (%)	رصيد ميزان (مليار دولار)	المدفوعات	مديونية خارجية (مليار دولار)
1990	17.87	16	/	0.08		28 .379
1991	25.88	36.8	-3.6	0.53		27.875
1992	31.68	-108.2	-0.56	0.07		26.678
1993	20.54	-162.7	-4.2	0.3		25.724
1994	29.04	-89.1	-2.93	- 4.3		29.486
1995	29.78	-14 .79	1.83	-6.2		31.573
1996	18.69	100.5	2.29	1.12		33.615
1997	5.73	81.5	-0.52	- 1.16		31.222
1998	4.95	-101.4	3.53	-1.74		30.474
1999	2.64	-11.2	1.74	- 2.38		28.315
2000	3.43	400	2.4	7.57		25.261
2001	4.23	184.5	1.65	6.19		22.571
2002	1.40	52.6	4.26	3.65		22.642
2003	2.60	213.9	5.84	7.47		23.353
2004	3.97	337.9	2.93	9.25		21.821
2005	1.38	1030.6	4.43	16.94		17.192
2006	2.31	1186.8	0.21	17.73		5.612
2007	3.68	579.3	1.8	29.55		5.606
2008	4.86	935.3	0.73	36.99		5.586
2009	5.74	-570.3	- 0.13	3.86		5.687
2010	3.91	- 75	1.74	15.33		5.536
2011	4.52	- 63.5	0.98	20.14		4.41
2012	8.89	- 718.8	1.40	12.057		3.694
2013	3.25	- 143.7	0.76	0.134		3.396
2014	2.92	- 1375.3	1.71	- 5.88		3.735
2015	4.78	- 2621.7	1.6	- 27.54		3.020
2016	6.40	- 2245.3	1.10	- 26.031		3.849
2017	5.59	- 1662.2	- 0.75	- 21.762		3.989
2018	4.63	/	- 0.61	- 15.82		4.042
الثلاثي الاول **2019**	4.12	/	/	- 5.90		3.858

المصادر: www.worldbank(data.worlldbank.org/country/Alegria). -

–www.bank–of- algeria.dz/html/rapport-htm

– تقرير بنك الجزائر لسنة 2017.

– النشرة الإحصائية رقم 46، بنك الجزائر، جوان 2019

-www. ONS. Dz

الفرع الثاني : توزيع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر حسب القطاعات:

يوضح الجدول أدناه أهم القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:(بملايير الدينارات)

جدول رقم (2-4): أهم القطاعات المكونة للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر في الفترة 1997-2019

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	خدمات خارج الادارة العمومية	خدمات الادارة العمومية	بناء واشغال عمومية	حقوق ورسوم على الواردات
1997	839.0	242.7	223.2	633.7	347.7	276.6	217.3
1998	638.2	324.8	256.8	696.7	386 .1	300.9	226.9
1999	890.9	359.7	280.4	770.3	413.0	307.7	226.3
2000	1616.3	346.2	294.5	832.3	424.5	335.0	250.1
2001	1443.9	412.1	315.2	921.9	472.2	358.9	302.9
2002	1461.3	417.2	337.6	1004.2	499.4	409.9	377.5
2003	1868.9	515.3	355.4	1112 .2	552.3	445.2	403.1
2004	2319.8	580.5	390.5	1302.2	603.2	508.0	446.2
2005	3352.9	581.6	420.1	1518.7	631.9	564.4	494.0
2006	3882.2	641.3	444.4	1708.4	677.9	674.3	492.1
2007	4089.3	704.2	476.0	1924.8	856.5	825.1	532.4
2008	4997.6	727.4	519.5	2147.0	1087.9	956.7	653.9
2009	3109.1	931.3	573.1	2384.6	1225.6	1094.8	715.8
2010	4180.4	1015.3	616.7	2629.9	1587.1	1257.4	747.7
2011	5242.1	1183.2	663.8	2862.6	2386.6	1333.3	854.6
2012	5536.4	1421.7	728.6	3205.6	2654.5	1491.2	1077.5
2013	4968.0	1640.0	765.4	3849.6	2551.2	1627.4	1242.2
2014	4657.8	1771.5	837.0	4191.0	2715.4	1794.0	1238.4
2015	3134.2	1935.1	919.4	4553.1	2899.9	1917.2	1353.8
2016	3025.6	2140.3	979.3	4841.3	3059.6	2072 .9	1395.6
2017	3660.0	2281.9	1062.0	4867.1	3064.5	2202.8	1455.9
2018	4348.7	2491.1	1130.3	5306.5	3025.5	2413.3	1474.1
2019	982.1	617.8	294.6	1411.1	826.4	599.2	337.1
الثلاثي الأول							

المصادر: - rapport annuel de la banque d'Algérie, 2002

النشرة الإحصائية الثلاثية رقم : 05، 09، 17، 21، 29، 33، 46، بنك الجزائر ، (2008-2019)

وفيما يلي نوضح متوسط نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي (%)حسب (04) أربع مراحل:

1-الفترة 1997-1999: تميزت هذه الفترة بمرور الجزائر بظروف أمنية صعبة وحالة عدم استقرار سياسي

جدول رقم (2-5): متوسط نسبة مساهمة القطاعات في الGDP في الفترة 1997-1999

محروقات	فلاحة	صناعة	أ. بناء	خ. خ. إ.ع	خ.إ ع	ح. ر الواردات
26.72	10.4	8.58	10.02	23.71	12.97	7.6

المصدر: نفس النشرات الإحصائية وتقارير بنك الجزائر المعتمدة في الجدول رقم(2-4)

الشكل رقم (2-2): مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 1997-1999

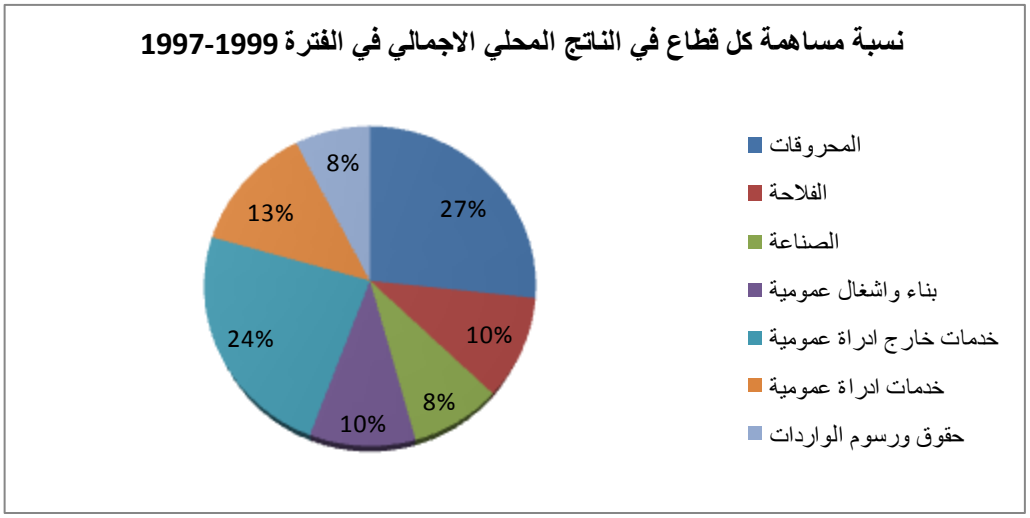

المصدر من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (2-5)

2-الفترة 2000- 2014: تميزت هذه الفترة بتطبيق الحكومة الجزائرية لمختلف برامج الإنعاش الاقتصادي.

جدول رقم (2-6): متوسط نسبة مساهمة القطاعات في الGDP في الفترة 2000-2014

محروقات	فلاحة	صناعة	أ. بناء	خ. خ. إ.ع	خ.إ ع	ح. ر الواردات
36,77	8,7	5,59	9	21,3	11,8	6,74

المصدر: نفس النشرات الإحصائية وتقارير بنك الجزائر المعتمدة في الجدول رقم(2-4)

الشكل رقم (2-3): مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 2000-2014

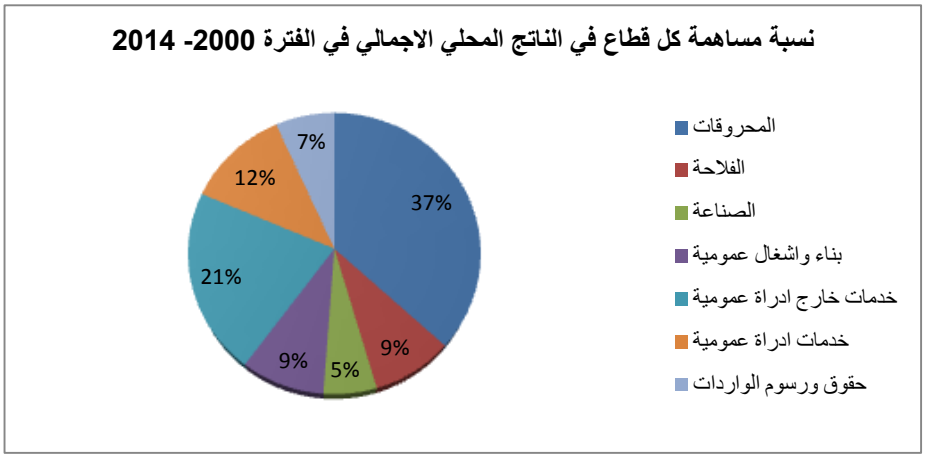

المصدر من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (2-6)

3-الفترة 2015-2018: تميزت هذه الفترة بانخفاض أسعار النفط العالمية.

جدول رقم (2-7): متوسط نسبة مساهمة القطاعات في الGDP في الفترة2015-2018

المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج إدارة عمومية	خدمات إدارة عمومية	حقوق ورسوم على الواردات
19.65%	12.00%	5.57%	11.64%	26.82%	16.70%	7.62%

المصدر: نفس النشرات الإحصائية وتقارير بنك الجزائر المعتمدة في الجدول رقم(2-4)

الشكل رقم (2-4): مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 2015-2018

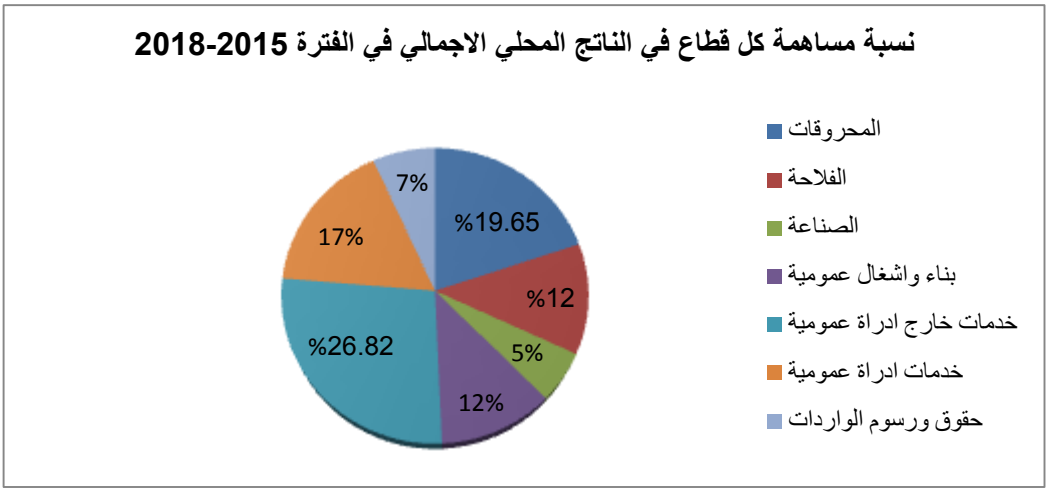

المصدر : من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (2-7)

4-الثلاثي الأول لسنة 2019: تميزت الفترة بحالة فوضى وعدم استقرار سياسي.

جدول رقم (2-8): متوسط نسبة مساهمة القطاعات في الGDP في الثلاثي الأول لسنة2019

محروقات	فلاحة	صناعة	أ. بناء	ع إ خ خ	إع خ	الواردات ر ح
19,40%	12,20%	5,80%	11,80%	27,80%	16,30%	6,70%

المصدر: نفس النشرات الإحصائية وتقارير بنك الجزائر المعتمدة في الجدول رقم(2-4)

الشكل رقم (2-5): مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الثلاثي الأول لسنة 2019.

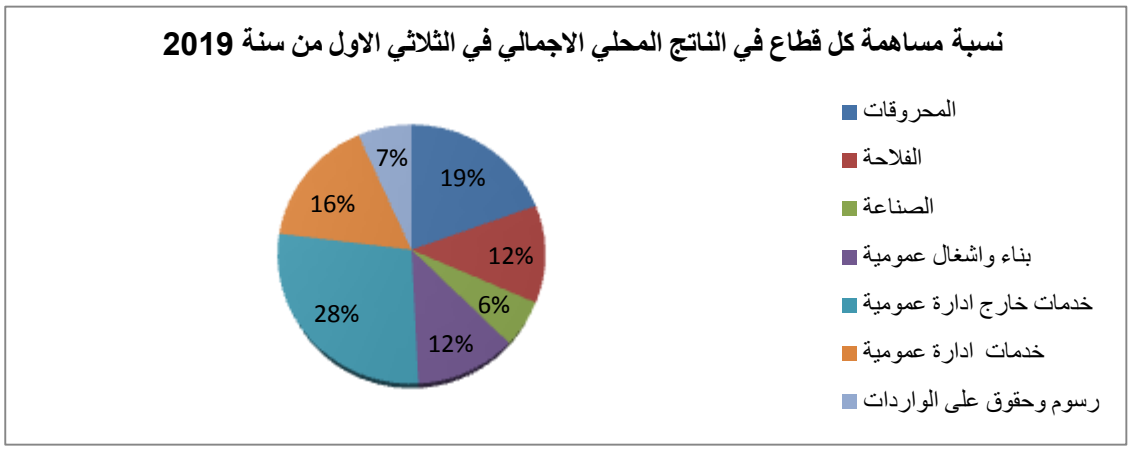

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-8)

نلاحظ من المعطيات السابقة أن الاقتصاد الجزائري يعاني ضعف كبير في التنوع وان قطاع المحروقات يهيمن بشكل واضح عليه إذ يشكل النسبة الأكبر في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في الفترة محل الدراسة، حيث شكل نسبة 30.2 % من تركيبة PIB [1] سنة 1997، و 22,5 % و 27,5 % في السنتين (1998-1999) على التوالي، ثم 39,44% سنة 2000، وأخذت النسبة في الزيادة إلى أن وصلت إلى 45,6% سنة 2006 [2]، وقد بلغ متوسط النسبة من (2009 إلى 2014) 32,21% [3]، إلا أن الفترة (2015 – 2018) شهدت انخفاضاً ملحوظاً في نسبة قطاع المحروقات داخل تشكيلة pib، حيث " بلغت النسبة 18,8% و 18,6% سنتي 2015 و 2016 على التوالي، و(19,7% ، 21,5%) سنتي 2017، 2018 على الترتيب، لتستقر عند 19,4 % خلال الثلاثي الأول لسنة 2019 "[4]، وهذا نتيجة انخفاض أسعار البترول العالمية في هذه الفترة عما كانت عليه في الفترة السابقة. " وقد بلغ إجمالي إيرادات الجزائر من صادرات المحروقات سنة

[1] - Rapport annuel de la banque d'algerie ,2002

[2] - **النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 05**، بنك الجزائر ، ديسمبر 2008، ص 26.

[3] - **النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 33/29** ، بنك الجزائر ، مارس 2014/ مارس 2016 ، ص 26.

[4] - **النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 46** ، بنك الجزائر ، جوان 2019، ص 26.

2017 ما قيمته 303202,8 مليار دولار مقابل 1367 مليار دولار من إيرادات أخرى، أي أن نسبة صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات سنة 2017 تمثل 4 %، أمام 96 %من الصادرات في قطاع المحروقات"[1] وتتمثل هذه الأخيرة في: البترول الخام، مواد البترول المكررة، غاز البترول المميع، الغاز الطبيعي والكوندونسا.[2]

أما القطاعات الأخرى فهي تدل على واقع الاقتصاد الجزائري فقطاع الصناعة يشمل:[3] الصناعة في المناجم والمخابر،صناعة الصلب والحديد والمعادن، بعض الصناعات الميكانيكية والالكترونية والكهربائية، وبعض الصناعات المعملية كصناعة النسيج والملابس وصناعة الجلود والأحذية، وصناعة الخشب والفلين والورق، صناعة المواد الغذائية، صناعة الكيمياء والمطاط والبلاستيك وصناعة مواد البناء والسيراميك والزجاج، أمّاَ الفلاحة، وبالرغم مما تملكه الجزائر من أراضي زراعية خصبة، فالزراعة بها تقتصر على بعض الخضر الجافة والحمضيات والفواكه والزيتون و التمور وزراعة الحبوب والتبغ والأعلاف، وإنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء[4] والحليب والبيض، أمّا قطاع الخدمات وبالرغم من احتلاله للمرتبة الثانية في تشكيل pib بعد المحروقات ، إلا انه لا يزال ضعيفاً وبعيداً كل البعد عمّا تنادي به سياسات تحرير تجارة الخدمات، بما في ذلك البنوك والتأمينات الجزائرية.

إذن إن تنويع الاقتصاد الوطني والعمل على الرقي بمختلف القطاعات يبقى التحدي الرئيسي أمام اقتصاد الجزائر لبناء قدرته على الصمود إزاء تقلبات أسعار البترول العالمية والتخلص من هاته التبعية التي تجعل البلاد تصاب بالشلل كلما انخفضت أسعار البترول. وفيما يلي جدول يوضح مدى تطور النسبة المئوية للنمو السنوي في تركيبة الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات مقارنة ببقية القطاعات:

شكل رقم (2–6): التغير السنوي في نسبة النمو حسب القطاعات

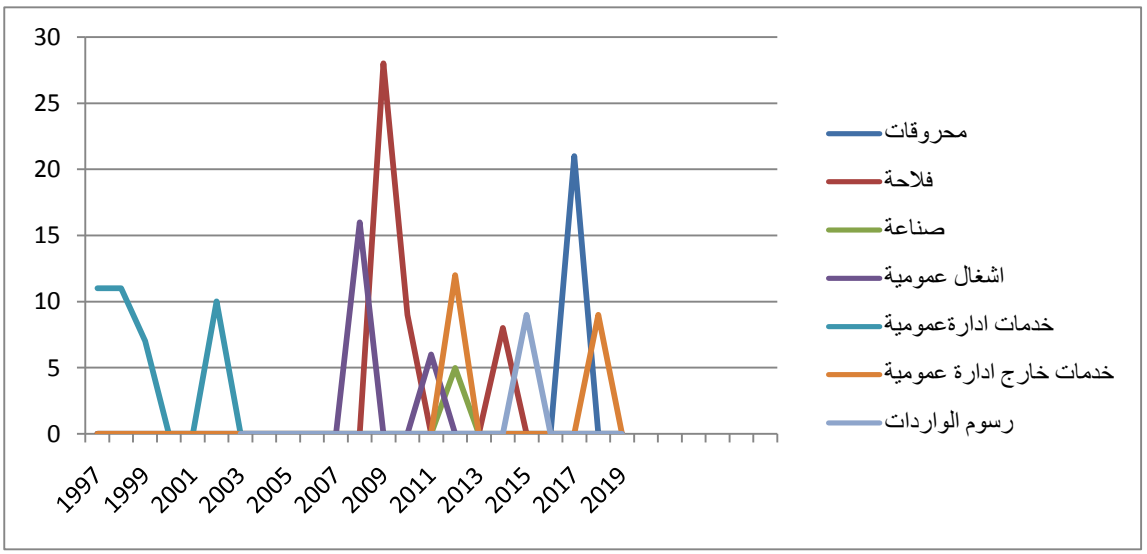

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2–9)

[1] – **التطور الاقتصادي النقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2017، بنك الجزائر ، ص 156.
[2] – نفس المرجع السابق، ص 156
[3] – نفس المرجع السابق، ص 28.
[4] –نفس المرجع السابق، ص 17.

جدول رقم(2–9):التغير السنوي في نسبة النمو حسب القطاعات في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي

السنة	محروقات	فلاحة	صناعة	اشغال عمومية	خدمات ادارةعمومية	خدمات خارج ادارة عمومية	رسوم الواردات
1997	11.8	12.6-	4.6	/	11	/	
1998	23.9-	33.8	15.1	/	11	/	
1999	39.0	10.7	9.2	/	7	/	
2000	81.4	3.8-	5.0	/	2.8	/	
2001	10.7	22.5	6.5	/	11.3	/	
2002	2.3	2.1	4.4	/	10	/	
2003	26.5	23.5	5.3	8.6	10.6	10.8	6.8
2004	24.1	12.3	9.9	14.1	9.2	17.1	10.7
2005	44.5	0.2	7.6	11.1	4.8	16.6	10.7
2006	15 .8	10.3	5.8	19.5	7.3	12.5	- 0.4
2007	5.3	9.8	6.5	22.4	26.4	13.3	8.3
2008	22.2	2.7	8.3	16	34.6	11.1	22.8
2009	37.8-	28	11.1	14.4	11.4	10.9	9.5
2010	34.5	9	6.9	14.9	32.6	10.4	4.5
2011	25.4	16.5	9.8	6	50.4	10.7	14.3
2012	5.6	20.2	5	11.8	11.2	12	26.1
2013	10.3-	15.4	5.1	9.1	- 3.7	16.5	15.3
2014	6.2-	8	9.3	10.2	6.4	8.9	- 0.3
2015	30.6-	9.2	9.8	6.9	5.9	8.8	9
2016	3.5 -	10.6	6.5	8.1	5.5	6.3	3.1
2017	21	6.6	8.4	6.3	0.2	0.5	4.3
2018	18.8	9.2	6.4	9.6	- 1.3	9	1.3
2019	/	/	/	/	/	/	/

المصدر: نفس النشرات الإحصائية وتقارير بنك الجزائر المدرجة في الجدول رقم (2-4)

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة

قبل الشروع في الدراسة القياسية سنتناول في هذا المبحث التعريف بمتغيرات الدراسة ونموذج الدراسة من خلال شرح لنموذج الدراسة بالتفصيل، والتطرق لمتغيرات الدراسة القياسية وجمع كافة المعطيات المتعلقة بها، بالإضافة للأدوات المستخدمة في الدراسة ومصادر كل المعطيات، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب ، يعرف المطلب الأول منها مؤشر قياس النمو الاقتصادي، كما يوضح المطلب الثاني مؤشرات قياس الفساد المالي، أما المطلب الثالث فيشمل التعريف بنموذج الدراسة.

المطلب الأول: مؤشر قياس النمو الاقتصادي

تعتبر هذه الدراسة النمو الاقتصادي متغير تابع، ويستخدم في قياسه الناتج المحلي الإجمالي.

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: **GROSS DOMESTIC PRODUCT GDP** هو مؤشر اقتصادي هام، يستخدمه صانعي القرار في مختلف التحليلات الاقتصادية، لمعرفة توجهات الاقتصاد الحالية لوضع الخطط والسياسات التنموية وتعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD [1] بأنه المقياس الذي يعبر عن قيمة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة معينة خلال فترة زمنية ما، عادة ما تكون سنة بعملتها الخاصة حيث يتم مقارنة قيمته من سنة لأخرى في نفس الدولة ، ومن اجل مقارنة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الدول يتم تحويل قيمته من العملة المحلية إلى عملة مشتركة باستخدام أسعار الصرف الحالية. ويعبر حسب المنظمة نمو الناتج المحلي الإجمالي عن تغيرات الحجم الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد معين، وبالتالي فهو يعبر عن النمو الاقتصادي للدول بالرجوع إلى سنة الأساس التي تحددها كل دولة.

ويمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي من خلال (03) ثلاثة طرق هي[2] :

1- يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج بأنه إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.
GDP= مجموع القيم المضافة لكافة قطاعات الاقتصاد (خلال العملية الإنتاجية)
حيث القيمة المضافة = قيم الإنتاج الإجمالي – الاستهلاك الوسيط + صافي الضرائب (ضرائب – إعانات).

2- يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بأنه إجمالي دخول عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية تكون عادة سنة.
GDP= تعويض الموظفين (أجور ورواتب عنصر العمل) + إجمالي فائض التشغيل [فائض التشغيل + إهلاك رأس المال الثابت + صافي الضرائب (ضرائب غير مباشرة – إعانات إنتاجية)].

---

[1] -OECD (2009),GROSS DOMESTIC PRODUCT (GDP),P16 www/ oecd/org/berlin /44681640.pdf ,seen in 16/03/2020

[2] – احمد بن بكر البكر، مهند بن عبد المالك السلمان، **دراسة وصفية حول مفهوم الناتج المحلي الإجمالي**، مؤسسة النقد العربي السعودي (ادارة الابحاث الاقتصادية)، فبراير 2016، ص ص 7، 13

3- يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق بأنه إجمالي قيمة السلع الموجهة إلى تلبية الطلب الكلي في المجتمع (أي مجموع الإنفاق النهائي) ويمثل الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي (صادرات ناقص الواردات) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

GDP = الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص + الإنفاق الاستثماري (إجمالي تكوين رأس المال الثابت + التغير في المخزون) + الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي (صادرات – واردات).

وتجدر بنا الإشارة للفرق بين مفهوم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[1]، فالأول يعني إجمالي القيم النقدية بأسعار السنة الجارية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة (سنة عادة)، وتحسب بضرب الكميات المنتجة في الأسعار الجارية (السائدة في السوق) في السنة التي يتم حساب الناتج بها.

أمّا الثاني فيعني إجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة، وتحسب بضرب الكميات المنتجة في الأسعار الثابتة أي بأسعار سنة أساس ثابتة يتم الاعتماد عليها في باقي السنوات.

وفيما يلي جدول رقم(2-10) يوضح قيم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر من 1990 إلى 2019(الوحدة: مليار دولار).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
GDP	62.05	45.72	48	49.95	42.54	41.76	46.94	48.18	48.19	48.64
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
GDP	54.79	54.74	56.76	67.87	85.33	103.20	117.03	134.98	171	137.2
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
GDP	161.21	200.01	209.06	209.75	219.81	165.98	160.03	167.39	177.76	–

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
www.data.albankaldawli.org/contry/algeria

شكل رقم(2-7): تطور قيم الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر من 1990-2019

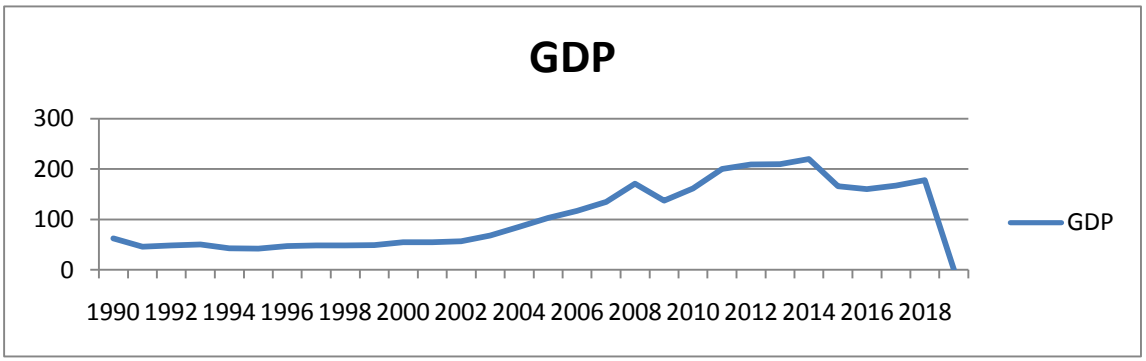

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(2-10)

[1]- د. احمد بن بكر البكر، د . مهند بن عبد المالك السلمان، نفس المرجع السابق، ص 21.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة الجزائر بلغ سنة 1990، 62,05 مليار دولار، ثم انخفض إلى 45,72 مليار دولار سنة 1991، وبقيت قيمة الناتج متدنية طول فترة التسعينات (1991، 1999)، حيث بلغت قيمته(48 مليار دولار، 49,95 مليار دولار، 42,54 مليار دولار) في السنوات 1992، 1993، 1994 على الترتيب، و(41,76 مليار دولار، 46,94 مليار دولار، 48,18 مليار دولار) في السنوات 1995، 1996، 1997 على التوالي، ثم 48,19 مليار دولار سنة 1998، و48,64 مليار دولار سنة 1999، ويرجع هذا الانخفاض خلال هذه الفترة إلى الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر والتي كان لها الأثر البليغ في كبح عجلة النمو الاقتصادي الجزائري حيث زعزعت مكانة الجزائر الدولية نتيجة عدم الاستقرار السياسي.

أمّا الفترة (2000- 2009) فقد شهدت تطوراً ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ سنتي 2000، 2001 القيم (54,79 مليار دولار ، 54,74 مليار دولار) على التوالي، ليرتفع إلى 56,76 مليار دولار في سنة 2002 والى 67,87 مليار دولار في سنة 2003 ليصل أيضا إلى 85,33 مليار دولار في سنة 2004، كما شهدت الفترة (2005- 2009) أحسن المستويات حيث عرف الناتج المحلي الاجمالي قفزة نوعية سنة 2005 بقيمة 103,20 مليار دولار و سنة 2006 بقيمة 117,03 مليار دولار وليواصل ارتفاعه ليبلغ قيمة 134,98 مليار دولار سنة 2007 حتى يصل الى الذروة سنة 2008 حين بلغ 171 مليار دولار ثم اخذ بالانخفاض سنة 2009 لينحدر الى قيمة 137,22مليار دولار ، ويرجع هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية التي تأثرت بها الجزائر من ناحية قطاع المحروقات فقط، فالاقتصاد الجزائري ضعيف وغير مندمج في الاقتصاد العالمي مما جعله لم يتأثر من نواحي أخرى.

ونلاحظ عودة الارتفاع المستمر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنوات التي تلت 2009، حيث بلغ 161,21 مليار دولار سنة 2010 و200,01 مليار دولار سنة 2011 و (209,06، 209,75) مليار دولار سنتي 2012، 2013، وبلغ 219,81 مليار دولار سنة 2014، وهذا التطور كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية وفي السنوات الأخيرة من الفترة محل الدراسة نلاحظ عودة الانخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض إلى 165,98 مليار دولار سنة 2015، والى 160,03 مليار دولار سنة 2016، وبلغت قيمته 167,39 مليار دولار سنة 2017 و177,76 مليار دولار سنة 2018وكل هذا الانخفاض سببه الارتباط الوثيق بين مؤشرات الاقتصاد الجزائري وأسعار النفط العالمية التي شهدت تراجعا خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني : مؤشرات قياس الفساد المالي

تَعتبر هذه الدراسة الفساد المالي متغير مستقل، ويستخدم في قياسه مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ومؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي.

1- **مؤشر مدركات الفساد corruption perceptions index cpi**

تقود منظمة الشفافية الدولية مكافحة الفساد لأكثر من 25 عاماً، فمنذ سنة 1995[1] أطلقت المنظمة مؤشر مدركات الفساد، والذي يقيس إلى أي مدى يتم إدراك وجود الفساد بين المسؤولين الحكوميين والسياسيين في الدولة، ومنذ ذلك الوقت أصبح

[1] -www.transparency.org/research/cpi, seen in 16/03/2020

مؤشراً عالميا رائداً لقياس فساد القطاع العام، وبعد 10 سنوات من جهود المنظمة في مكافحة الفساد، وفي سنة 2003 أصبح المؤشر يضم 133 دولة[1] وقد جاء ذلك على لسان رئيس المنظمة السيد بيترا ايغن حيث قال أن المؤشر السنوي cpi 2003 يعكس أراء رجال أعمال وأكاديميين ومحللي مخاطر داخل تلك الدول وخارجها (انظر الملحق 01)، وان المؤشر الجديد يدل على وجود مستويات فساد مرتفعة في كثير من الدول الثرية والفقيرة، وفي عام 2012 [2] قامت منظمة الشفافية الدولية بمراجعة المنهجية المستخدمة في بناء المؤشر لإتاحة المجال لمقارنة الدرجات من عام إلى أخر، حيث تقوم بمراجعة المنهجية لجنة توجيه مؤلفة من اختصاصيين عالميين مشهورين في دراسة الفساد والاقتصاد والإحصاء.

وحسب التقرير السنوي للمنظمة لسنة cpi 2019، الصادر يوم 2020/01/23 فان مؤشر مدركات الفساد يصنف إلى غاية يومنا هذا 180 دولة[3] وإقليم من خلال المستويات المدركة لفساد القطاع العام، واستنادا إلى 13 تقييم ودراسات استقصائية، حيث يستخدم المؤشر مقياس 0(فاسد جداً) إلى 100 (خالي تماماً من الفساد)، (وقبل سنة 2012 كان المقياس 0 (فاسد جداً) إلى 10 (خالي تماماً من الفساد).

ويبقى مؤشر مدركات الفساد وسيلة جيدة لقياس مستوى الفساد في الدول، إلا أن مقدار الاعتماد عليه يختلف بين بلد وأخر، فالدول ذات العدد القليل من المصادر والتباينات الواسعة في تقييمات هذه المصادر، توحي بمقدار اقل من المصداقية من ناحيتي النقاط والترتيب، ولإدخال أي دولة في المؤشر يجب أن يكون لديها (03) ثلاث مصادر في مخزن المعلومات، وقد شمل المؤشر الجزائر ابتداء من سنة 2003[4]

وفيما يلي جدول يوضح مختلف النقاط والمراتب[5]، التي تحصلت عليها الجزائر في المؤشر منذ سنة 2003 إلى سنة 2019.

جدول رقم(2-11): ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة المؤشر	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9
ترتيب الجزائر	88	97	97	84	92	99	111	105	112
عدد الدول	133	146	158	163	180	180	180	178	176
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
قيمة المؤشر	34	36	36	36	34	33	35	35	
ترتيب الجزائر	105	94	100	88	108	112	105	107	
عدد الدول	177	177	177	167	176	180	180	180	

المصدر: www.transparency.org/research/cpi/overview

[1] – **تقرير مؤشر مدركات الفساد 2003**، منظمة الشفافية الدولية، 7اكتوبر 2003، ص 2.

[2] –www.transparency.org/research/cpi seen in 16/03/2020

[3] – **تقرير مؤشر مدركات الفساد 2019**، منظمة الشفافية الدولية، 23 جانفي 2020 ، ص 2.

[4] – **تقرير مؤشر مدركات الفساد 2003**، منظمة الشفافية الدولية، 7اكتوبر 2003، ص 9.

[5] – نقول نقطة ولا نقول مرتبة، لان المرتبة قد يتغير موقعها بسبب دخول دول جديدة إلى المؤشر وخروج أخرى منه، كما إن التغير في نقاط دولة ما لا يحدث فقط بسبب تغير في أدائها بل يحدث أيضا بسبب تغير المجيبين على أسئلة الاستقصاء وتغير المنهجية المتبعة.

شكل رقم(2-8): تطور ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد

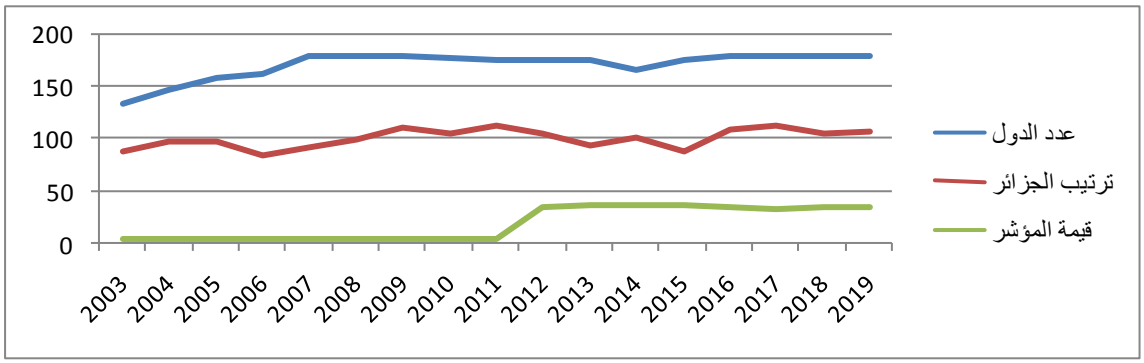

المصدر : من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-11).

إن التمعن في الجدول أعلاه يظهر وبوضوح أن الفساد المالي متفشي في الجزائر لان أداء الجزائر في مؤشر مدركات الفساد غير جيد، إذ تحتل الجزائر مراتب متدنية كما قيمت بنقاط ضعيفة حسب أراء الخبراء المشرفين على هذا المؤشر، كما يظهر لنا جليا أن جهود الجزائر في محاربة الفساد تبقى ضئيلة جدا إن لم نقل منعدمة وهذا ما تدل عليه مراتبها المتدنية التي استمرت على امتداد فترة 16 سنة (2003-2019).

فنلاحظ أن الجزائر تحصلت على النقطة 2,6 سنة 2003، والنقطة 2,7 سنة 2004 و2,8 سنة 2005 وهاته النقاط تدل على أن الجزائر شهدت معدل خطير للفساد في تلك الفترة، ثم عرفت الجزائر تحسن طفيف جداً لا يعتد به في الفترة التي تليها حيث تحصلت على النقطة 3,1 سنة 2006، والنقطة 3 سنة 2007، والنقطة 3,2 سنة 2008، ولا يمكن اعتبار الأمر تحسنا لان عدد الدول يتغير من سنة لأخرى نحو الزيادة حيث تدحرجت رتبة الجزائر من الرتبة 84 من أصل 163 دولة سنة 2006 إلى الرتبة 99 من أصل 180 دولة سنة 2008.

وبالتنسيق بين مراتب الجزائر ونقاطها في المؤشر، نجد أن سنة 2009 شهدت أسوء واخطر نقطة خلال الفترة محل الدراسة، إذ تحصلت الجزائر على نقطة سيئة جداً للفساد هي 2,8 مقابل المرتبة 111 من اصل180 دولة، واستـــــمر ذلك سنتي 2010 و 2011 بالنقطة 2,9 وواصلت الجزائر الغرق في الفساد في الفترة المتبقية (2012- 2019) حيث تحصلت على نقاط سيئة كذلك حسب تقارير المنظمة وتتراوح هذه النقاط من 34 إلى 36 نقطة.

2- المؤشرات العالمية لإدارة الحكم (مؤشرات الحوكمة العالمية)

WORLD WIDE GOVERNANCE INDICATORS

وهي من أهم منتجات البنك الدولي وتعد من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة لقياس جودة الحكم في الدول، يتم إصدارها منذ سنة 1996 [1] إلى يومنا هذا وتشمل أكثر من 200 دولة وإقليم، حيث تجمع هذه المؤشرات الإجمالية أراء عدد كبير من المجيبين على استقصاءات المؤسسات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية، وهي تستند إلى أكثر من 30 مصدراً للبيانات الفردية التي تنتجها مجموعة متنوعة من معاهد المسح ومراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية

[1] -info. Worldbank. Org/governance/wgi/seen in 17/03/2020

وشركات القطاع الخاص (انظر الملاحق)، وتتراوح قيمة كل مؤشر من [-2,5 ، 2,5] حيث القيم العليا هي الأفضل، وتتمثل هذه المؤشرات في:[1]

2-1 مؤشر التعبير والمساءلة :voice and accountability يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم بالإضافة لحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والإعلام الحر (انظر الملحق رقم 2)

2-2 – مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب

Political stability and absence of violence/ terrorism

يقيس هذا المؤشر مدى استقرار الحكومة واحتمال حدوث الانقلاب أو استخدام العنف سواء كان ذا طابع سياسي أو إرهابي (انظر الملحق رقم 3).

2-3- مؤشر فاعلية الحكومة: :government effectivenes يقيس هذا المؤشر مدى جودة الخدمات العامة والخدمات المدنية، ودرجة استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية، وجودة الأنظمة وتطبيقاتها ومدى التزام الحكومة بهذه الأنظمة (انظر الملحق رقم 4).

2-4- مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها regulatory quality: يقيس هذا المؤشر مدى رغبة الحكومة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين من الداخل والخارج، وكذلك يشير إلى دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما يقيس جودة التشريعات المنظمة للعلاقة بين الأطراف المساهمة في عملية الحوكمة (القطاع الخاص، الحكومة، المواطن، المنظمات الغير ربحية)، بالإضافة لمدى التزام الحكومة بتطبيق هذه الأنظمة (ملحق رقم 05)

2-5- مؤشر سيادة القانون rule of law: يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من طرف الحكومة بشكل متساو، على الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود وحماية حقوق الملكية وعمل الشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمال حدوث العنف والجرائم (انظر ملحق رقم 06).

2-6- مؤشر الحد من الفساد (ضبط الفساد) control of corruption: وهو من أهم مؤشرات الحوكمة وله ارتباط وثيق بتحقيق التنمية الاقتصادية ويدعم النمو الاقتصادي، ففي ظل الفساد بمختلف أشكاله لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية، ويقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله الحد من المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم (انظر الملحق رقم 07).

وفيما يلي جدول يوضح مدى تطور مختلف مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي في الجزائر منذ 1996 إلى 2018:

[1] -info. Worldbank. Org/governance/wgi/home/faq ,seen in 17/03/2020

جدول رقم(2–12): تطور ترتيب الجزائر في مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي 1996–2018 [– 2,5، 2,5]

السنة	والمساءلة التعبير	السياسي الاستقرار	الحكومة فاعلية	التنظيم نوعية	القانون سيادة	الفساد ضبط
1996	-1,17	-1,78	-1,09	-0,91	-1,22	-0,57
1998	-1,24	-1,88	-0,83	-0,74	-1,16	-0,88
2000	-1,11	-1,43	-0,96	-0,71	-1,21	-0,94
2002	-1,04	-1,63	-0,6	-0,58	-0,63	-0,88
2003	-1,8	-1,75	-0,61	-0,52	-0,59	-0,69
2004	-0,8	-1,36	-0,57	-0,54	-0,62	-0,68
2005	-0,72	-0,92	-0,47	-0,38	-0,75	-0,48
2006	-0,92	-1,13	-0,47	-0,57	-0,71	-0,52
2007	-0,98	-1,15	-0,57	-0,62	-0,77	-0,56
2008	-0,98	-1,09	-0,63	-0,79	-0,74	-0,59
2009	-1,04	-1,2	-0,58	-1,07	-0,79	-0,58
2010	-1,02	-1,26	-0,48	-1,17	-0,78	-0,52
2011	-1	-1,36	-0,55	-1,19	-0,81	-0,54
2012	-0,91	-1,33	-0,53	-1,28	-0,77	-0,5
2013	-0,98	-1,2	-0,53	-1,17	-0,69	-0,47
2014	-0,84	-1,19	-0,48	-1,28	-0,77	-0,6
2015	-0,84	-1,09	-0,5	-1,17	-0,87	-0,65
2016	-0,88	-1,14	-0,54	-1,17	-0,58	-0,68
2017	-0,9	-0,92	-0,59	-1,2	-0,86	-0,6
2018	-0,98	-0,79	-0,44	-1,26	-0,78	-0,64

المصدر: world wide governance indicators

seen in :22/02/2020http://infoWorldbank.org/governance/wgi/indix.aspxhome/

شكل رقم(2–9): تطور ترتيب الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية من 1996–2018

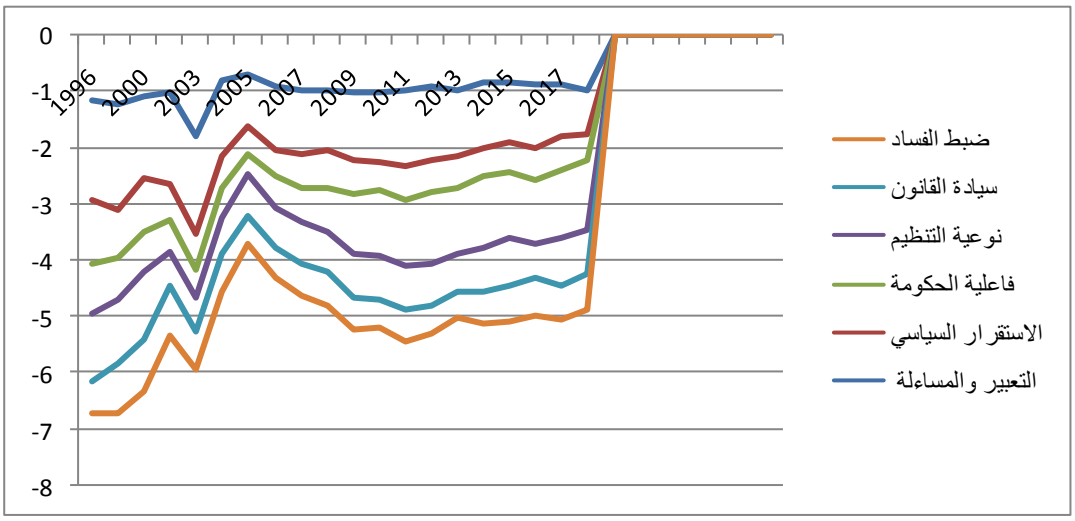

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2–12)

يتضح من الجدول السابق إن الفساد يسيطر على الجزائر ويتجلى ذلك في العديد من الصور والمظاهر والأشكال، وهذا ما تثبته القيم المتدنية التي تحصلت عليها الجزائر في مختلف المعايير الحاكمية للبنك الدولي، إذ لم تتحصل الجزائر على أي قيمة موجبة ففي جميع المؤشرات كانت كل القيم سالبة على امتداد فترة 22 سنة (1996- 2018) الأمر الذي يستوجب دق ناقوس الخطر لما آلت إليه الأوضاع وذلك لما سببه الفساد بمختلف أشكاله من أثار اجتماعية واقتصادية وخيمة.

- مؤشر التعبير والمساءلة: تراوحت المراتب التي تحصلت عليها الجزائر بين (- 1,24 إلى -0,72) على امتداد الفترة، وهاته القيم تثبت أن هناك تشديد على حرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية الإعلام والمشاركة في الحياة السياسية.

- مؤشر الاستقرار السياسي: تحصلت الجزائر على مراتب جد متدنية في الفترة تراوحت بين (- 1,88 و -0,72) وكانت أحسن قيم هذا المؤشر سنة سنة 2005 بالقيمة – 0,92 وسنتي 2017، 2018 بالقيمتين – 0,92، - 0,72 على الترتيب وهذا ما يؤكد أن الجزائر شهدت عدم استقرار سياسي وامني خصوصاً في فترة التسعينات، ورغم أن جهود الحكومات المتعاقبة بعد ذلك، استطاعت تحسين الوضع الأمني للجزائر حيث ساد الاستقرار والهدوء من جديد، إلا أن جودة هذه الحكومات تبقى متدنية جداً حسب هذا المؤشر حيث شهد أسوء القيم مقارنة بالمؤشرات الأخرى، كما أن ما تعرفه الدول المجاورة للجزائر (الحدود الجزائرية) من عدم استقرار أمني وسياسي في السنوات الأخيرة زاد من الخوف من الإرهاب وزاد من تدني قيم المؤشر لوجود التهديد الإرهابي.

- مؤشر فاعلية الحكومة: تحصلت الجزائر في هذا المؤشر على قيم سالبة تتراوح ضمن المجال (- 1,09، -0,44) حيث يعبر طرفي المجال على أسوء وأحسن قيمة في فترة الدراسة سنتي 1996، 2018 على الترتيب، كما شهدت بقية السنوات تذبذباً في القيم بالسالب، الأمر الذي يدل على أن جودة الخدمات العامة والخدمات المدنية سيئة في الجزائر بالإضافة لتفشي البيروقراطية، كما أن قرارات الحكومة ومصداقية التزامها بمختلف الأنظمة وتطبيقاتها لا تسلم من الضغوط السياسية.

- مؤشر نوعية التنظيم: كانت القيم التي تحصلت عليها الجزائر ضمن المجال (-1,28، -0,58) حيث كانت كل القيم سالبة ومتدنية إلا أن الشيء الملاحظ أن قيم المؤشر ازدادت سوءاً، ابتداء من سنة 2009 حيث بلغت القيمة -1,07 واستمر الأمر على امتداد العشر سنوات التالية إلى غاية 2018، وكانت أسوء قيمة سنتي 2012 /2013 (- 1,28) وكذلك سنتي 2017 (-1,2) و 2018 (-1,26) وبما أن هذا المؤشر يعبر عن تماشي القوانين مع الاقتصاد، فان القيم التي تحصلت عليها الجزائر فيه تدل على أن الحكومات المتعاقبة خلال الفترة لم تستطيع خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين من داخل وخارج الوطن، حيث تتنوع العقبات أمام المستثمرين ويسود الغموض وقلة المعلومة والبيروقراطية وسيطرة الفساد على منظومة القوانين.
- مؤشر سيادة القانون: تراوحت القيم ضمن المجال (- 1,22، - 0,59) حيث شهدت السنوات 1996، 1998، 2000 أسوء قيم المؤشر حيث بلغت – 1,33، -1,16، -1,21 على الترتيب، وهناك تحسن طفيف جداً وغير كافي في السنوات المتبقية إذ بقيت قيمه سالبة، وكان أقصى حد ايجابي سنة 2003 بقيمة – 0,59.

وهاته النتائج تدل على المستويات الضعيفة للعدالة رغم الإصلاحات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تدل على أن عامل الثقة في الجزائر يبقى ضعيف جدا بين السلطات التشريعية والتنفيذية و الأفراد والقطاع الخاص.

- مؤشر ضبط الفساد: تراوحت القيم ضمن المجال (-0,94، -0,47)، حيث شهدت الفترة 1996، 2018 قيما متدنية سالبة ومتذبذبة ومتقاربة كانت أحسنها سنة 2005 (-0,47)، وأدناها سنة 2001 (-0,94).

إن قيم هذا المؤشر تزيدنا تأكيدا على أن الجزائر تسبح في بحر الفساد بأنواعه، إذ تطغى المصالح الشخصية على المصلحة العامة وذلك من أدنى إلى أعلى المستويات، كما يدل المؤشر على أن أصحاب المصالح الشخصية قد سيطروا على الحكم خلال هذه الفترة، وانه لم يتم الحد مما يقومون به على امتداد فترة الدراسة، وان عدم قدرة الدولة على السيطرة على الفساد المالي خصوصاً قد أدى إلى عدم تحقيق تنمية اقتصادية شاملة في الجزائر رغم ما تزخر من طاقات هائلة.

المطلب الثالث: التعريف بنموذج الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مصادر جمع البيانات وكذلك شرح لخطوات نموذج الدراسة القياسية

مصادر جمع البيانات: أثناء قيامنا بالبحث حول موضوع الفساد المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر، قمنا بالموازاة بجمع المعلومات و المعطيات التي تخدم موضوعنا أثناء الدراسة القياسية و المتمثلة في:

- المراتب و الدرجات التي تحصلت عليها الجزائر في مؤشرات قياس الفساد المالي لمنظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي.
- قيم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي للجزائر.

ولقد تحصلنا على كل المعطيات بالأرقام من المواقع الرسمية التالية:

-موقع منظمة الشفافية الدولية: www.transparency.org

-موقع البنك الدولي: www.worldbank.org

-بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي: www.data.albankaldawli.org

-موقع مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي: info.worldbank.org/governance/wgi

بالإضافة لتقارير منظمة الشفافية الدولية وتقارير البنك المركزي الجزائري.

الأدوات المستخدمة في الدراسة: تم الاعتماد في تحليل المعطيات وإدراجها على برامج الجداول الالكترونية EXCEL2007، لمعالجة المعطيات التي تكون في الجداول ، ورسم المنحنيات و الدوائر النسبية، وكذلك استخدمنا البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

تعريف نموذج الدراسة: سنعتمد في دراستنا القياسية على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد باعتباره النموذج المناسب لدراستنا وهو ما تقتضيه العينة المتوفرة لدينا.

مفهوم الانحدار: " نقول عن علاقة بين Xi, Yi أنها إنحدارية إذا كان المتغير المستقل يفسر المتغير التابع أو إذا كان تغير قيم المتغير المفسر يؤدي إلى تغير قيم المتغير التابع"[1] .

[1] – جلاطو جيلالي، **الإحصاء (مع تمارين ومسائل محلولة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص151.

مفهوم الانحدار الخطي البسيط: هو أبسط أنواع نماذج الإنحدار حيث تقتصر دراسة الانحدار الخطي البسيط على العلاقة الخطية بين متغيرين فقط ، وتعبر هذه العلاقة عن تطور ظاهرة معينة في مكان وزمان معين ، ويمكن نمذجة العلاقة بين المتغيرين Xi, Yi وفق هذا النموذج كالتالي[1]:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i, \quad i = 1.....n$$

حيث: Yi:المتغير التابع، Xi:المتغير المستقل، Bi،Bo: معلمات النموذج، £:الخطأ في تفسير Yi.

مفهوم الانحدار الخطي المتعدد: يهتم تحليل الانحدار الخطي المتعدد بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة كمية على متغير تابع كمي، حيث يستخدم نموذج الانحدار المتعدد كوسيلة للتنبؤ للقيم المستقبلية عن طريق تقدير معلمات النموذج التي تعتمد في النموذج التقديري لإغراض التنبؤ، ويمكن نمذجة العلاقة بين مختلف المتغيرات وفق هذا النموذج كالتالي[2]:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{i1} + \beta_2 x_{i2} + ... + \beta_k x_{ik} + \varepsilon_i$$

$$Y_i = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{ij} + \varepsilon_i \quad ..... (1)$$

$$i = 1,2,....., n$$

حيث: Yi:المتغير التابع، X0,X1,.....Xn:المتغيرات المستقلة، Bi،Bo....Bn: معلمات النموذج، £:الخطأ في تفسير Yi.

[1]- شيخي محمد ، **طرق الاقتصاد القياسي(محاضرات وتطبيقات)**، دار حامد، الأردن ،الطبعة الأولى،2001، ص19.

[2] – صفاء كريم كاظم، **المقارنة بين تقديرات معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام أسلوب ols وأسلوب برمجة الأهداف الخطية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 77، جامعة المثنى، العراق، 2009، ص202.

المبحث الثالث: النموذج القياسي وعرض ومناقشة النتائج

يتضمن هذا المبحث التطرق لمختلف مراحل الدراسة القياسية بالتفصيل حسب منهجية النموذج السابق الذكر باستخدام برنامج EVIEWS10، كما يتضمن كذلك عرض النتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية وتحليلها ، وفي الأخير طرح خيار الحوكمة كحل لخروج الجزائر من أزمات الفساد المالي، حيث اشتمل المبحث على ثلاثة مطالب تحدث المطلب الأول منها عرض ومناقشة النتائج، والمطلب الثاني شمل تحليل نتائج الدراسة القياسية، أما المطلب الثالث فيشير إلى الحكم الجيد كسبيل للجزائر لمكافحة الفساد المالي.

المطلب الأول:عرض ومناقشة النتائج

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بعرض مختلف مراحل الدراسة القياسية كالآتي:

الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة :

إجمالي الناتج المحليGDP، ومعدل النمو الاقتصاديEGR**كمتغير تابع**، بينما مؤشر مدركات الفسادCPI، التعبير و المساءلةEE، الاستقرار السياسيPS، فاعلية الحكومةGE، نوعية التنظيمQR، سيادة القانون RL، وضبط الفسادCC،**كمتغيرات مفسرة (مستقلة)**

جدول رقم(2-13): جدول الاحصاءات الوصفية

	GDP	EGR	CPI	EE	GE	PS	QR	RL	CC
Mean	154.8519	3.287500	16.87500	-0.923750	-0.534375	-1.180000	-0.961250	-0.759375	-0.581250
Median	163.5950	3.300000	3.150000	-0.915000	-0.535000	-1.170000	-1.170000	-0.770000	-0.585000
Maximum	213.8100	7.200000	36.00000	-0.720000	-0.440000	-0.790000	-0.380000	-0.590000	-0.470000
Minimum	67.87000	1.300000	2.600000	-1.080000	-0.630000	-1.750000	-1.280000	-0.870000	-0.690000
Std. Dev.	44.45036	1.586978	16.39746	0.095629	0.056329	0.220303	0.326269	0.077929	0.072652
Skewness	-0.441260	0.943053	0.258343	0.347368	0.021191	-0.673691	0.608613	0.688478	-0.047232
Kurtosis	2.262651	3.649504	1.075703	2.542371	1.882006	4.245316	1.654973	3.002502	1.780693
Observations	16	16	16	16	16	16	16	16	16

الشكل رقم(2-10): منحى بياني لتطور متغيرات الدراسة القياسية

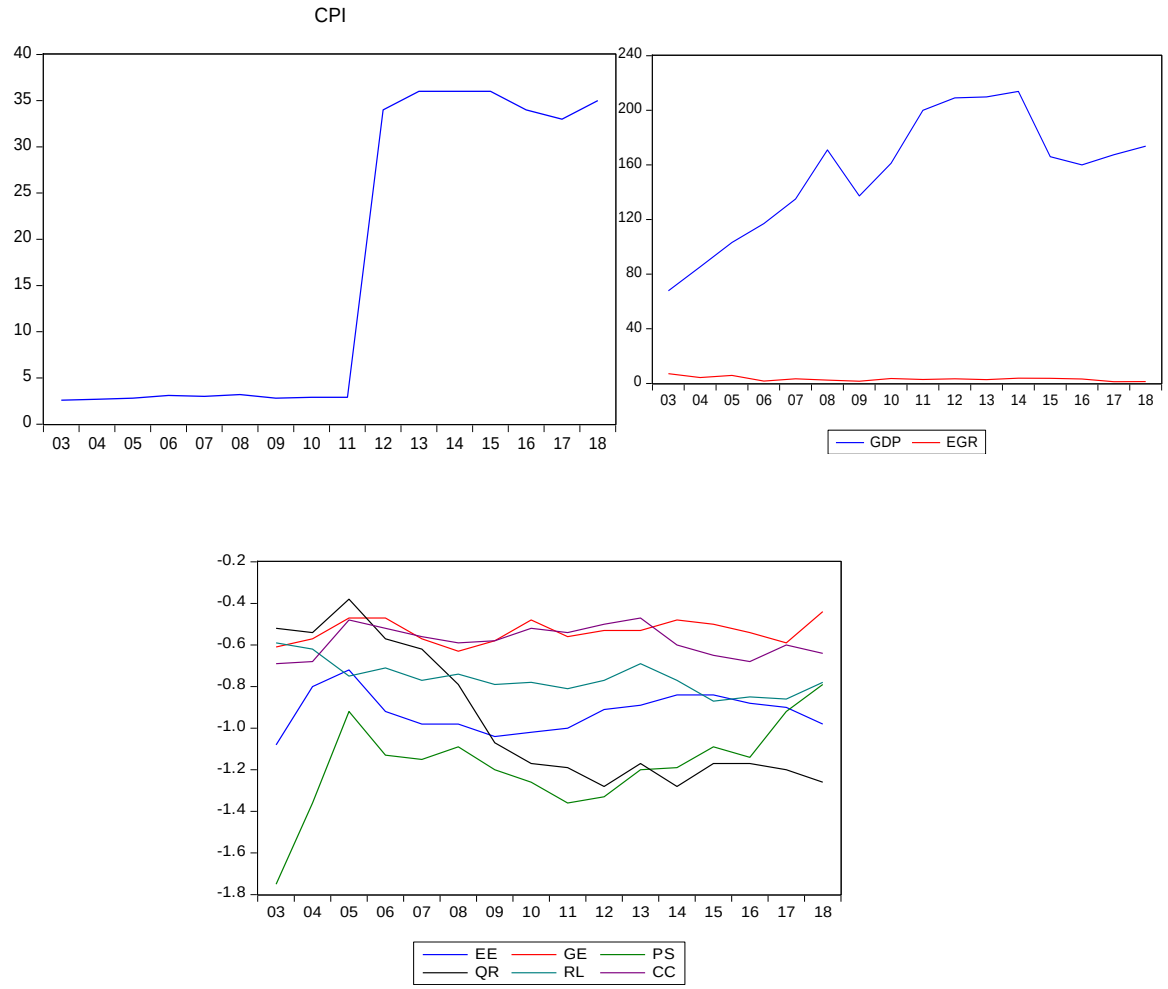

الدراسة الوصفية لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي GDP: تتكون سلسلة الناتج المحلي الإجمالي من 15 مشاهدة ممتدة من 2003 إلى 2018 بمستوى متوسط عند القيمة 163.5950، وقيمة عظمى قدرت بـ 213.81 سجلت في سنة 2014 ، وقيمة صغرى سجلت في بداية الفترة قدرت بـ 67.87، بانحراف معياري قدره 44.45.

- الدراسة الوصفية لمؤشر معدل النمو الاقتصادي EGR: تتكون سلسلة معدل النمو الاقتصادي من 15 مشاهدة ممتدة من 2003 إلى 2018 بمستوى متوسط عند المعدل 3.3، وأعلى معدل قدر بـ 7.2 سنة 2003، أما أدنى معدل فقد سجل سنة 2017 وقدر بـ1.7، بانحراف معياري قدره 1.58.

- الدراسة الوصفية لمؤشر مدركات الفساد CPI: تتكون سلسلة مؤشر مدركات الفساد من 15 مشاهدة ممتدة من 2003 إلى 2018 بمستوى متوسط عند المعدل 3.15، وقيمة قصوى قدرت بـ36 امتدت من السنوات 2013الى 2015، أما أدنى قيمة فقد سجلت سنة 2003 حيث بلغت 2.6، بانحراف معياري قدره 16.39.

- الدراسة الوصفية لمؤشر التعبير و المساءلة EE: تتكون سلسلة مؤشر التعبير و المساءلة من 15 مشـــاهدة ممتدة من 2003الى 2018 ، ولقد بلغ متوسط هذا المؤشر حوالي -0.91 بانحراف معياري قدره 0.09، ولقد تراوحت قيمة المؤشر من -1.08 كحد أدنى إلى -0.72 كحد أقصى.

- الدراسة الوصفية لمؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف و الإرهاب PS: تتكون سلسلة مؤشر الاستقرار السياسي من 15 مشاهدة ممتدة من 2003الى 2018 ، ولقد بلغ متوسط هذا المؤشر حوالي -1.17 بانحراف معياري قدره 0.22، ولقد تراوحت قيمة المؤشر من -1.75 كحد أدنى إلى -0.79 كحد أقصى.

- الدراسة الوصفية لمؤشر فاعلية الحكومة GE: تتكون سلسلة مؤشر فاعلية الحكومة من 15 مشاهدة ممتـــــدة من 2003الى 2018 ، ولقد بلغ متوسط هذا المؤشر حوالي -0.53 بانحراف معياري قدره 0.056، ولقد تراوحت قيمة المؤشر من -0.63 كحد أدنى إلى -0.44 كحد أقصى.

- الدراسة الوصفية لمؤشر نوعية التنظيم RQ: تتكون سلسلة مؤشر نوعية التنظيـــم من 15 مشـــــاهدة ممتدة من 2003الى 2018، ولقد بلغ متوسط هذا المؤشر حوالي -1.17بانحراف معياري قدره 0.32، ولقد تراوحت قيمة المؤشر من -1.28 كحد أدنى إلى -0.38 كحد أقصى.

- الدراسة الوصفية لمؤشر سيادة القانون RL: تتكون ســـــلسلة مؤشر سيادة القانون من 15 مشـاهدة ممتدة من 2003الى 2018، ولقد بلغ متوسط هذا المؤشر حوالي -0.77 بانحراف معياري قدره 0.077، ولقد تراوحت قيمة المؤشر من -0.87 كحد أدنى إلى -0.59 كحد أقصى.

- الدراسة الوصفية لمؤشر ضبط الفساد CC: تتكون سلسلة مؤشر ضبط الفســـاد من 15 مشاهدة ممتـــــدة من 2003الى 2018 ، ولقد بلغ متوسط هذا المؤشر حوالي -0.58بانحراف معياري قدره 0.072، ولقد تراوحت قيمة المؤشر من -0.69 كحد أدنى إلى -0.47 كحد أقصى.

تقدير النموذج الأول: إنحدار خطي بسيط نعتمد فيه على إجمالي الناتج المحليGDP **كمتغير تابع**، بينما مؤشر مدركات الفسادCPI **كمتغير مفسر(مستقل)**

جدول رقم(2–14)– المصدر: من مخرجات برنامج EVIEWS10

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/11/20 Time: 05:43
Sample: 2003 2018
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-156.1885	70.32275	-2.221024	0.0434
CPI	9.874298	2.220058	4.447767	0.0006

R-squared	0.585586	Mean dependent var	154.8519
Adjusted R-squared	0.555985	S.D. dependent var	44.45036
S.E. of regression	29.61926	Akaike info criterion	9.731195
Sum squared resid	12282.21	Schwarz criterion	9.827769
Log likelihood	-75.84956	Hannan-Quinn criter.	9.736141
F-statistic	19.78263	Durbin-Watson stat	0.660050
Prob(F-statistic)	0.000552		

Estimation Equation:
GDP = C(1) + C(2)*CPI

Substituted Coefficients:
GDP = -156.188504213 + 9.87429775281*CPI

الشكل رقم (2–11): التمثيل الانتشاري للنموذج 1–من مخرجات برنامج EVIEWS10–

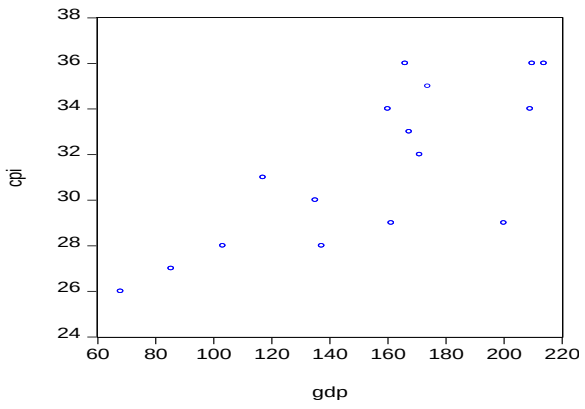

نلاحظ من الجدول(2-14) مايلي :

-أن مؤشر CPIهو متغير مقبول معنويا عند مستوى معنوية prob=0.0006 عند مستوى معنوية 5%، وتوجد بين cpi/GDP علاقة ارتباط طردية موجبة Coefficient=9.87429775281.

-النموذج معنوي عند المستوى 5% حيث Prob(F-statistic)=0.000552، كـــما يشيـــر اختبار جودة التوفيق الى R-squared=0.5855، أي ان المتغير المستقل يفسر 58.55% من المتغير التابع، والنسبة المتبقية تعود لأسباب أخرى غير مدرجة في النموذج.

-إلا أن النموذج يعاني من مشكل انحدار ويقع في منطقة الشك وهذا ما يثبته اختبار Durbin-Watson =0.66005 stat أي أن الارتباط بين مؤشر cpi ومؤشر GDP حسب هذا النموذج هو ارتباط قوي ذو دلالة إحصائية إلا انه في تقدير النموذج قد يكون متعلق بالزمن فقط.

تقدير النموذج الثاني:انحدار خطي متعدد نعتمد فيه على إجمالي الناتج المحليGDP**كمتغير تابع**، بينما مؤشر مدركات الفسادCPI، التعبير و المساءلةEE، الاستقرار السياسيPS، فاعلية الحكومةGE، نوعية التنظيمQR، سيادة القانون RL، وضبط الفسادCC،**كمتغيرات مفسرة (مستقلة)**

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/11/20 Time: 13:37
Sample: 2003 2018
Included observations: 16

Correlation Probability	GDP	CPI	EE	GE	PS	QR	RL	CC
GDP	1.000000 -----							
CPI	0.641215 0.0074	1.000000 -----						
EE	0.007124 0.9791	0.312505 0.2386	1.000000 -----					
GE	0.201697 0.4538	0.318105 0.2299	0.382889 0.1433	1.000000 -----				
PS	0.281641 0.2906	0.353098 0.1798	0.401567 0.1231	0.456107 0.0758	1.000000 -----			
QR	-0.854184 0.0000	-0.718400 0.0017	0.151331 0.5758	-0.200916 0.4556	-0.205441 0.4453	1.000000 -----		
RL	-0.555681 0.0254	-0.449653 0.0806	-0.101646 0.7080	-0.210439 0.4340	-0.587917 0.0166	0.633510 0.0084	1.000000 -----	
CC	0.355665 0.1764	-0.120568 0.6565	0.113467 0.6756	0.293430 0.2700	0.185353 0.4919	-0.026789 0.9216	-0.062260 0.8188	1.000000 -----

نلاحظ من المصفوفة أعلاه أن :

-وجود علاقة ارتباط موجبة طردية ومقبولة (0.64)بين المؤشرين CPI/GDP ذات دلالة إحصائية.

-وجود علاقة ارتباط موجبة وطردية بين المؤشرات EE.GE.PS.CC/GDP غير دالة احصائيا.

-وجود علاقة ارتباط سالبة وعكسية بين المؤشرات QR.RL/GDP ذات دلالة احصائية.

جدول رقم(2-15)- المصدر: من مخرجات برنامج EVIEWS10

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/11/20 Time: 12:38
Sample: 2003 2018
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI	0.272829	0.708120	0.385286	0.7101
CC	228.3077	87.69253	2.603502	0.0314
EE	47.70531	86.46089	0.551756	0.5962
GE	-136.5754	123.7048	-1.104043	0.3017
PS	17.13945	39.26466	0.436511	0.6740
QR	-116.3498	41.12543	-2.829145	0.0222
RL	44.36976	126.6646	0.350293	0.7352
C	196.1137	128.0561	1.531467	0.1642

R-squared	0.873265	Mean dependent var	154.8519
Adjusted R-squared	0.762371	S.D. dependent var	44.45036
S.E. of regression	21.66830	Akaike info criterion	9.296431
Sum squared resid	3756.122	Schwarz criterion	9.682725
Log likelihood	-66.37145	Hannan-Quinn criter.	9.316212
F-statistic	7.874808	Durbin-Watson stat	2.066542
Prob(F-statistic)	0.004638		

-مصفوفة المتغيرات المستقلة-

	CPI	CC	EE	GE	PS	QR	RL
CPI	1.000000	-0.120568	0.312505	0.318105	0.353098	-0.718400	-0.449653
CC	-0.120568	1.000000	0.113467	0.293430	0.185353	-0.026789	-0.062260
EE	0.312505	0.113467	1.000000	0.382889	0.401567	0.151331	-0.101646
GE	0.318105	0.293430	0.382889	1.000000	0.456107	-0.200916	-0.210439
PS	0.353098	0.185353	0.401567	0.456107	1.000000	-0.205441	-0.587917
QR	-0.718400	-0.026789	0.151331	-0.200916	-0.205441	1.000000	0.633510
RL	-0.449653	-0.062260	-0.101646	-0.210439	-0.587917	0.633510	1.000000

النموذج الثاني المقدر: بعد إزالة المتغيرات المفسرة ذات الارتباط القوي وليست دالة إحصائيا، يصبح النموذج المقدر كمايلي:

جدول رقم(2-16)- المصدر: من مخرجات برنامج EVIEWS10

Estimation Command:
==========
LS GDP C QR CC

Estimation Equation:
==========
GDP = C(1) + C(2)*QR + C(3)*CC

Substituted Coefficients:
==========
GDP = 162.587137436 - 115.157199142*QR + 203.750744277*CC

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/11/20 Time: 12:45
Sample: 2003 2018
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CC	203.7507	67.80363	3.005012	0.0101
QR	-115.1572	15.09820	-7.627215	0.0000
C	162.5871	42.62892	3.814010	0.0021

R-squared	0.840455	Mean dependent var	154.8519
Adjusted R-squared	0.815909	S.D. dependent var	44.45036
S.E. of regression	19.07177	Akaike info criterion	8.901657
Sum squared resid	4728.523	Schwarz criterion	9.046517
Log likelihood	-68.21325	Hannan-Quinn criter.	8.909075
F-statistic	34.24081	Durbin-Watson stat	1.837815
Prob(F-statistic)	0.000007		

بناءا على الجدول رقم (2-16) فإن نتيجة تقدير النموذج تكون كالآتي :

GDP = 162.587137436 - 115.157199142*QR + 203.750744277*CC

من المعادلة أعلاه نلاحظ:

-هناك علاقة عكسية بين نوعية التنظيم (QR) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) لأن COE=-115.1572، وتظهر بوضوح في الشكل أدناه؛ أي إن الزيادة بوحدة واحدة من نوعية التنظيم يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ب115.157

- هناك علاقة طردية بين ضبط الفساد (CC) والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)(COE=203.7507) ويوضح الشكل أدناه هذه العلاقة ، أي ان الزيادة بوحدة واحدة من ضبط الفساد يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب 203.750 .

شكل رقم(2-12): التمثيل الانتشاري للنموذج الثاني

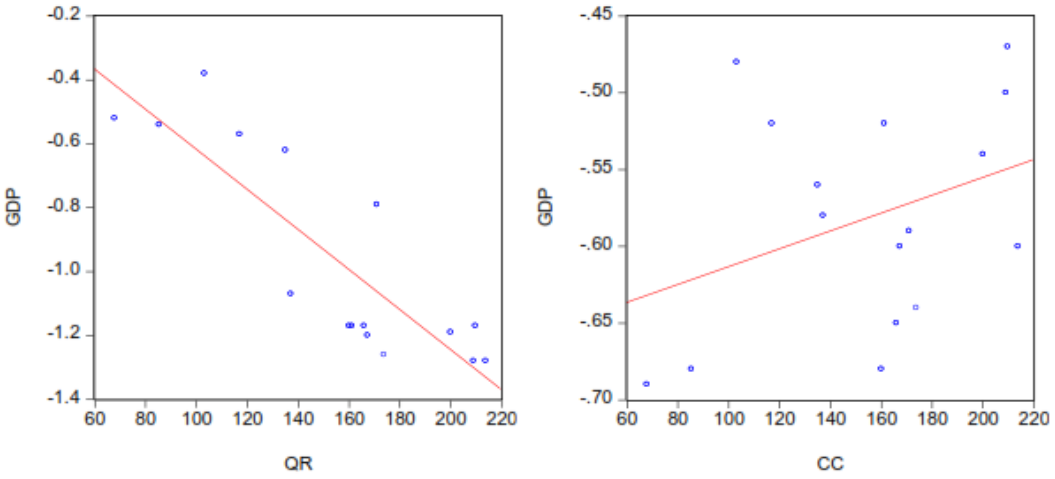

اختبارات الكشف عن جودة النموذج المقدرة

تتمثل بالتحديد في الاختبارات التشخيصية لبواقي النموذج المقدرة في إطار التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)،والتي تقتضي أن تتبع أخطاء (بواقي) النموذج التوزيع الطبيعي، وألا تكون متحيزة، وأن تكون منسقة، أي باختصار تجانس التباين الشرطي لبواقي النموذج، وذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية:

1-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي) العشوائية(Normality Test): هناك عدة اختبارات من أجل التحقق من أن البواقي (الأخطاء) للنموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، منها: Jarque-Berra(JB), Kurtosis, Skeuness، إلا أننا سنعتمد في دراستنا على نتائج اختبار جارك بيرا(JB)من خلال اختبار فرضية العدم (H_0)، القائلة: أن بواقي معادلة الانحدار موزعة طبيعياً.

شكل رقم (2–13): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج رقم2.

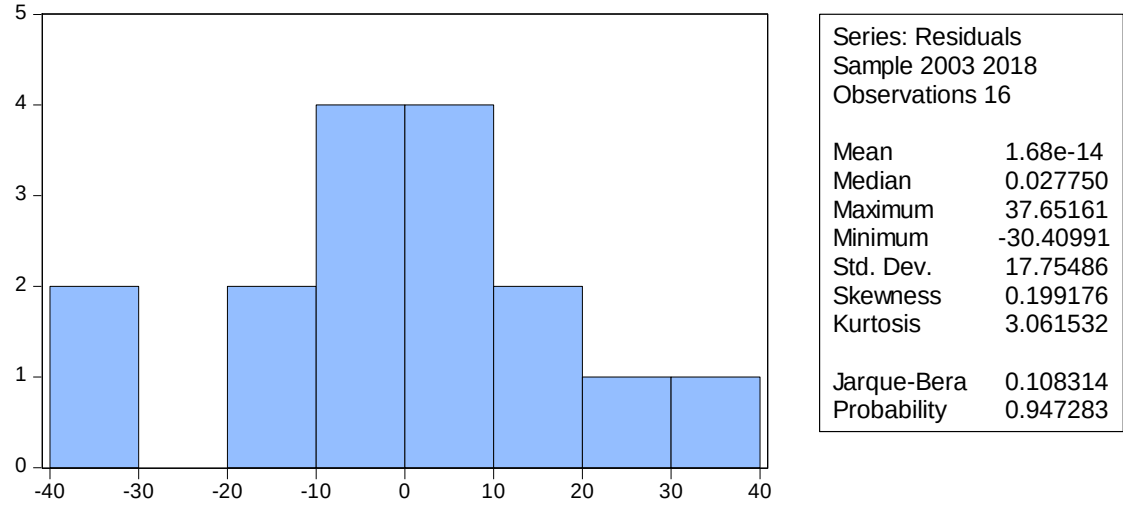

يظهر من خلال الشكل رقم(2–13)أعلاه أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية جارك بيرا(JB)البالغة(Probability=0.947283) أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه لا يمكننا رفض فرضية العدم، وعليه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي بالنسبة للنموذج المقدر.

2–اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation): تستوجب جودة نموذج المقدر خلوه من مشكلة الارتباط، ومن أهم الاختبارات المخصصة للكشف عن مشكلة الارتباط بين الأخطاء نجد من بينها: اختبار(DW)Durbin Watson testواختبار (LM) Breusch Godfrey Serial Correlation test

جدول رقم(2–17)– المصدر: من مخرجات برنامج EVIEWS10

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.457085	Prob. F(2,11)	0.2746
Obs*R-squared	3.351024	Prob. Chi-Square(2)	0.1872

يظهر من خلال نتائج الجدول (2–17) –اختبار (LM) Breusch Godfrey Serial Correlation test –، أن قيمة الاحتمال(Prob=0.2746) الخاصة باختبار إحصائية فيشر المحسوبة(F-STATISTIC=1.457085)تتعدى5%؛ وهذا يشير إلى قبول فرضية العدم(H_0)التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر

3–اختبار عدم ثبات (تجانس) التباين للأخطاء(Heteroskedasticity test)

للكشف عن عدم ثبات التباين بين حدود بواقي النموذج المقدر، يمكن استخدام عدة اختبارات منها: اختبار (Breush-Pagan-Godfrey)، كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم(2–18)– المصدر: من مخرجات برنامج EVIEWS10

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.051894	Prob. F(2,13)	0.9496
Obs*R-squared	0.126727	Prob. Chi-Square(2)	0.9386
Scaled explained SS	0.086233	Prob. Chi-Square(2)	0.9578

تظهر النتائج الموضحة أعلاه أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (Prob. F) أكبر من مستوى معنوية5% ،وعليه نقبل فرضية العدم(H_0)، أي ثبات التباين للنموذج المقدر، أو بعبارة أخرى أن تباين الأخطاء متجانس، أي لايوجد اختلاف تباين في حد خطاء النموذج المقدر.

4–**اختبار جودة التوفيق**: حسب الجدول رقم (2–16) بلغت قيمة معامل تحديد R-squared=0.840455 وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة للنموذج المقدر تفسر نسبة84.04% من المتغير التابع وهي نسبة جيدة، أما النسبة المتبقية فترجع لأسباب أخرى غير مدرجة في النموذج.

بناء على ما سبق تظهر مجمل نتائج الاختبارات التشخيصية بشكل عام جودة النموذج المختار من الناحية القياسية، وعليه سيتم قبول هذا النموذج المقدر.

تقدير النموذج الثالث:انحدار خطي متعدد نعتمد فيه على معدل النمو الاقتصاديEGR**كمتغير تابع**، بينما مؤشر مدركات الفسادCPI، التعبير و المساءلةEE، الاستقرار السياسيPS، فاعلية الحكومةGE، نوعية التنظيمQR، سيادة القانون RL، وضبط الفسادCC،**كمتغيرات مفسرة (مستقلة)**

مصفوفة الارتباط: أنظر الملحق رقم 08، حسب معطيات الملحق رقم 08 نلاحظ مايلي:

– علاقة الارتباط الموجودة بين المؤشرات CPI.EE.CC.GE/EGR غير دالة إحصائيا.

– وجود علاقة ارتباط موجبة وطردية بين المؤشرات RL.QR/EGR ذات دلالة إحصائية.

– وجود علاقة ارتباط سالبة وعكسية بين المؤشرات PS/EGR ذات دلالة إحصائية.

النموذج الثالث المقدر:أنظر الملحق رقم09 .

بعد إزالة المتغيرات المفسرة ذات الارتباط القوي وليست دالة إحصائيا، يصبح النموذج المقدر كمايلي:

جدول رقم(2–19)– المصدر: من مخرجات برنامج EVIEWS10

Estimation Command:
==========
LS EGR PS QR

Estimation Equation:
==========
EGR = C(1)*PS + C(2)*QR

Substituted Coefficients:
==========
EGR = -4.18360869447*PS + 1.73704182365*QR

Dependent Variable: EGR
Method: Least Squares
Date: 05/11/20 Time: 13:16
Sample: 2003 2018
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PS	-4.183609	0.635549	-6.582672	0.0000
QR	1.737042	0.753192	2.306241	0.0369

R-squared	0.492930	Mean dependent var	3.287500
Adjusted R-squared	0.456710	S.D. dependent var	1.586978
S.E. of regression	1.169733	Akaike info criterion	3.267896
Sum squared resid	19.15585	Schwarz criterion	3.364470
Log likelihood	-24.14317	Hannan-Quinn criter.	3.272842
Durbin-Watson stat	2.442175		

بناءا على الجدول (2–19) فإن نتيجة تقدير النموذج تكون كالآتي :

EGR = -4.18360869447*PS + 1.73704182365*QR

من المعادلة أعلاه نلاحظ:

–هناك علاقة طردية بين نوعية التنظيم (QR) ومعدل النمو الاقتصادي (EGR) لأن COE=1.737، وتظهر بوضوح في الشكل أدناه؛ أي إن الزيادة بوحدة واحدة من نوعية التنظيم يؤدي الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ب 1.737.

– هناك علاقة عكسية بين الاستقرار السياسي (PS) و معدل النمو الاقتصادي(COE=--4.1836) ويوضح الشكل أدناه هذه العلاقة ، أي ان الزيادة بوحدة واحدة من الاستقرار السياسي يؤدي الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 4.1836 .

شكل رقم(2-14): التمثيل الانتشاري للنموذج الثاني

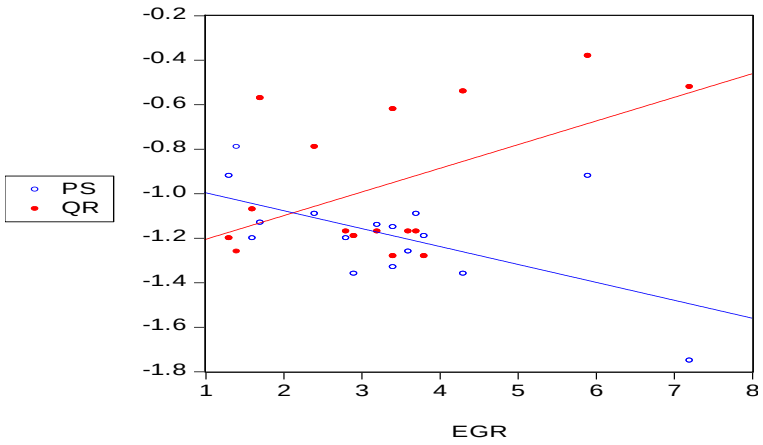

اختبارات الكشف عن جودة النموذج المقدرة:

1-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (البواقي) العشوائية(Normality Test):

شكل رقم (2-15): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج رقم 03

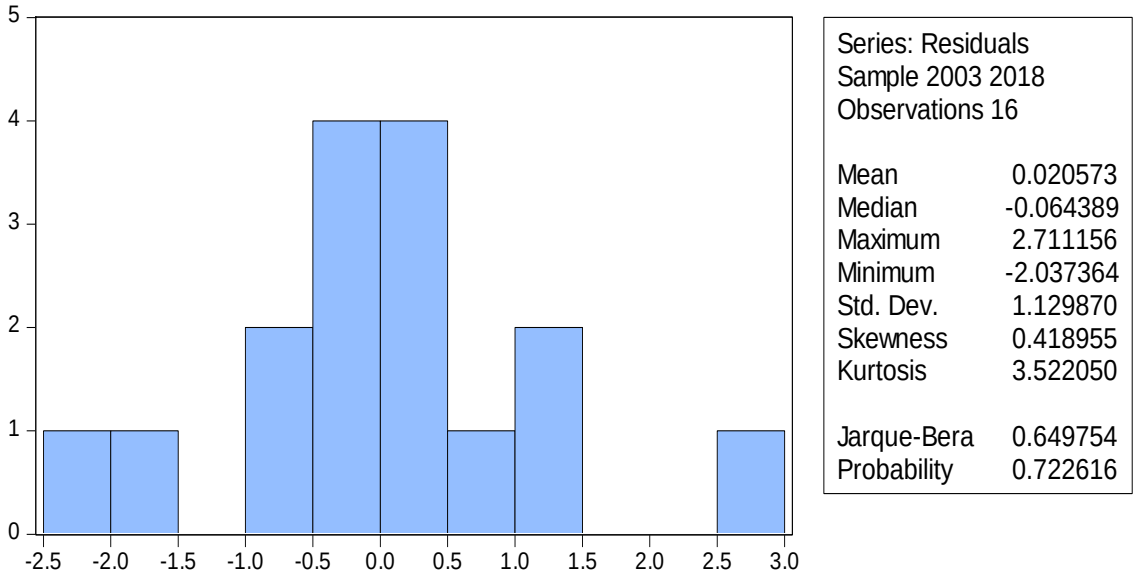

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية جارك بيرا(JB)البالغة(Probability=0.722616) أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه لا يمكننا رفض فرضية العدم، وعليه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي بالنسبة للنموذج المقدر.

2-اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation):

جدول رقم(2-20) المصدر: من مخرجات برنامج EVIEWS10

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.718460	Prob. F(2,12)	0.5073
Obs*R-squared	1.705958	Prob. Chi-Square(2)	0.4261

يظهر من خلال نتائج الجدول رقم (2-20) - اختبار (LM) Breusch Godfrey Serial Correlation test -أن قيمة الاحتمال (Prob=0.5073) الخاصة باختبار إحصائية فيشر المحسوبة (F-STATISTIC=0.718460) تتعدى5%؛ وهذا يشير إلى قبول فرضية العدم (H_0) التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر.

3-اختبارات عدم ثبات (تجانس) التباين للأخطاء(Heteroskedasticity test):

جدول رقم(2-21)- المصدر: من مخرجات برنامج EVIEWS10

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	5.393210	Prob. F(2,13)	0.0197
Obs*R-squared	7.255515	Prob. Chi-Square(2)	0.0266
Scaled explained SS	7.091443	Prob. Chi-Square(2)	0.0288

تظهر النتائج الموضحة أعلاه أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (Prop. F) اقل من مستوى معنوية5% ،وعليه نقبل فرضية العدم(H_0)، أي لا يوجد ثبات التباين للنموذج المقدر، أو بعبارة أخرى أن تباين الأخطاء غير متجانس، أي يوجد اختلاف تباين في حد خطاء النموذج المقدر.

جدول رقم(2–22)– المصدر: من مخرجات برنامج EVIEWS10

Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	2.352039	Prob. F(2,13)	0.1343
Obs*R-squared	4.251294	Prob. Chi-Square(2)	0.1194
Scaled explained SS	2.948429	Prob. Chi-Square(2)	0.2290

تظهر النتائج الموضحة أعلاه أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (Prop. F) أكبر من مستوى معنوية5% ،وعليه نقبل فرضية العدم(H_0)، أي ثبات التباين للنموذج المقدر، أو بعبارة أخرى أن تباين الأخطاء متجانس، أي لايوجد اختلاف تباين في حد خطاء النموذج المقدر

4–اختبار جودة التوفيق: حسب الجدول رقم (2–19) بلغت قيمة معامل تحديد R-squared=0.492930 وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة للنموذج المقدر تفسر نسبة 49.29% من المتغير التابع وهي نسبة مقبولة، أما النسبة المتبقية فترجع لأسباب أخرى غير مدرجة في النموذج.

تظهر النتائج الموضحة أعلاه أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (Prop. F) أكبر من مستوى معنوية5% ،وعليه نقبل فرضية العدم(H_0)، أي ثبات التباين للنموذج المقدر، أو بعبارة أخرى أن تباين الأخطاء متجانس، أي لايوجد اختلاف تباين في حد خطاء النموذج المقدر(يوجد ثبات في تباين الأخطاء).

بناء على ما سبق تظهر مجمل نتائج الاختبارات التشخيصية بشكل عام جودة النموذج المختار من الناحية القياسية، وعليه سيتم قبول هذا النموذج المقدر، إلا أن النموذج الثاني هو الأفضل.

النتائج المستخلصة من النماذج أعلاه:

- وجود علاقة طردية بين مؤشر مدركات الفساد CPI والناتج المحلي الإجماليGDP، أي توجد علاقة عكسية بين الفساد المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر.
- وجود علاقة عكسية بين مؤشر نوعية التنظيم (QR) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) .
- وجود علاقة طردية بين مؤشر ضبط الفساد (CC) والناتج المحلي الإجمالي (GDP).
- وجود علاقة عكسية بين مؤشر الاستقرار السياسي(PS) و معدل النمو الاقتصادي(EGR) في الجزائر.
- أحسن المؤشرات لدراسة تأثير الفساد المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر هي مؤشر نوعية التنظيم، مؤشر ضبط الفساد، مؤشر الاستقرار السياسي حسب دراستنا.
- وجود ارتباط قوي وتشابه بين مؤشر نوعية التنظيم للبنك الدولي ومؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية

بعد عرض مختلف مراحل الدراسة القياسية وعرض النتائج المتوصل إليها، سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير ومناقشة هذه النتائج ومدى إثباتها لفرضيات الدراسة

الفرع الأول: تحليل النتائج المتعلقة بمؤشر مدركات الفساد cpi:

- نفسر وجود العلاقة الطردية بين مؤشر مدركات الفساد والناتج المحلي الإجمالي (علاقة عكسية بين الفساد المالي و الناتج المحلي الإجمالي)، بمفهوم المؤشر CPI والذي يعبر عن مستوى إدراك المسؤولين لوجود فساد في دولتهم مما يؤدي بهم لمحاربته ، أي من المفروض أنه كلما زاد إدراك المسؤولين لوجود فساد كلما ارتفع الوعي بضرورة مكافحته فينخفض مستوى الفساد ويتم الحد من آثاره ، الأمر الذي ينعكس إيجابا على قيم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي.

- لاحظنا وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين CPIو GDP أي بين الفساد المالي في الجزائر و النمو الاقتصادي، ونفسر هذا الأمر بكون الجزائر دولة تعتمد على الريع البترولي لبناء اقتصادها وهي دولة غنية بالثروات التي يجنيها البترول عليها، الأمر الذي أدى إلى جعل هذه الثروة محل أطماع النفوس الضعيفة، حيث أسيء استغلال هذه الثروة وتضييعها وسوء توزيعها و السيطرة عليها(الاستئثار بالفائض الاقتصادي- الريع-) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد توصلنا في النهاية لوجود علاقة عكسية غير دالة إحصائيا إلا أنها تمتد عبر الزمن ، أي كلما زاد الفساد المالي انخفض معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي نستنتج أن الفساد المالي في الجزائر كان له تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي فيها في الفترة محل الدراسة، وهذه النتيجة تتطابق مع مختلف نتائج الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها في البداية و التي كانت تؤكد وجود تأثير سلبي للفساد المالي على النمو الاقتصادي سواء كان ذلك في الجزائر أو حتى في الدول النامية و العربية التي تطرقنا إليها.

وحسب ما تطرقنا إليه في الجانب الوصفي للفساد المالي في الجزائر يمكننا تفسير النتائج السلبية للفساد المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر كالأتي:

- تعاني الجزائر من فساد مالي كبير في القطاع المصرفي وهذا ما تثبته مختلف قضايا الاختلاس وتبييض الأموال التي تطرقنا إليها، هذا الأمر من شأنه أن يضعف النمو الاقتصادي للجزائر وذلك للأهمية البالغة التي يلعبها الجهاز المصرفي للدولة في تمويل الاقتصاد، فالبنوك تؤثر على مناخ الاستثمار ومن شأنها تنشيط الاستثمار ودعم تأسيس الشركات بأنواعها والعدالة في توزيع الاستثمارات ودعم القطاع الخاص، فالفساد المالي في مجال البنوك يؤدي إلى القضاء على روح المبادرة و الابتكار، ويضعف الجهود لإقامة الأعمال و المشروعات الصغيرة و المتوسطة، والتي تدعم تفعيل النمو الاقتصادي و القضاء على البطالة و التكامل مع المؤسسات الكبرى لغرض التطوير الاقتصادي؛

- إن الفساد المالي الموجود في قطاع الضرائب و الجمارك في الجزائر كالرشوة و التهرب الضريبي و الجمركي أدى إلى التقليل من الإيرادات التي من المفروض أن تتحصل عليها خزينة الدولة لتدعم بها مختلف أوجه الإنفاق وبالتالي يتأثر النمو الاقتصادي؛

- إن الفساد المالي و النهب الموجود في مؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي فيها، حيث كان من المفروض أن لا يساء استغلال الثروة الهائلة التي يجنيها هذا القطاع، واستغلالها أحسن استغلال في بناء البنى التحتية للدولة وتوجيهها كذلك للنهوض بالقطاعات الحساسة كالتعليم و الصحة ورفع المستوى المعيشي للسكان، وتدعيم القطاع الفلاحي و الصناعي و السياحي لتنويع الاقتصاد الوطني وتنمية المناطق النائية، بدل أن يعيش جل الشعب مظاهر الفقر و الحرمان أمام مظاهر وشعارات مزيفة وتعميق الفجوة أكثر بين طبقات المجتمع؛

- لا يختلف الفساد المالي الموجود في مجال الصفقات العمومية في الجزائر عن سابقيه في خفضه لمعدلات النمو الاقتصادي من خلال تبديد المال العام وسوء استغلاله ونهب ثروات الدولة؛

- أدى تعدد مظاهر الفساد المالي في الجزائر إلى التأثير على جودة الخدمات المقدمة في مختلف الإدارات وتفشي مظاهر البيروقراطية والرشوة و الاختلاس وغيرها من المظاهر السلبية والتي أثرت بدورها على المناخ العام للاستثمار في الجزائر سواء أكان داخلي أو خارجي، الأمر الذي أدى إلى إضعاف حركية الاقتصاد الوطني وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؛

- رغم البرامج التنموية الاقتصادية التي تم تطبيقها في الجزائر على امتداد فترة الدراسة(الإصلاحات الاقتصادية، برامج الإنعاش الاقتصادي، ومختلف المخططات الخماسية)، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي بقيت متدنية وهذا الأمر إن دل على شئ إنما يدل على حجم الفساد المالي الموجود في الجزائر، فهو المعرقل الرئيسي لمختلف الخطط و البرامج التي وضعتها الدولة حيث تحولت الأموال المخصصة لها لمصلحة أشخاص معينين ذوي نفوذ وسلطة، الأمر الذي أدى لخسارة هاته الأموال وهدر الوقت وضياع فرص التقدم و النمو في الجزائر.

على ضوء كل ما سبق ذكره يتبين لنا أن مختلف القوانين و التشريعات بالإضافة للمؤسسات التي سخرتها الجزائر في سبيل مكافحة الفساد المالي لم تكن كافية وهذا ما تثبته معدلات الفساد المالي التي تحصلت عليها الجزائر وآثارها السلبية على معدلات النمو الاقتصادي، كما يتضح جليا عدم وجود الرقابة وعدم التطبيق الصارم و الجدية في استغلال هاته التشريعات و المؤسسات وتكييفها بما يخدم الفاسدين في الدولة لا الدولة في حد ذاتها.

لقد استمر إدراك المسؤولين في الجزائر لوجود الفساد فيها لمدة طويلة وعلى امتداد فترة الدراسة، ولكن ترتيب الجزائر بقي متدني في مؤشر الشفافية الدولية الأمر الذي يدل على أن الطبقة الحاكمة كانت هي أهم طبقة فاسدة في الجزائر آنذاك، وأن الفساد المالي في الجزائر كان يتم على أعلى و أرقى المستويات في السلطة، الأمر الذي انعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: تحليل النتائج المتعلقة بمؤشرات الحوكمة للبنك الدولي

لاحظنا من خلال النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مختلف مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي و قيم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن المفروض أنه كلما زادت قيم معايير الحوكمة العالمية للبنك الدولي تحسنا كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي، وكلما كانت القيم متدنية كلما انخفض معدل النمو الاقتصادي، وهو الأمر الحاصل في الجزائر حيث لم تتحصل الجزائر على أي قيمة موجبة ومشرفة في مختلف معايير الحوكمة العالمية للبنك الدولي على امتداد الفترة محل الدراسة الأمر الذي انعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي فيها.

إن معايير الحكم الجيد التي وضعها البنك الدولي من أهم المؤشرات الدولية المعبرة عن مدى كفاءة الحكم السائد في مختلف الدول، وإن الجزائر وبحصولها على قيم سالبة في مختلف هذه المؤشرات تعتبر من الدول التي أسئ استعمال الحكم فيها مما انعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري وأدى إلى تدني معدلات النمو الاقتصادي فيها على امتدادا عقود من الزمن.

- وحسب نتائج دراستنا فان أكثر المؤشرات دلالة على وجود الفساد المالي في الجزائر وتأثيرا على النمو الاقتصادي فيها هي مؤشر نوعية التنظيم، مؤشر ضبط الفساد، مؤشر الاستقرار السياسي، ويمكننا تفصيل تحليلها كالآتي:

1- مؤشر نوعية التنظيم: من المفروض أنه كلما ازداد هذا المؤشر تحسنا فان معدلات النمو الاقتصادي ترتفع ، إلا أننا استنتجنا وجود علاقة عكسية بين مؤشر نوعية التنظيم وقيم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وهذا الأمر إن دل على شئ إنما يدل على عدم تماشي منظومة القوانين مع الاقتصاد الجزائري ، الأمر الذي يؤكد على عدم حرص المسؤولين على تنويع الاقتصاد واعتمادهم على

الريع البترولي فقط ، مما جعل الاقتصاد الجزائري مرهونا بتقلبات أسعار النفط العالمية، وبما أن الجزائر تحصلت على قيم متدنية في هذا المؤشر فإننا نفسر ذلك بعدم قدرة الحكومات المتعاقبة في الجزائر على خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين في الجزائر والتي كان من شأنها توفير مناصب شغل وتبادل الخبرات وفتح المجال للخواص وتنويع الاقتصاد وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يدل على وجود فساد مالي يشوب بيئة الاستثمار في الجزائر هذا من جهة.

ومن جهة أخرى لم تستطع هذه الحكومات خلق جو من الثقة والتشريعات التنظيمية التي من شأنها أن تنظم العلاقة بين الأطراف المساهمة في عملية الحوكمة (الحكومة، المواطن، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، الأمر الذي يؤكد لنا أن جو الحوكمة رديء في الجزائر مما انعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري.

2-مؤشر الاستقرار السياسي: استنتجنا وجود علاقة عكسية بين مؤشر الاستقرار السياسي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، ونفسر ذلك بأن للاستقرار السياسي دور مهم جدا في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي النمو الاقتصادي، فكلما كانت الدولة مستقرة سياسيا وأمنيا كلما حسن هذا الأمر من مناخ الاستثمار فيها وعدم هروب المستثمرين، كما أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية وحتى الوطنية إلى الدول الأكثر أمانا للاستثمار فيها، وهو الأمر الذي عانت منه الجزائر خصوصا في فترة العشرية السوداء، بالإضافة لما عاشته الجزائر خصوصا في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة من سيطرة لأصحاب المال وتدخلهم في الحكم و في الأمور السياسية للدولة، وهم بطبيعة الحال يخدمون مصالحهم بالدرجة الأولى على حساب المصلحة العامة، مما انعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري.

3-مؤشر ضبط الفساد:استنتجنا وجود علاقة طردية بين مؤشر ضبط الفساد ومعدلات النمو الاقتصادي للجزائر ، وبما أن الجزائر قد تحصلت على قيم سالبة ومتدنية في هذا المؤشر فهذا الأمر انعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي فيها وأدى الى تخفيضها ، وبالعودة لمفهوم المؤشر الذي يدل على مدى تحقيق التنمية الاقتصادية والتي يعد النمو الاقتصادي أهم أجزاءها، فإننا نستنتج أنه لا وجود لتنمية اقتصادية شاملة تتحسن عبر مرور الزمن في الجزائر، الأمر الذي نفسره بأن مظاهر الفساد المالي تتنوع وتتعدد في الجزائر ، وان الفساد المالي لم يتم الحد منه كما لم يتم الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم ، إذ تطغى المصالح الشخصية على المصلحة العامة من أدنى الى أعلى المستويات في الجزائر، وهو دليل على وجود أنواع أخرى من الفساد في الجزائر كالفساد الإداري مثلا.

-إن علاقة التأثير المتبادل بين مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي ومعدلات النمو الاقتصادي، تأكد لنا أهمية الحوكمة والحكم الجيد والتي تهدف إلى تقنين مسار الأداء، سواء كان ذلك على مستوى جزئي (المنظمات)، أو كلي (الدولة)، وتفعيل عامل الشفافية و الإفصاح والمساءلة...هاته الأمور التي من شأنها الكشف و القضاء على الفساد المالي من خلال تفعيل عامل الرقابة وخدمة المصالح المشتركة، لا خدمة طرف على حساب طرف آخر، ومن شأنها إضعاف أو حتى القضاء على كل محاولات الفساد المالي وكشفها في بدايتها بسرعة وعدم ترك آثارها تمتد بمرور الزمن، وهو ما يتطابق مع الدراسة السابقة التي سلطت الضوء على التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفساد والتي خلصت إلى ضرورة تفعيل الأجهزة الرقابية في هذا المجال.

بإجراء مقارنة بسيطة بين النتائج المتحصل عليها باستعمال مؤشر مدركات الفساد CPI لمنظمة الشفافية الدولية و مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي نجد أن كل النتائج تشير للتأثير السلبي للفساد المالي الذي حصل في الجزائر على النمو الاقتصادي فيها، كما تشير أن ممارسي هذا النوع من الفساد كانوا أصحاب نفوذ وسيطروا على الحكم ، الأمر الذي أدى إلى نشوء فساد مالي كبير نتيجة العديد من القضايا الكبيرة هي الأخرى، كما تشير أن الفساد المالي كان له ارتباط بالفساد السياسي الموجود في الجزائر، كما

تدل المؤشرات كذلك على عدم تطبيق آليات الحوكمة و الحكم الجيد في الجزائر على النحو اللازم، هذا الأخير الذي يبقى خيارا مفروضا يجب على السلطات الجزائرية تفعيل آلياته و العمل بها في أقرب الآجال للنهوض بالاقتصاد الوطني.

– ونفسر في النهاية وجود الارتباط القوي و التشابه الكبير بين مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ومؤشر نوعية التنظيم للبنك الدولي في التقاطع الموجود بين مختلف سياسات هاته المؤسسات الرائدة على المستوى الدولي والتي لها نفس الأهداف حتى لو لم تكن تلك الأهداف واضحة أو معلن عنها.

المطلب الثالث: "الحوكمة والحكم الراشد " متطلبات مكافحة الفساد المالي في الجزائر

بعدما توصلنا اليه من نتائج تعكس ما سببه الفساد المالي من أضرار وخيمة على الاقتصاد الجزائري، سوف نحاول من خلال هذا المطلب طرح خيار الحوكمة أو الحكم الراشد كسبيل لردع مختلف مظاهر الفساد المالي في الجزائر للرقي بالاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: الحوكمة الرشيدة :لقد أصبح مفهوم الحوكمة الرشيدة (الحكم الجيد) من أكثر المفاهيم الشائعة في سبيل مكافحة الفساد بأنواعه، حيث تبنت المؤسسات الدولية هذا المفهوم وطورته في أواخر الثمانينات لكبح التبذير والإسراف في تدبير المال العام من قبل حكومات الدول النامية خاصة، حيث يحدد البنك الدولي الحكم الجيد باعتباره ممارسة السلطة في تدبير موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية من اجل التنمية، وقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة سابقا كوفي عنان عن ذلك بقوله: "يكاد الحكم الجيد أن يكون العامل الوحيد الأساسي في القضاء على الفقر وإنعاش النمو"[1].إن الحكم الجيد (الرشيد) هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة و كفؤة في توجهاتها لتطوير موارد المجتمع وتقديم نوعية حياة تتسم بالرفاهية والتحسين المستمر بهدف إرضاءهم وعبر مشاركتهم ودعمهم، إن منهج الحكم الراشد هو منهج شامل[2] لجميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما يشمل القطاع العام والخاص، فهو فلسفة شاملة وكاملة للحكم تضمن للمجتمع استقرارا على كل المستويات وتقيه من مظاهر الفساد المختلفة.

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد بأنه " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسة والإدارية وشؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنين والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون التوسط لحل خلافاتهم"[3]

إذن فالحكم الراشد (الجيد) يدل على مدى طموح وتفاني الحكومات في خدمة شعوبها، من خلال الإدارة الرشيدة للموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ومشاركة كل الفاعلين فيه من حكومة ومجتمع مدني وقطاع خاص في سبيل النهوض بهاته المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1]– بلال خلف السكارنة، **الفساد الإداري**، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[2]– عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد السائح، " **فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد في الجزار**" المجلة الجزائرية التنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد7، ديسمبر 2017، ص 277.

[3]– ساسان نبيلة، حليمي حكيمة، **خيار الحكم الراشد في ظل علاقة التوأمة بين الفساد الاقتصادي والريع– حالة الجزائر**"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد الرابع، العدد3، فيفري 2019، ص 711.

كما أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المعايير الأساسية للحكم الراشد والتي يمكن توضيحها كالأتي:[1]

1-المشاركة: تعبر عن الانسجام بين مختلف أركان الحكم الراشد (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، حيث تعبر عن حق المرأة والرجل بالتصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس المنتخبة ديمقراطيا بالبرامج والسياسات، وتتطلب المشاركة توفير القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والانتخاب والحريات العامة بشكل إجمالي ضمانا لمشاركة المواطنين الفعالة ولترسيخ الشرعية السياسية.

2-حكم القانون: ويعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع دون استثناء، وانطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهي الإطار الذي ينظم العلاقة بين المواطنين من جهة والدولة من جهة ثانية، كما انه ينظم العلاقات بين المنظمات الحكومية ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وهذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.

3-الشفافية: وتعني توفير المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة وتوسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة وتخفيف الهدر ومحاصرة الفساد.

4-حسن الاستجابة: وتعني قدرة المنظمات على خدمة الجميع وتلبية احتياجات الجميع دون استثناء.

5-التوافق: ويرمز إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من اجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع، وان أمكن حول المصلحة العامة والسياسات العامة.

6-المساواة وتكافؤ الفرص: أي إعطاء الحق لجميع النساء والرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من اجل تحسين أوضاعهم.

7-الفاعلية: أي القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية راشدة للموارد.

8-المحاسبة: أي وجود نظام متكامل للمحاسبة ومساءلة المسؤولين في الوظائف العامة، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والقدرة على محاسبة الأفراد المسؤولين عن إدارة الموارد العامة، وخصوصاً تطبيق مبدأ فصل الخاص عن العام وحماية الصالح العام من التعسف والاستغلال.

9-الرؤى الإستراتيجية: وهي الرؤى المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون المواطنين وتنمية المجتمع والقدرات البشرية، وتعبر عن درجة الاستبصار لدى السلطات العامة.

على ضوء ما تقدم ذكره من شرح لمفهوم الحكم الراشد واهم أسسه ومبادئه، وبافتراض كونه الضامن الوحيد لإنجاح مسار التحول الاقتصادي في الجزائر، وفي ظل المراتب غير المشرفة التي سجلتها الجزائر في ترتيب أهم المنظمات الدولية الرائدة في مجال مكافحة الفساد بأشكاله، يبقى الخلاص من مختلف مظاهر الفساد المالي الذي تعيشه الجزائر بإرساء مفاهيم الحكم الراشد أمرا صعباً حسب ما يبدو في الوهلة الأولى ولكنه ليس مستحيل إذ تكاثفت الجهود لرسم استراتيجيات تلوح في الأفق من شأنها الخروج بالجزائر من نفق الفساد المظلم الذي تسير فيه.

[1]- علاء فرحان طالب، **إستراتيجية محاربة الفساد الإداري و المالي(مدخل تكاملي)**، مرجع سبق ذكره، ص 219.

الفرع الثاني: تعزيز إرساء مبادئ الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري:لقد خاض في مجال التعريف بمفهوم الحوكمة العديد من فقهاء القانون والاقتصاد، وذلك لان حوكمة الشركات بأنواعها أخذت تتبوأ أهمية خاصة في أجندة المال والأعمال، خصوصاً عندما أطاحت الأزمات المالية العالمية باقتصاديات عدد كبير من الدول، وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح فتعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها:" النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" [1]، كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها:" مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح."[2]

كما عرفها أورده باريكنسون PARKINSON في كتابة CORPORATE GOVERNANCE (حوكمة الشركات) سنة 1994 بقوله: " الحوكمة هي الإجراء الإداري، الإشرافي والتنسيق المعتمد والذي يعكس مصداقية وإدارة الشركة في رعايتها لمصالح الشركاء"[3]

إذن فالحوكمة تقوم بتنظيم العلاقة بين الأطراف الرئيسية في الشركات بأنواعها، وتحديداً المساهمين وإدارة الشركة التنفيذية ومجلس الإدارة، حيث تحدد الحوكمة مسؤولية كل طرف وحقوقه، وتهدف الحوكمة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة والمسؤولية والعدالة، لذا يتوجب على مختلف الدول وضع إطار فعال للحوكمة من خلال سن التشريعات والقوانين المتعلقة بها والتي تتوافق وتنسجم مع القوانين الأخرى السائدة في كل دولة، بالإضافة إلى تشجيع فعالية الأسواق المالية فيها، وتسهيل حرية تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود مع تأسيس المؤسسات الرقابية اللازمة في وذلك للاستفادة من مزايا سياسات التحرير المالي مع التقليل من أضرارها في نفس الوقت.

شكل رقم(2-16) يوضح الأطراف الرئيسية في الحوكمة

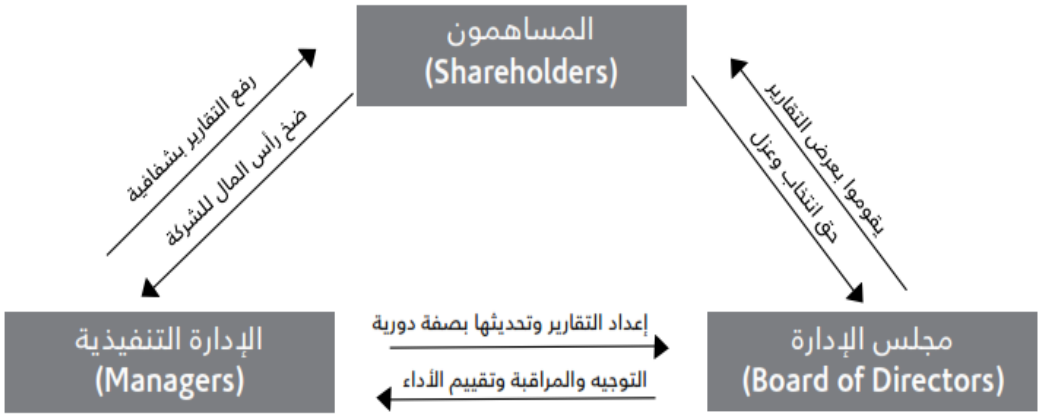

المصدر: Abu Dhabi centre for corporate governance,p9

[1] – **أساسيات الحوكمة (مصطلحات ومفاهيم)**، مركز ابو ظبي للحوكمة، سلسلة النشرات التثقيفية، الإمارات العربية المتحدة، ص 5

[2] – علاء فرحان طالب، **إستراتيجية محاربة الفساد الإداري و المالي(مدخل تكاملي)**، مرجع سبق ذكره، ص 214

[3] – بلال خلف السكارنة، **الفساد الإداري**، مرجع سبق ذكره، ص 245.

ونظراً للأهمية البالغة التي تحتلها المنظومة المصرفية ضمن اقتصاديات الدول، باعتبارها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، أصبح لزاماً على هاته الدول المحافظة على سلامة أداء القطاع المصرفي، وتعتبر الحوكمة المصرفية احد المداخل المهمة لضمان ذلك، حيث لا يخرج مفهوم حوكمة المصارف في معناه العام عن مفهوم حوكمة الشركات؛ إذ تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة المصرفية على أنها" الأساليب التي تدار بها أعمال وشؤون البنوك من خلال الدور المنوط بمجلس الإدارة، والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك ومراعاة حقوق المستفيدين، وحماية حقوق المودعين"[1]

كما أعطت لجنة بازل تعريف آخر لمفهوم حاكمية المصارف في إتفاق بازل2 وهو:" تعني الحاكمية بصفة عامة الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين شركاء المصرف (مساهمين، مودعين، دائنين، زبائن، مجلس الإدارة، الحكومة...)، ومحاولة تلافي تعارض المصالح وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، ويضمن إدارة المصرف وخصوصا إدارة المخاطر بصورة واضحة وجيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام المصرفي"[2]

أهمية حاكمية المصارف: لحوكمة المصارف أهمية بالغة في أوساط الاقتصاديين وذلك لما تتميز به المصارف من خصائص نوجزها كالآتي[3]:

- إن المصارف أكثر عرضة من غيرها من المؤسسات المالية الأخرى إلى الصدمات المالية Financial Shocks؛
- تلعب المصارف دورا مهما في الاقتصاد الوطني من خلال منح القروض للمشروعات التجارية و الصناعية، وتقديم الخدمات المالية، وتوفير السيولة المصرفية اللازمة، وما يترتب على فشل أداء المصارف لهذه الوظيفة من آثار سلبية خطيرة على الاقتصاد و المتعاملين مع المصرف (المخاطر النظامية)، وبالتالي فإن ممارسة هذه الوظيفة تتطلب توافر آليات لحاكمية المصارف لتأمين سبل الاستقرار المالي لإدارة المصرف؛
- تمارس المصارف دورا رقابيا على الزبائن المقترضين لحماية قروضها من المخاطر الائتمانية، وهذا الدور لا يمكن للمصرف أن يؤديه ما لم يتمتع بآليات حاكمية جيدة تمكن الإدارة من إدارة مخاطرها بشكل جيد؛
- إن المتغيرات التي تفرضها ظروف العولمة و التوجه نحو تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية، و الانفتاح على المنافسة الدولية، والانتقال من محلية التعامل في الأدوات المالية إلى التدويل، والتجديد المالي المستمر في الأسواق المالية الدولية...في ظل هذه البيئة المصرفية الدولية المتغيرة وغير المستقرة، تصبح حاكمية المصارف عنصرا مهما وحاسما في تأمين الآليات القادرة على استيعاب هذه التحديات؛
- إن الابتكارات المالية(خطابات الضمان، عقود المشتقات، عقود الخيار، الاعتمادات المستندية...)زادت من أهمية الحاجة لقياس المخاطر وحسن إدارتها والسيطرة عليها، مما يستوجب تفعيل آليات الحوكمة واتباع ما جاءت به توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية؛

[1] – ريم عمري، الطيب لحليح، "**الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية**"، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد 44، جامعة ام البواقي، ديسمبر 2015، ص 247.

[2] – حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، "**حوكمة البنوك وأثرها في الأداء و المخاطرة**"، دار اليازوري(ebook)، العراق، 2018، ص 13.

[3] – نفس المرجع السابق ، ص ص 22،24.

- للمصارف مركز مهم في الأنظمة المالية للدول فهي محرك حيوي ومهم لنمو الاقتصاد الوطني، فعندما تتميز المصارف بكفاءة تخصيص الأموال على القطاعات فإنها تؤدي إلى تخفيض كلفة رأس المال في الشركات أو تحفيز النمو في الاقتصاد.

ويمكن للمصارف تطبيق آليات الحوكمة وتنظيم عملها على مختلف المستويات الإدارية وذلك من خلال مايلي[1]:

- تفعيل أداء مجالس الإدارات؛
- تحديد المخاطر المقبولة للنشاط المصرفي و المالي؛
- وضع الهياكل التنظيمية للإدارات التنفيذية وتفعيل أدوارها؛
- وضع الأنظمة المناسبة والفعالة للتدقيق و الرقابة الداخلية؛
- تطبيق مبدأ الشفافية و الإفصاح؛
- وضع أنظمة فعالة للتقارير عن أداء مختلف الإدارات و الأقسام؛
- تحديد الأهداف المرحلية و الإستراتيجية للمصرف من جهة مع إرساء دعائم الأمن و السلامة ضد المخاطر من جهة أخرى.

إذن يساهم تطبيق الحوكمة في البنوك في تحقيق التوازن بين المنافسة وضغوط السوق والتي تستوجب تطوير الأداء مع القوانين واللوائح اللازمة لإدارة المخاطر، وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية فالممارسة السليمة للحوكمة تؤدي عامة إلى دعم سلامة الجهاز المصرفي، وذلك في ظل المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك ومراقبة الصناعة المصرفية، والتي ترتكز على الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للجهاز المصرفي وتحديد مسؤوليات الإدارة، والتأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة بالإضافة إلى ضرورة توفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة[2] وبخصوص النظام المصرفي الجزائري، وبالرغم من جهود الجزائر المبذولة في سبيل تعزيز الرقابة داخل المنظومة المصرفية والتي سبق لنا التطرق إليها، إلا أن هذه الجهود لم ترقى بهاته المنظومة إلى المستوى المطلوب ولم تستطع الحد من مختلف ممارسات الفساد المالي داخلها، ورغم الإجراءات التي سنتها الجزائر بهذا الخصوص يمكننا القول أن تطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية لم يَرَ النور بعد ولا يزال في مرحلته الأولية، ويجب على السلطات الجزائرية تدعيم التجربة خصوصاً في ظل ما تنادي به سياسات الانفتاح والتحرير المالي، ومن بين أهم المظاهر التي تدل على ضعف تجسيد الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري مايلي[3]:

– ضعف الشفافية والإفصاح المحاسبي من طرف البنوك الجزائرية؛
– عدم الالتزام بنشر البيانات المحاسبية وميزانيات البنوك؛
– عدم التقيد بنشر المعلومات في وقتها والتأخر الملاحظ في إعداد تقارير النشاطات السنوية؛
– عدم التزام بنك الجزائر بنشر وضعيته في كل شهر حسب مانص عليه قانون 90-10؛
– عدم تفعيل إلية مركزية المخاطر؛

---

[1] – حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **"حوكمة البنوك وأثرها في الأداء و المخاطرة"**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] – أحلام معيزي ، **"ضرورة تبني الحوكمة المصرفية في ظل التحرير المصرفي – دراسة حالة الجزائر"**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 25، العدد 3، الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن، سبتمبر 2017، ص 22.

[3] – مريم هاني، **تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 07، ديسمبر 2017، ص 206.

– عدم تطبيق القواعد المحاسبية الدولية في البنوك الجزائرية.

إذن تبقى حوكمة المصارف الجزائرية سبيلا مهما يجب اللجوء إليه للخلاص مما تعانيه من مظاهر فاسدة وسن القوانين والتشريعات المدعمة لذلك، وباعتبار الكفاءة في المنظومة البنكية من أهم الركائز التي تحقق الاستقرار المالي والاقتصادي بصفة عامة.

خلاصة الفصل التطبيقي:

حاولنا في هذا الفصل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للموضوع من خلال الإجابة على الإشكاليات الفرعية بناءا على نتائج الدراسة التطبيقية في مختلف أوجهها الوصفي، الإحصائي التحليلي و القياسي، حيث استعرضنا من خلال المبحث الأول وصفا لأهم مظاهر الفساد المالي في الجزائر وأشهر القضايا التي حدثت في هذا المجال، مذكرين بالسياسات التي رسمتها الجزائر في سبيل مكافحته، كما قدمنا تحليلا مفصلا عن معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد الجزائري في الفترة محل الدراسة.

أما المبحث الثاني فقد خصص للتعريف بنموذج الدراسة القياسية وشرح مختلف المؤشرات المستخدمة فيها و المتمثلة في الناتج المحلي الاجماليGDP، ومؤشر مدركات الفسادCPI، ومؤشرات الحوكمة للبنك الدولي، مع تحليل لمختلف القيم التي تحصلت عليها الجزائر في هذه المؤشرات.

والمبحث الثالث تطرقنا فيه لتفصيل نموذج الدراسة القياسية التي اعتمدنا فيها على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وهذا ما تقتضيه طبيعة الدراسة و العينة المتوفرة لدينا.

وقد توصلنا لوجود علاقة عكسية بين الفساد المالي و النمو الاقتصادي، حيث كان للفساد المالي تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر بسبب عدم تفعيل آليات الحكم الراشد بالجزائر، وفي الأخير قمنا بطرح خيار الحوكمة و الحكم الجيد كضرورة في سبيل مواجهة الفساد المالي في الجزائر والنهوض بالاقتصاد الجزائري نحو التقدم والازدهار.

خـــاتمة

خاتمة

قال ابن خلدون في نظريته الاجتماعية لمحاربة الفساد: "إن انتشار الفساد يدفع بعامة الشعب إلى مهاوي الفقر والعجز عن تأمين مقتضيات العيش، وهو بداية شرخ يؤدي إلى انهيار الحضارات و الأمم" –مقدمة ابن خلدون–، ونظرا لتفشي مختلف مظاهر الفساد في الجزائر،التي كانت عقبة في طريق نهوضها وتطورها في شتى الميادين؛ جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء حول واقع الفساد المالي في الجزائر وخطورة آثاره المسجلة على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2019، ومحاولة منا للإجابة على إشكالية الدراسة والتي تمحورت حول كيفية تأثير الفساد المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر؛ وللإلمام بكل جوانب الموضوع تطرقت الدراسة لجانب نظري شمل التعريف بمختلف المصطلحات وشرحها(الفساد المالي، النمو الاقتصادي، نظريات النمو الاقتصادي)، وجانب آخر تطبيقي تضمن شرح لمدى امتداد الظاهرة في الجزائر، بالإضافة إلى الدراسة القياسية، واستنادا لما تم عرضه في جانبي الدراسة النظري والتطبيقي فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- نتائج الدراسة: تمثلت نتائج الدراسة فيما يلي:

✓ **في الجانب النظري:** تم التوصل في هذا الجانب إلى ما يلي:

- أن الفساد ظاهرة مرتبطة بظهور الإنسان وأن له أسبابا تؤدي لظهوره قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية؛
- أن للفساد المالي مظاهر عديدة وله آثار اقتصادية سيئة؛
- أن النمو الاقتصادي هو من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع لها الشعوب، إذ يرتبط بمجموعة من العوامل تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره كالحكم الراشد والمشاركة المجتمعية والبحث العلمي...وقد كتبت في سبيل تحقيق غاياته الكبرى مجموعة من النظريات المختلفة.

✓ **في الجانب التطبيقي:** فقد تم التوصل إلى أهم النتائج التالية:

- تعود جذور الفساد المالي في الجزائر إلى السنوات الأولى لاسترجاع الاستقلال،والفساد المالي الذي عاشته الجزائر في فترة دراستنا ماهو إلا امتداد للفساد الذي كان سائد قبلها إلا أنه ازداد استفحالا فيها؛
- تعتبر الإدارات و المؤسسات العمومية الجزائرية أهم الأماكن التي يتم فيها الفساد المالي مثل البنوك، إدارة الضرائب، إدارة الجمارك، سوناطراك...وغيرها؛
- تعيش الجزائر مظاهر متعددة للفساد المالي(تبييض الأموال، الرشوة، الاختلاس، التهرب الضريبي، استغلال النفوذ، الاقتصاد الموازي...وغيرها)؛
- وضعت الجزائر قوانين و تدابير عديدة ترمي إلى مكافحة الفساد بأنواعه، إلا أنها لم تطبق بالشكل اللازم وهو الأمر الذي أدى إلى انتشار الظاهرة بلا ناه ولا رادع؛
- تحصلت الجزائر على مراتب متدنية وغير مشرفة في مؤشرات قياس الفساد المالي العالمية و المعتمدة في الدراسة كمؤشر مدركات الفساد ومؤشر ضبط الفساد؛
- إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي مرهون بتقلبات أسعار النفط؛

- يعيش الاقتصاد الجزائري ضعفا شديدا في التنوع حيث تسيطر الصادرات البترولية على صادرات الجزائر؛
- شهدت الجزائر معدلات نمو اقتصادي متدنية وغير مستقرة في الفترة محل الدراسة رغم البرامج التي كانت مسطرة للرفع منه بسبب سوء استغلال الموارد التي تزخر بها؛
- تأثير الفساد السياسي في الجزائر على الاقتصاد و الارتباط الوثيق بينهما؛
- تدني مستويات الحكم الرشيد(شفافية، إفصاح، مساءلة...) في الجزائر في جميع الميادين؛
- سيطرة الطبقة الفاسدة على الحكم في الجزائر لفترة طويلة أدت إلى ظهور الطبقية في المجتمع(طبقة غنية وطبقة فقيرة)، كما ساهمت بشكل كبير في تفشي الفساد المالي في الجزائر؛
- وجود علاقة طردية بين مؤشر مدركات الفساد CPI والناتج المحلي الإجماليGDP، أي وجود علاقة عكسية بين الفساد المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- وجود علاقة عكسية بين مؤشر نوعية التنظيم (QR) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) ؛
- وجود علاقة طردية بين مؤشر ضبط الفساد (CC) والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي(GDP)؛
- وجود علاقة عكسية بين مؤشر الاستقرار السياسي(PS) و معدل النمو الاقتصادي(EGR) في الجزائر؛
- أكثر المؤشرات دلالة على التأثير السلبي للفساد المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر هي مؤشر نوعية التنظيم، مؤشر ضبط الفساد، مؤشر الاستقرار السياسي حسب دراستنا؛
- وجود ارتباط قوي وتشابه بين مؤشر نوعية التنظيم للبنك الولي ومؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية.

2- اختبار الفرضيات: مكنتنا الدراسة في جانبها التطبيقي من إثبات أو نفي فرضيات الدراسة فكانت النتائج كالأتي:

الفرضية الفرعية الأولى: لقد كان الفساد المالي الحاصل في الجزائر في الفترة محل الدراسة امتداد للفساد الذي كان متواجد من قبل وهذا ما يؤكد لنا الشق الأول من الفرضية الأولى؛ كما تتجلى مظاهر الفساد المالي في الجزائر في العديد من الأشكال و الطرق مما يؤكد لنا الشق الثاني من نفس الفرضية.

الفرضية الفرعية الثانية: حسب نتائج الدراسة التطبيقية أن الفساد المالي في الجزائر كان يتم على أعلى المستويات وأن الطبقة الفاسدة قد سيطرت على الحكم لفترة طويلة وهذا ما يؤكد لنا وجود تأثير متبادل بين الفساد السياسي و المالي في الجزائر، مما جعلها تتحصل على مراتب متدنية جدا حسب تصنيفات منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي وعلى امتداد سنوات، وهذا بالرغم من الجهود الرامية لمكافحة الفساد المالي، الأمر الذي يثبت أن الأطر القانونية التي وضعتها الجزائر في سبيل مكافحة الفساد المالي لم تطبق على أرض الواقع ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لقد كانت معدلات النمو الاقتصادي للجزائر متذبذبة وغير مقنعة مقارنة بما تزخر به الجزائر من طاقات وإمكانيات هائلة وهذا ما يتماشى مع الفرضية الثالثة.

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة عكسية بين الفساد المالي و النمو الاقتصادي وهذا ما يثبت لنا الفرضية الرابعة.

3- التوصيات: بناءا على النتائج المتوصل إليها فإننا نقترح التوصيات التالية:

- تدعيم القيم الأخلاقية والدينية وغرس الوازع الديني لدى الأفراد و المجتمع لمحاربة الفساد المالي؛
- الإصلاح في مجال التعليم لأن التعليم هو أداة المجتمع في إعداد الإنسان الصالح وتأهيله لقيادة المستقبل؛
- تدعيم النظام الدستوري و القانوني بقوانين رقابية وعقابية مع الصرامة في تطبيق القوانين دون تردد، وكسر حاجز مناقشة أمور الفساد؛
- إتباع مبادئ الحوكمة السليمة وتشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية؛
- نشر ثقافة النزاهة والصدق و الأمانة وحفظ المال العام للدولة؛
- تحقيق العدل في توزيع الدخول و الثروات واقتلاع الحرمان وتحسين رواتب الموظفين لردع قبولهم للرشاوى و الاختلاس، وتغيير مناصب المسؤولين من حين لآخر للقضاء على بؤر الفساد المالي؛
- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لمحاربة الفساد المالي للاستفادة من تجارب الدول الأخرى، والأخذ بتدابير واقتراحات منظمة الشفافية الدولية و البنك الدولي و التي تسعى جاهدة لمكافحة الفساد؛
- إرساء مبادئ الحكم الراشد في صناعة القرار في الدولة.
- حوكمة و عصرنة القطاع المصرفي لمرافقة مختلف الاستثمارات بالتمويل اللازم لإنجاح عملية تنويع الاقتصاد.

4- آفاق البحث: بعدما توصلنا إليه من نتائج تبين لنا أن الحاجة لازالت ملحة لمزيد من الدراسات حول الفساد المالي في الجزائر سواء تعلق الأمر بالبحث أكثر في أسبابه وطرح توصيات لتفاديها، أو بآثاره الوخيمة على المجتمع وطرح توصيات بالتقليل منها، وعلى هذا الأساس نقترح للمهتمين بالموضوع من باحثين العناوين التالية:

- كيفية تفعيل آليات الحكم الرشيد في الجزائر للحد من الفساد المالي.
- إستراتيجية الحوكمة خيار مفروض لمكافحة الفساد المالي .
- سبل مكافحة الفساد المالي في الاقتصاد الإسلامي.
- تفعيل الرقابة الذاتية (الوازع الديني الإسلامي) كوقاية من الفساد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية.

I-القرآن الكريم.

II-الكتب:

1-أحسن بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائري الخاص(جرائم الفساد، جرائم المال و الأعمال، جرائم التزوير)**، الجزء الثاني، الطبعة العاشرة، دار هومة ، الجزائر، 2009.

2-أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، مصر،2014.

3-آلان لارسون، **الاقتصاد السياسي الدولي ومكافحة الفساد**، ترجمة المركز الثقافي للتعريب و الترجمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة،مصر،2012.

4- إيثار الفتلي، هاشم الشمري، **الفساد الإداري و المالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2011.

5- بلال خلف السكارنة، **الفساد الإداري**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.

6- بن قانة محمد اسماعيل، **إقتصاد التنمية(نظريات، نماذج، إستراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،.2012

7- بوكبوس سعدون، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية(1962-1989، 1990-2005)**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013.

8- حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد وفساد العولمة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر،.2008

9- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **"حوكمة البنوك وأثرها في الأداء و المخاطرة"**، دار اليازوري(ebook)، العراق، 2018.

10- خليل عبد القادر، **الاقتصاد البنكي (مدخل معاصر)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

11- خالد حمادي حمدون المشهداني، **الخصخصة"أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي"**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، .2013

12- ريهام عبد النعيم، **نشأة وتطور الجرائم الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر،.2015

13- سي محمد كمال، **قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، .2017

14- سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل**، الطبعة الاولى، دار الراية، الأردن، .2015

15- شعباني اسماعيل، **مقدمة في اقتصاد التنمية(نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية)**، الطبعة الثانية، دارهومة، الجزائر،.1997

16- شيخي محمد ، **طرق الاقتصاد القياسي(محاضرات وتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

17- صخري عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2005

18- صقر نبيل، قمراوي عز الدين، **الجريمة المنظمة(التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري)**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،.2008

19- صلاح الدين حسن السيسي، **جرائم الفساد(موسوعة جرائم الفساد الاقتصادي)**،الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، .2013

20- علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، **إستراتيجية محاربة الفساد الإداري و المالي(مدخل تكاملي)**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، .2014

21- علي محمد جار الله، **كفى فسادا**، الطبعة الأولى، دار سما للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، .2019

22- عبد الخالق فاروق، **اقتصاديات الفساد في مصر(كيف جرى افساد مصر و المصريين 1974-2010)**، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، مصر، .2011

23- غازي عناية، **تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي**، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان،.1991

24- فرهاد محمد علي الأهدن، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي**،الطبعة الأولى، مؤسسة دار التعاون للطبع و النشر، القاهرة، مصر،.1994

25- قدي عبد المجيد، **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات و الارتهان للنفط**، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر،.2017

26- كميبرلي آن إليوت(ترجمة محمد جمال إمام)، **الفساد والاقتصاد العالمي**، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر،.2000

27- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية(المفاهيم والخصائص، النظريات و الاستراتيجيات، المشكلات)**، مطبعة البحيرة، الاسكندرية، مصر، .2008

28- ملهاق فضيلة، **وقاية النظام البنكي الجزائري من تبييض الأموال**، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، .2014

29- مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي(مبادئ وتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار الرواد للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، .2014

30- محمد الغزالي، **الفساد السياسي في المجتمعات العربية و الاسلامية(أزمة الشورى)**، طبعة جديدة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر و التوزيع، مصر، يناير.2005

31- مايكل جونستون، ترجمة نايف الياسين، **متلازمات الفساد(الثروة، السلطة، الديمقراطية)**،الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2008.

32- محمد علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

33- المنجد في اللغة و الأعلام، الطبعة31، دار المشرق، لبنان، .1991

34- نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي(مبادئ وتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دارحامد، عمان، الأردن، .2006

35- ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2016

36- نبز محمود حسن، **حوكمة البنوك التجارية(آليات تطبيقها ودورها في مواجهة الفساد وتعزيز الشفافية)**، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، .2019

37- هنان مليكة، **جرائم الفساد(الرشوة والاختلاس وتكسب الموظف العام من وراء وظيفته في الفقه الإسلامي وقانون مكافحة الفساد الجزائري مقارنا ببعض التشريعات العربية)**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، .2010

38**– أساسيات الحوكمة(مصطلحات ومفاهيم)**، مركز أبوظبي للحوكمة، سلسلة نشرات تثقيفية، الإمارات العربية المتحدة.

III–الرسائل و الأطروحات:

39- بوسعيود باديس، **مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر(1999–2012)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية(غير منشورة)، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015-.2016

40- بوسعيود سارة، **دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)، جامعة سطيف، 2012-.2013

41- بكوش مليكة، **جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)،جامعة وهران، 2012-.2013

42- بن عودة حورية، **الفساد وآليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية و القانون الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية (غير منشورة)، جامعة سيدي بلعباس، 2015- .2016

43- بورحلي خالد، **محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة(1980-2016)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018-2019.

44- حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الحقوق(غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2012-2013.

45- حبيش علي، **آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر03، 2013-2014.

46- خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل شيخ، **الفساد الإداري:أنماطه وأسبابه و سبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي**، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 1428/.2007

47- زقرير عادل، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2014-2015.

48- زواوي فضيلة، **التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2015- 2016.

49-ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2014-2015.

50- عبدو مصطفى، **تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة(حالة الجزائر1995- 2006)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية(منشورة)، جامعة باتنة، 2007- 2008.

51- قمو آسيا،**دور ميكانيزمات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في محاربة الفساد في المال العام(دراسة استشرافية حالة الجزائر)**،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير(غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017-2018.

52- مجبور فازية، **إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية(غير منشورة)، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014-2015.

53- محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية(منشورة)، جامعة الجزائر، 2002-2003.

IV-المقالات و المداخلات (المجلات و الملتقيات):

54- أحمد بن بكر البكر، مهند بن عبد الملك السلمان، **دراسة وصفية حول مفهوم الناتج المحلي الإجمالي**، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة الأبحاث الاقتصادية، فبراير 2016.

55- بن نحي أيمن، د.سيتي سيد أحمد، **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط(دراسة قياسية لحالة الجزائر2003-2017)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد3،العدد1، جامعة سعيدة، جوان.2019

56- بوسعيود سارة، عقون شراف، **واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته**، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، المجلد الخامس، العدد1، جامعة أم البواقي، جوان .2018

57- بوطورة فضيلة، نوفل سمايلي، **تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان و التنمية البشرية في الجزائر**، مجلة مركز حكم القانون و مكافحة الفساد، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، جويلية .2019

58- بوطورة فضيلة، نوفل سمايلي، محمد حسن رشم، **تطور أساليب غسيل الأموال ودور اجراءات الرقابة الوقائية في البنوك لتعزيز مواجهة الظاهرة(مع الإشارة لإجراءات البنوك في الجهاز المصرفي الجزائري)**، مجلة آفاق للعلوم، المجلد04، العدد13، جامعة زيان عاشور الجلفة، سبتمبر.2018

59- بربري محمد أمين، كريفار مراد، **دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالاشارة لحالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، جامعة الشلف، السداسي الثاني.2017

60- بوقطاية سفيان، بن زاير عبد الوهاب، بن زاير مبارك، **أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، العدد السادس، المركز الجامعي ميلة، جوان.2018

61- بن تركي ليلى، **جريمة تبييض الأموال عبر الوسائط الالكترونية: بطاقات الائتمان نموذجا**، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد5، العدد9، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، جوان.2016

62- خالد حمادي المشهداني، جاسم الحيالي، يسرى حازم، **العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تجارب دولية مختارة**، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد08، العدد24،جامعة الموصل، .2012

63- ريم عـــــمري، الطيب لحليح، "**الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية**"، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد 44، جامعة ام البواقي، ديسمبر .2015

64- سايح فاطمة، **دور الفساد المالي و الإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر**، مجلة التكـــامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 3، جامعة أدرار، سبتمبر.2019

65- ساسان نبيلة، حليمي حكيمة، **خيار الحكم الراشد في ظل علاقة التوأمة بين الفساد الاقتصادي والريع- حالة الجزائر"**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد الرابع، العدد3، فيفري 2019.

66- صفاء كريم كاظم، **المقارنة بين تقديرات معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام أسلوب ols وأسلوب برمجة الأهداف الخطية**، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد77، جامعة المثنى، العراق،.2009

67- عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد السائح، " **فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد في الجزار**" المجلة الجزائرية التنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد7، ديسمبر 2017.

68- عمر صالح حرب، طالب محمد وراد، **النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات حالة الأردن**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، العدد 01، 2019، جامعة الأردن.

69- محمد ساحل، عبد الحق بن نقات، محمد اليفي، **أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة2009-2016** ،حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء4، ديسمبر.2018

70- مؤمل حسين جويسم، **أثر الفساد الإداري و المالي على عملية التنمية الاقتصادية في العراق**، مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد8، العدد3، جامعة المثنى العراق، .2018

71- مريم مالكي، عمر كعيبوش، **أثر الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية**، مجلة دفاتر المتوسط، العدد09، جامعة عنابة، ديسمبر.2018

72- معيزي أحلام ، **"ضرورة تبني الحوكمة المصرفية في ظل التحرير المصرفي – دراسة حالة الجزائر"**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 25، العدد 3، الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن، سبتمبر .2017

73- مريم هاني، **تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 07، ديسمبر 2017.

74- شهيدة قادة، **التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها(إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنفاذه)**، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر،جوان .2019

75- شاهر اسماعيل الشاهر، **غسـيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية**، مجلـة تنمية الرافدين، كـلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، العدد94، المجلد31، .2009

76- عزي الأخضر، **دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد26(1)، 2004.

77- عقب الأخضر، حاكمي بوحفص، **أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات(حالة الجزائر1990-2013)**، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد 01/28، .2016

78- علال بولجنيب، **تأثير التبعية للموارد النفطية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية**،المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة ام البواقي، 06أكتوبر.2015

79- قاشي علال، **الرشوة كمظهر من مظاهر الفساد الإداري وأساليب معالجته**، مجلة الحقيقة، العدد18، جامعة سعد دحلب البليدة، 2018.

80- مسعي محمد، **سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، .2012

81- نوال طارق إبراهيم، **الفساد المالي و الإداري: مفهومه، أنواعه وسبل معالجته في العراق**، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، العدد93، المجلد22، .2016

82- نواف سالم كنعان، **الفساد الإداري و المالي(أسبابه، آثاره، وسائل مكافحته)**، مجلة الشريعة و القانون، جامعة الشارقة، العدد33، ذو الحجة1428 /يناير .2008

83- يوسف خليفة اليوسف، **الفساد الاداري و المالي: الأسباب و النتائج و طرق العلاج**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الامارات العربية المتحدة(قسم الاقتصاد)، المجلد30، العدد2، 2002.

V-القوانين و المراسيم و الاتفاقيات:

84- القانون 06-01 ، قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الديوان الوطني للأشغال التربوية و الطبع، الطبعة الأولى، 2006.

85- القانون 90- 10 ، قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16،الطبعة الرسمية،18 أفريل .1990

86- الأمر 05-06، قانون يتعلق بمكافحة التهريب، الديوان الوطني للأشغال التربوية و الطبع، الطبعة الثانية، .2006

87- الأمر 03- 11، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد52، الطبعة الرسمية، 27 أوت .2003

88- الأمر رقم 95- 20، يتعلق بمجلس المحاسبة، المؤرخ في 17 جويلية .1995

89- المرسوم رقم 02-127 المؤرخ في 17 أفريل 2002،الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الثانية، .2014

90- المرسوم التنفيذي رقم 92- 78 و المحدد لاختصاصات المفتشية العامة للمالية، المؤرخ في 22 -02-.1999

91- المرسوم التشريعي رقم 93- 10 المؤرخ في 23-05-1993 والمتضمن لإنشاء لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، المعدل و المتمم بالقانون رقم 03- 10 المؤرخ في 17- 02- .2003

92- المرسوم الرئاسي رقم 06- 413 المؤرخ في 22 نوفمبر2006، المتعلق بتحديد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد .74

93- المرسوم الرئاسي رقم06 -137 المؤرخ في 10 أفريل2006، التصديق على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية ، العدد 24، الطبعة الرسمية، 16 أفريل 2006.

94- المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05-02-2002 ، المصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 15-11-2000 .

95- المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19-04-2004، المصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 31 أكتوبر .2003

96- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الدورة58، 21 نوفمبر2003.

VI-التقارير:

97- تقرير مؤشر مدركات الفساد2003، منظمة الشفافية الدولية، 07 أكتوبر 2003.

98- تقرير مؤشر مدركات الفساد2019، منظمة الشفافية الدولية، 23 جانفي2020.

99- التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي2008، بنك الجزائر.

100- التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي2017، بنك الجزائر.

101- حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة2017 وتوجهات سنة 2018،بنك الجزائر، ديسمبر2018.

102- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05، بنك الجزائر، ديسمبر2008.

103- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 09، بنك الجزائر، ديسمبر2009.

102- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 17، بنك الجزائر، مارس 2012.

104- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 21، بنك الجزائر، مارس 2013.

105- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 29، بنك الجزائر، مارس 2014.

106- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 33، بنك الجزائر، مارس 2016.

107- النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 46، بنك الجزائر، جوان 2019.

VII-المواقع الالكترونية:

108- بوكروح عبد الوهاب، **الرشوة و الفساد يكبدان الجزائر خسارة 30 ملياردولارمنذ2003**، مقال منشور في الموقع: www.echouroukonline.com

109- طه فارس، **أسس مكافحة الفساد الاداري و المالي في ضوء السنة النبوية الشريفة**، كتاب منشور في الموقع: www.alukah.net

110- جاسم عجافة، **عجز ميزان المدفوعات خطر كبير على النمو الاقتصادي**، مقال منشور في الموقع: www.jassemajaka.com

111- عدنان محسن ضاهر، **الموازنات العامة في الدول العربية**، مقال منشور في الموقع: www.agora.port.org

112- رابح لونيسي، **الفساد المالي في الجزائر(الجذور و الرهانات)**، مقال منشور في الموقع: www.sabq.press.net/opinion

113-أحمد إبريهي علي، **التنمية الاقتصادية وقيد ميزان المدفوعات**، مقال منشور في الموقع: www.iraqieconomists.net .

114-www.worldbank.org

115-www.pubdocs.worldbank.org

116-www.data.worldbank.org/country/algeria

117--www.info.worldbank/governance/wgi (world wide governance indicators).

118-www.info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

119-www.transparency.org/research/cpi

120-www.transparency international uk/antiberberyguidance.org

121-www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

122-www.ons.dz

123-www.oecd.org/berlin/44681640.pdf

124-www.bp.com(BP.statistical review of world energy)

125-www.doi.org/10.5339/rolacc.2019.5

126-www.qscience.com

127-www.onplc.org.dz

ثانيا– باللغات الأجنبية:

I–باللغة الانجليزية:

128-OECD (2009), **Gross Domestic Product** (GDP).

129-Finance and Development, international monetary fund(IMF),volume 56,number 3, septembre 2019.

130-"**The economic and social consequeness of corruption in transition countries**", an article published in: (sources.worldbank.org/resouress anti corruption/chapter.pdf).

131-Review of literature, chapter **II**: **money laundering and financing of terrorisme**, online: www.unodoc.org/documents/chapterII pdf .

132-"**Why corruption matters: understanding causes, effects and how to address them**", evidence paper on corruption, department for international development, January,2015.

133-Souad ALI Omar Burak, Abdalla Mohamed ALmabrouk Alghandouri, **administrative and financial corruption in developing countries**, the international journal of engineering and science(IJES), volume7, issue5, 2018.

134-GERRY Furguson, **Global corruption: law, theory and practice, money laundering**, university of victoria, third edition ,04 April2018.

135-Vinar Bhargava, **the cancer of corruption**, world bank global issue seminar series 09.26.2005.

136-Nwankwo, odi, Fcib**, "impact of corruption on economic growth in Nigeria(1997-2010)"**, mediterranean journal of social sciences MCSER, vol5,n°6, departement of banking and finance, kogi state university, Anyigba Kogi Nigeria, April2014.

137-A .Zouaoui (ksa),A. Alqudah(uae), C.Elaoum (Tunisia), M. Benarad(ksa) and H.Eleuch(usa/uae) , **" impact of corruption on economic development: case of Tunisia(1995-2014)"**, applied mathematics and information science an international journal, SCI 12, N°2, 2018.

138-Hicham Boussaiiam, "**the consequences of corruption on economic growth in mediterranean countries(1998-2007)",**faculty of economic and social legal sciences, settat, Morocco,2018.

II– باللغة الفرنسية:

139-Rapport Annuel de la banque d'algerie,2002.

140-Brian Arland Tamba Takan**, corruption, croissance economic et degradation de la quality environmental dans les pays de la zone CEMAC**, memoire de maitrise en economic univ Sherbone, 2017.

141-Diemer, **economie generale IUFM Avvergne**, partie2, chapitre4.

142-Becherair Omrane phd, **"corruption et croissance économique une approche économique sur les données de l'Algérie(1995-2012)",** european scientific journal, vol12, n°07, issn: 1857-7881,ecole national superieure de statistique et d'economie –ENSSEA- Alger, 2016.

143-Ouled Hemia Hadjer, **transparence de la banque d'Algerie (1990-2017)**, international journal of economic studies, democratic arabic center,Berlin, Germany, issue 3,september 2018.

المـــــلاحق

الملحق رقم01: مصادر المسح - منظمة الشفافية الدولية - مؤشر مدركات الفساد (CPI) - 2003

الرقم	3	2	1
المصدر	المؤتمر الإقتصادي العالمي		
الإسم	تقرير التنافسية العالمية		
السنة	2003	2002	2001
العنوان الإلكتروني	www.weforum.org		
العينة	رجال أعمال ذوي مناصب عالية من البحرين ولبنان والإمارات العربية المتحدة		
الموضوع المطروح	مدفوعات غير موثقة لها صلة في رخص الإستيراد والتصدير، عقود خدمات القطاع العام، رخص تجارية، دفع الضرائب أو طلبات قروض، مدفوعات لها صلة بقوانين وأحكام منحازة: هل هم منتشرين / غير منتشرين		مدفوعات غير موثقة لها صلة في رخص الإستيراد والتصدير، عقود خدمات القطاع العام، رخص تجارية، دفع الضرائب أو طلبات قرود: هل هم common. common/not
عدد الأجوبة	7,741	ca. 4,600	4,022
تغطية	102 بلد	76 بلد	59 بلد

الرقم	6	5	4
المصدر	معهد التنمية الإدارية(IMD)، سويسرا		
الإسم	الكتاب السنوي للتنافسية العالمية		
السنة	2003	2002	2001
العنوان الإلكتروني	www.imd.ch		
العينة	مدراء تنفيزيين على المستويات العليا والوسطى، شركات محلية وأجنبية		
الموضوع المطروح	الرشوة والفساد في الاقتصاد		الرشوة والفساد في القطاع العام
عدد الأجوبة	> 4,000	3,532	3,678
تغطية	51 بلد	49 بلد	49 بلد

الرقم	8	7
المصدر	البنك الدولي	العالمية للمعلومات
الإسم	World Business Environment Survey	مسح لارباب العمل الشرق أوسطيين
السنة	2001	2003
العنوان الإلكتروني	info.worldbank.org/governance/wbes/index1.html	www.information-international.com

العينة	مدراء ذوي مناصب عالية	رجال أعمال ذوي مناصب عالية من البحرين ولبنان والإمارات العربية المتحدة
الموضوع المطروح	"وتيرة الرشوة" و"الفساد كعائق للأعمال"	هل الرشوة ظاهرة متكررة، ما هي كلفتها على مجال الأعمال، هل إعطاء عقود في القطاع العام لأصدقاء وأقرباء في بلدان مجاورة ظاهرة متكررة؟
عدد الأجوبة	10,090	382 تحليل من 165 مجاوب
تغطية	79 countries[1]	31 بلد

الرقم	11	10	9
المصدر	World Markets Research Centre	Freedom House	Economist Intelligence Unit
الإسم	Risk Ratings	Nations in Transit	Country Risk Service and Country Forecast
السنة	2002	2003	2003
العنوان الإلكتروني	www.wmrc.com	www.freedomhouse.org	www.eiu.com
العينة	Assessment by staff	Assessment by US academic experts/FH staff	Expert staff assessment (expatriate)
الموضوع المطروح	"شريط أحمر" أو إحتمال الإلتقاء بمسؤولي فاسدين القطاع العام. هذا الإحتمال يضم الرشاوى الصغيرة، الرشاوى الكبيرة واحتيال الشركات	إدراك الفساد في الوظائف العامة، المصالح المالية لصانعي السياسات العامة، الحصول لاغير شرعي على معلومات مالية حساسة وتضارب المصالح، ومبادرات محاربة الفساد	تقدير مدى انتشار الفساد (استغلال منصب عام لمكاسب شخصية أو لمنفعة حزب سياسي ما) بين مسؤولي القطاع العم (سياسيين وموظفي القطاع العام)
عدد الأجوبة	لا يطبق	لا يطبق	لا يطبق
تغطية	186 بلد	27 transition economies	139 بلد

الرقم	14	13	12
المصدر	PricewaterhouseCoopers	Political & Economic Risk Consultancy	Columbia University (CU)
الإسم	Opacity Index	Asian Intelligence Issue	State Capacity Survey
السنة	2001	2001	2002
العنوان الإلكتروني	www.opacityindex.com/	http://www.asiarisk.com/	
العينة	مدراء ماليون، محللو بورصة، أصحاب مصارف، CFOs, equity analysts,	مدراء أعمال أجانب مقيمين في البلد	أخصائيين بلدان معينة مقيمين في الولايات المتحدة (محللي سياسات عامة وباحثين

	bankers ,PwC staff		وصحفيين)
الموضوع المطروح	تردد الفساد في حالات مختلفة (مثلاً: الحصول على رخص إستراد وتصدير أو الحصول على دعم أو تفادي الضرائب)	كيف تقدر نوعية القساد ومدى تأثيره على البيئة الحياتية/العمل في شكل عام؟	خطورة الفساد على المستوى الداخلي لبلد معين
عدد الأجوبة	1,357	ca. 1,000	224
تغطية	34 بلد	14 بلد	95 بلد

الرقم	17	16	15
المصدر	World Bank and the EBRD	Gallup International on behalf of Transparency International	A multilateral development bank
الإسم	Business Environment and Enterprise Performance Survey	Corruption Survey	Survey
السنة	2002	2002	2002
العنوان الإلكتروني	info.worldbank.org/governance/beeps2002	www.transparency.org/surveys/index.html#bpi	
العينة	رجال أعمال ذوي مناصب عالية	رجال أعمال ذوي مناصب عالية من 15 إقتصادات أسواق ناشئة	أخصائيين من المصرف تم اختيارهم وطلب منهم الجواب على إستمارات (كل منها تابعة لبلد معين). 40 % نقريباً رفضو الجواب على الإستمارة
الموضوع المطروح	تردد " المدفوعات الإضافية": ما هو أثر الفساد على إدارة وتنمية الأعمال؟	ما مدى الإعتماد على الرشاوى مع السياسيين وموظفي الدولة والقضات؟ وكم من عائق تشكل المصاريف المتعلقة بهذه الرشاوى لتيسير الأعمال؟	ما هو مدى انتشار الفساد؟ (منتشر جداً، منتشر نسبياً، محدود نسبياً، محدود، لا جواب)
عدد الأجوبة	6,500	835	398
تغطية	25 بلد في حالة إنتقالية	21 بلد	47 بلد

الملحق رقم 02: مصادر المسح للبنك الدولي –مؤشر التعبير و المساءلة–

Voice and Accountability

Voice and accountability captures perceptions of the extent to which a country's citizens are able to participate in selecting their government, as well as freedom of expression, freedom of association, and a free media. This table lists the individual variables from each data source used to construct this measure in the Worldwide Governance Indicators

Representative Sources

EIU	Democracy Index
	Vested interests
	Accountability of public officials
	Human rights
	Freedom of association
FRH	Political rights (FRW)
	Civil liberties (FRW)
	Media (FNT)
	Civil society (FNT)
	Electoral Process (FNT)
GCS	Transparency of government policymaking
	Freedom of the press
	Favoritism in decisions of government officials
GWP	Confidence in honesty of elections
IPD	Freedom of elections at national level
	Are electoral processes flawed?
	Do the representative institutions (e.g. parliament) operate in accordance with the formal rules in force (e.g.Constitution)?
	Freedom of the press (freedom of access to information, protection of journalists, etc.)
	Freedom of association
	Freedom of assembly, demonstration
	Respect for the rights and freedoms of minorities (ethnic, religious, linguistic, immigrants...)
	Is the report produced by the IMF under Article IV published?
	Reliability of State budget (completeness, credibility, performance...)
	Reliability of State accounts (completeness, audit, review law...)
	Reliability of State-owned firms' accounts
	Reliability of basic economic and financial statistics (e.g. national accounts, price indices, foreign trade, currency and credit, etc.).
	Reliability of State-owned banks' accounts
	Is the State economic policy (e.g. budgetary, fiscal, etc.)... communicated?
	Is the State economic policy (e.g. budgetary, fiscal, etc.)... publicly debated?
	Degree of transparency in public procurement
	Freedom to leave the country (i.e. passports, exit visas, etc.)
	Freedom of entry for foreigners (excluding citizens of countries under agreements on free movement, e.g. Schengen Area, etc.)
	Freedom of movement for nationals around the world
	Genuine media pluralism
	Freedom of access, navigation and publishing on Internet
PRS	Military in politics
	Democratic accountability
RSF	Press freedom index
VDM	Freedom of expression
	Freedom of association
	Clean elections

Non-representative Sources

AFR	Trust parliament / national assembly
	Satisfaction with democracy
	Freeness and fairness of the last national election
BTI	Political anticipation (SI)
	Stability of democratic institutions (SI)
	Political and social integration (SI)
GII	Elections

GII	Elections
	Public management
	Access to information and openness
	Rights
IFD	Policies and framework for rural development and rural poverty alleviation
	Legal frameworks for and autonomy of rural people's organizations
IRP	Electoral Index
LBO	Satisfaction with democracy
	Trust in parliament
MSI	Media sustainability index
OBI	Open budget index
VAB	Trust in parliament
	Satisfaction with democracy
WCY	Transparency of government policy is satisfactory
WJP	Factor 1: Limited government powers
	Factor 4: Fundamental rights
	Factor 5: Open government

Code	Data Source Name
ADB	African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments
AFR	Afrobarometer
ASD	Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments
BPS	Business Enterprise Environment Survey
BTI	Bertelsmann Transformation Index
CCR	Freedom House Countries at the Crossroads
EBR	European Bank for Reconstruction and Development Transition Report
EIU	Economist Intelligence Unit Riskwire & Democracy Index
FRH	Freedom House
GCB	Transparency International Global Corruption Barometer Survey
GCS	World Economic Forum Global Competitiveness Report
GII	Global Integrity Index
GWP	Gallup World Poll
HER	Heritage Foundation Index of Economic Freedom
HUM	Cingranelli Richards Human Rights Database and Political Terror Scale
IFD	IFAD Rural Sector Performance Assessments
IJT	IJET Country Security Risk Ratings
IPD	Institutional Profiles Database
IRP	IREEP African Electoral Index
LBO	Latinobarometro
MSI	International Research and Exchanges Board Media Sustainability Index
OBI	International Budget Project Open Budget Index
PIA	World Bank Country Policy and Institutional Assessments
PRC	Political Economic Risk Consultancy Corruption in Asia Survey
PRS	Political Risk Services International Country Risk Guide
RSF	Reporters Without Borders Press Freedom Index
TPR	US State Department Trafficking in People report
VAB	Vanderbilt University Americas Barometer
VDM	Varieties of Democracy Project
WCY	Institute for Management and Development World Competitiveness Yearbook
WJP	World Justice Project Rule of Law Index
WMO	Global Insight Business Conditions and Risk Indicators

الملحق رقم03: مصادر المسح للبنك الدولي– مؤشر الاستقرار السياسي–

Political Stability and Absence of Violence/Terrorism

Political Stability and Absence of Violence/Terrorism measures perceptions of the likelihood of political instability and/or politically-motivated violence, including terrorism. This table lists the individual variables from each data source used to construct this measure in the Worldwide Governance Indicators

Representative Sources

EIU	Orderly transfers
	Armed conflict
	Violent demonstrations
	Social unrest
	International tensions / terrorist threat
GCS	Business costs of terrorism
HUM	Political terror scale
IJT	Security risk rating
IPD	Intensity of internal conflicts: ethnic, religious or regional
	Intensity of violent activities…of underground political organizations
	Intensity of social conflicts (excluding conflicts relating to land)
PRS	Government stability
	Internal conflict
	External conflict
	Ethnic tensions
WMO	*Protests and riots.* The risk that the nature and impact of protests and riots (excluding those related to labour) cause damage to assets or injure or detain people, particularly if these disrupt normal movement, business operations, and activity.
	Terrorism. The risk that the activities of any non-state armed group or individual cause (or are likely to cause) property damage and/or death/injury through violence. This risk definition includes terrorism, which uses violence (or the threat of) to advance a political cause, and similar tactics used by "for profit" organised crime.
	Interstate war. This risk measures resultant impacts (death/property damage) and means, covering the spectrum from targeted military strikes against limited targets to full-scale war with the aim of changing the government and/or occupation.
	Civil war. The risk of intra-state military conflict, in the form of an organised insurgency, separatist conflict, or full- blown civil war, in which rebels/insurgents attempt to overthrow the government, achieve independence, or at least heavily influence major government policies.

Non-representative Sources

WCY	The risk of political instability is very low
WJP	Factor 5.2: Civil conflict is effectively limited (order and security)

Code	**Data Source Name**
ADB	African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments
AFR	Afrobarometer
ASD	Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments
BPS	Business Enterprise Environment Survey
BTI	Bertelsmann Transformation Index

BTI	Bertelsmann Transformation Index
CCR	Freedom House Countries at the Crossroads
EBR	European Bank for Reconstruction and Development Transition Report
EIU	Economist Intelligence Unit Riskwire & Democracy Index
FRH	Freedom House
GCB	Transparency International Global Corruption Barometer Survey
GCS	World Economic Forum Global Competitiveness Report
GII	Global Integrity Index
GWP	Gallup World Poll
HER	Heritage Foundation Index of Economic Freedom
HUM	Cingranelli Richards Human Rights Database and Political Terror Scale
IFD	IFAD Rural Sector Performance Assessments
IJT	iJET Country Security Risk Ratings
IPD	Institutional Profiles Database
IRP	IREEP African Electoral Index
LBO	Latinobarometro
MSI	International Research and Exchanges Board Media Sustainability Index
OBI	International Budget Project Open Budget Index
PIA	World Bank Country Policy and Institutional Assessments
PRC	Political Economic Risk Consultancy Corruption in Asia Survey
PRS	Political Risk Services International Country Risk Guide
RSF	Reporters Without Borders Press Freedom Index
TPR	US State Department Trafficking in People report
VAB	Vanderbilt University Americas Barometer
VDM	Varieties of Democracy Project
WCY	Institute for Management and Development World Competitiveness Yearbook
WJP	World Justice Project Rule of Law Index
WMO	Global Insight Business Conditions and Risk Indicators

الملحق رقم04: مصادر المسح للبنك الدولي– مؤشر فاعلية الحكومة–

Government Effectiveness

Government effectiveness captures perceptions of the quality of public services, the quality of the civil service and the degree of its independence from political pressures, the quality of policy formulation and implementation, and the credibility of the government's commitment to such policies. This table lists the individual variables from each data source used to construct this measure in the Worldwide Governance Indicators

Representative Sources

EIU	Quality of bureaucracy / institutional effectiveness
	Excessive bureaucucracy / red tape
GCS	Quality of overall infrastructure
	Quality of primary education
GWP	Satisfaction with public transportation system
	Satisfaction with roads and highways
	Satisfaction with education system
IPD	Coverage area: public school
	Coverage area: basic health services
	Coverage area: drinking water and sanitation
	Coverage area: electricity grid
	Coverage area: transport infrastructure
	Coverage area: maintenance and waste disposal
PRS	Bureaucratic quality
WMO	*Infrastructure disruption*. This reflects the likelihood of disruption to and/or inadequacy of infrastructure for transport, including due to terrorism/insurgency, strikes, politically motivated shutdowns, natural disasters; infrastructure includes (as relevant) roads, railways, airports, ports, and customs checkpoints.
	State failure. The risk the state is unable to exclusively ensure law and order, and the supply of basic goods such as food, water, infrastructure, and energy, or is unable to respond to or manage current or likely future emergencies, including natural disasters and financial or economic crises.
	Policy instability. The risk the government's broad policy framework shifts over the next year, making the business environment more challenging. This might include more onerous employment or environmental regulation; local content requirements; import/export barriers, tariffs, or quotas; other protectionist measures; price controls or caps; more "political" control of monetary policy, or simply more direct intervention into the operations and decisions of private companies etc

Non-representative Sources

ADB	Quality of public administration
	Quality of budgetary and financial management
	Efficiency of revenue mobilization
AFR	Handling improving basic health services
	Handling addressing educational needs
ASD	Quality public administration
	Efficiency of revenue mobilization
	Quality of budgetary & financial management
BPS	How problematic is electricity for the growth of your business?

	How problematic is transportation for the growth of your business?
BTI	Consensus building (MI)
	Steering capability (MI)
	Resource efficiency
GII	Civil service integrity
	Public management
	Business environment & infrastructure
	Welfare
	Health and education
IFD	Allocation & management of public resources for rural development
LBO	Trust in government
PIA	Quality of public administration
	Quality of budgetary and financial manangement
	Efficiency of revenue mobilization
WCY	Adaptability of government policy to changes in the economy is high
	Bureaucracy does not hinder business activity
	The distribution infrastructure of goods and services is generally efficient

Code	**Data Source Name**
ADB	African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments
AFR	Afrobarometer
ASD	Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments
BPS	Business Enterprise Environment Survey
BTI	Bertelsmann Transformation Index
CCR	Freedom House Countries at the Crossroads
EBR	European Bank for Reconstruction and Development Transition Report
EIU	Economist Intelligence Unit Riskwire & Democracy Index
FRH	Freedom House
GCB	Transparency International Global Corruption Barometer Survey
GCS	World Economic Forum Global Competitiveness Report
GII	Global Integrity Index
GWP	Gallup World Poll
HER	Heritage Foundation Index of Economic Freedom
HUM	Cingranelli Richards Human Rights Database and Political Terror Scale
IFD	IFAD Rural Sector Performance Assessments
IJT	iJET Country Security Risk Ratings
IPD	Institutional Profiles Database
IRP	IREEP African Electoral Index
LBO	Latinobarometro
MSI	International Research and Exchanges Board Media Sustainability Index
OBI	International Budget Project Open Budget Index
PIA	World Bank Country Policy and Institutional Assessments
PRC	Political Economic Risk Consultancy Corruption in Asia Survey
PRS	Political Risk Services International Country Risk Guide
RSF	Reporters Without Borders Press Freedom Index
TPR	US State Department Trafficking in People report
VAB	Vanderbilt University Americas Barometer
VDM	Varieties of Democracy Project
WCY	Institute for Management and Development World Competitiveness Yearbook
WJP	World Justice Project Rule of Law Index
WMO	Global Insight Business Conditions and Risk Indicators

الملحق رقم05: مصادر المسح للبنك الدولي– مؤشر نوعية التنظيم–

Regulatory Quality

Regulatory quality captures perceptions of the ability of the government to formulate and implement sound policies and regulations that permit and promote private sector development. This table lists the individual variables from each data source used to construct this measure in the Worldwide Governance Indicators

Representative Sources

EIU	Unfair competitive practices
	Price controls
	Discriminatory tariffs
	Excessive protections
	Discriminatory taxes
GCS	Burden of government regulations
	Effect of taxation on incentives to invest
	Effect of taxation on incentives to work
	Prevalence of non-tariff barriers
	Intensity of local competition
	Effectiveness of anti-monopoly policy
	Stringency of environmental regulations
HER	Investment freedom
	Financial freedom
IPD	Ease of starting a business governed by local law?
	Ease of setting up a subsidiary for a foreign firm?
	Share of administered prices
	Does the State subsidize commodity prices (i.e. food and other essential goods, excluding oil)?
	Does the State subsidize the price of petrol at the pumps?
	the narrow constraints of the market)… related to the administration (red tape etc.)
	constraints of the market)… related to the practices of already established competitors
	Efficiency of competition regulation in the market sector (excluding financial sector)
PRS	Investment profile
WMO	*Regulatory burden.* The risk that normal business operations become more costly due to the regulatory environment. This includes regulatory compliance and bureaucratic inefficiency and/or opacity. Regulatory burdens vary across sectors so scoring should give greater weight to sectors contributing the most to the economy.
	Tax inconsistency. Tax inconsistency also captures the risk that fines and penalties will be levied for non-compliance with a tax code that appears disproportionate or manipulated for political ends.

Non-representative Sources

ADB	Reggional integration
	Trade policy
	Business regulatory environment
	Trade policy

ASD	Trade policy
	Business regulatory environment
BPS	How problematic are labor regulations for the growth of your business?
	How problematic are tax regulations for the growth of your business?
	How problematic are customs and trade regulations for the growth of your business?
BTI	Market organization
IFD	Enabling conditions for rural financial services development
	Investment climate for rural businesses
	Access to agricultural input and product markets
	Trade policy
PIA	Business regulatory environment
	Trade policy
WCY	Protectionism does not impair the conduct of your business
	Competition legislation is efficient in preventing unfair competition
	Capital markets (foreign and domestic) are easily accessible
	Foreign investors are free to acquire control in domestic companies
	Public sector contracts are sufficiently open to foreign bidders
	Real personal taxes do not discourage people from working or seeking advancement
	Labor regulations (hiring/firing practices, minimum wages, etc.) do not hinder business activities
	Subsidies do not distort fair competition and economic development
WJP	Factor 6: Regulatory enforcement

Code	**Data Source Name**
ADB	African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments
AFR	Afrobarometer
ASD	Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments
BPS	Business Enterprise Environment Survey
BTI	Bertelsmann Transformation Index
CCR	Freedom House Countries at the Crossroads
EBR	European Bank for Reconstruction and Development Transition Report
EIU	Economist Intelligence Unit Riskwire & Democracy Index
FRH	Freedom House
GCB	Transparency International Global Corruption Barometer Survey
GCS	World Economic Forum Global Competitiveness Report
GII	Global Integrity Index
GWP	Gallup World Poll
HER	Heritage Foundation Index of Economic Freedom
HUM	Cingranelli Richards Human Rights Database and Political Terror Scale
IFD	IFAD Rural Sector Performance Assessments
IJT	iJET Country Security Risk Ratings
IPD	Institutional Profiles Database
IRP	IREEP African Electoral Index
LBO	Latinobarometro
MSI	International Research and Exchanges Board Media Sustainability Index
OBI	International Budget Project Open Budget Index
PIA	World Bank Country Policy and Institutional Assessments
PRC	Political Economic Risk Consultancy Corruption in Asia Survey
PRS	Political Risk Services International Country Risk Guide
RSF	Reporters Without Borders Press Freedom Index
TPR	US State Department Trafficking in People report
VAB	Vanderbilt University Americas Barometer
VDM	Varieties of Democracy Project
WCY	Institute for Management and Development World Competitiveness Yearbook
WJP	World Justice Project Rule of Law Index
WMO	Global Insight Business Conditions and Risk Indicators

الملحق رقم06:مصادر المسح للبنك الدولي–مؤشر سيادة القانون–

Rule of Law

Rule of law captures perceptions of the extent to which agents have confidence in and abide by the rules of society, and in particular the quality of contract enforcement, property rights, the police, and the courts, as well as the likelihood of crime and violence. This table lists the individual variables from each data source used to construct this measure in the Worldwide Governance Indicators

Representative Sources

EIU	Violent crime
	Organized crime
	Fairness of judicial process
	Enforceability of contracts
	Speediness of judicial process
	Confiscation/expropriation
	Intellectual property rights protection
	Private property protection
GCS	Business costs of crime and violence
	Organized crime
	Reliability of police services
	Judicial indepdendence
	Efficiency of legal framework in challenging regulations
	Intellectual property protection
	Property rights
	Informal sector
GWP	Confidence in the police force
	Confidence in judicial system
	Have you had money property stolen from you or another household member?
	Have you been assaulted or mugged?
HER	Property rights
IPD	Degree of security of goods and persons
	Violent activities by criminal organizations (drug trafficking, weapons, prostitution...)
	Degree of judicial independence vis-à-vis the State
	Degree of enforcement of court orders
	Timeliness of judicial decisions
	Equal treatment of foreigners before the law (compared to nationals)
	Practical ability of the administration to limit tax evasion
	Efficiency of the legal means to protect property rights in the event of conflict between private stakeholders?
	Generally speaking, does the State exercise arbitrary pressure on private property (e.g. red tape...)?
	Does the State pay compensation equal to the loss in cases of expropration (by law or fact) when the expropriation concerns land ownership?
	Does the State pay compensation equal to the loss in cases of expropration (by law or fact) when the expropriation concerns production means?
	Degree of observance of contractual terms between national private stakeholders
	Degree of observance of contractual terms between national private stakeholders
	Degree of observance of contractual terms between national and foreign private stakeholders
	In the past 3 years, has the State withdrawn from contracts without paying the corresponding compensation... vis-à-vis national stakeholders?
	In the past 3 years, has the State withdrawn from contracts without paying the corresponding compensation... vis-à-vis foreign stakeholders?
	Respect for intellectual property rights relating to… trade secrets and industrial patents
	Respect for intellectual property rights relating to… industrial counterfeiting
	Does the State recognize formally the diversity of land tenure system?
PRS	Law and order
TPR	Trafficking in people
VDM	Liberal component index
WMO	*Expropriation.* The risk that the state or other sovereign political authority will deprive, expropriate, nationalise, or confiscate the assets of private businesses, whether domestic or foreign.
	State contract alteration. The risk that a government or state body alters the terms of, cancels outright, or frustrates (usually through delay) contracts it has with private parties without due process.
	Contract enforcement. The risk that the judicial system will not enforce contractual agreements between private-sector entities, whether domestic or foreign, due to inefficiency, corruption, bias, or an inability to enforce rulings promptly and firmly.

Non-representative Sources

ADB	Property rights and rule based governance
AFR	How often feared crime in home
	Had something stolen from house
	Have been physically attacked
	Trust courts of law
	Trust police
ASD	Property rights and rule based governance
BPS	How often is following characteristic associated with the court system: Fair and honest?
	How often is following characteristic associated with the court system: Enforceable?
	How often is following characteristic associated with the court system: Quick?
	How problematic is crime for the growth of your business?
	How problematic is judiciary for the growth of your business?
BTI	Rule of law (separation of powers, independent judiciary civil rights, prosecution of office abuse)

FRH	Judicial framework and independence (FNT)
GII	Rule of law
	Public management
	Gender
IFD	Access to land
	Access to water for agriculture
LBO	Trust in judiciary
	Trust in police
	Have you been a victim of crime?
PIA	Property rights and rule based governance
VAB	Trust in police
	Have you been a victim of crime?
WCY	Tax evasion is not a threat to your economy
	Justice is fairly administered
	Parallel (black-market, unrecorded) economy does not impair economic development
	Intellectual property rights are adequately enforced
WJP	Factor 5.1: Crime is effectively controlled (order and security)
	Factor 7: Civil justice
	Factor 8: Criminal justice

Code	**Data Source Name**
ADB	African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments
AFR	Afrobarometer
ASD	Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments
BPS	Business Enterprise Environment Survey
BTI	Bertelsmann Transformation Index
CCR	Freedom House Countries at the Crossroads
EBR	European Bank for Reconstruction and Development Transition Report
EIU	Economist Intelligence Unit Riskwire & Democracy Index
FRH	Freedom House
GCB	Transparency International Global Corruption Barometer Survey
GCS	World Economic Forum Global Competitiveness Report
GII	Global Integrity Index
GWP	Gallup World Poll
HER	Heritage Foundation Index of Economic Freedom
HUM	Cingranelli Richards Human Rights Database and Political Terror Scale
IFD	IFAD Rural Sector Performance Assessments
IJT	IJET Country Security Risk Ratings
IPD	Institutional Profiles Database
IRP	IREEP African Electoral Index
LBO	Latinobarometro
MSI	International Research and Exchanges Board Media Sustainability Index
OBI	International Budget Project Open Budget Index
PIA	World Bank Country Policy and Institutional Assessments
PRC	Political Economic Risk Consultancy Corruption in Asia Survey
PRS	Political Risk Services International Country Risk Guide
RSF	Reporters Without Borders Press Freedom Index
TPR	US State Department Trafficking in People report
VAB	Vanderbilt University Americas Barometer
VDM	Varieties of Democracy Project
WCY	Institute for Management and Development World Competitiveness Yearbook
WJP	World Justice Project Rule of Law Index
WMO	Global Insight Business Conditions and Risk Indicators

الملحق رقم07: مصادر المسح للبنك الدولي– مؤشر ضبط الفساد–

Control of Corruption

Control of corruption captures perceptions of the extent to which public power is exercised for private gain, including both petty and grand forms of corruption, as well as "capture" of the state by elites and private interests. This table lists the individual variables from each data source used to construct this measure in the Worldwide Governance Indicators

Representative Sources

EIU	Corruption among public officials
GCS	Public trust in politicians
	Diversion of public funds
	Irregular payments and bribes: Imports and exports
	Irregular payments and bribes: Public utilities
	Irregular payments and bribes: Annual tax payments
	Irregular payments and bribes: Awarding of public contracts and licenses
	Irregular payments and bribes: Obtaining favorable judicial decisions
	State Capture
GWP	Is corruption in governmnent widespread?
IPD	Level of "petty" corruption between administration and citizens
	Level of corruption between administrations and local businesses
	Level of corruption between administrations and foreign companies
PRS	Corruption
VDM	Corruption index
WMO	*Corruption.* The risk that individuals/companies will face bribery or other corrupt practices to carry out business, from securing major contracts to being allowed to import/export a small product or obtain everyday paperwork. This threatens a company's ability to operate in a country, or opens it up to legal or regulatory penalties and reputational damage.

Non-representative Sources

ADB	Transparency, accountability, and corruption in public sector
AFR	Corruption: office of the presidency
	Corruption: judges and magistrates
	Corruption: government officials
ASD	Transparency, accountability, and corruption in public sector
BPS	How common is it for firms to have to pay irregular additional payments to get things done?
	Percentage of total annual sales do firms pay in unofficial payments to public officials?
	How often do firms make extra payments in connection with taxes, customs, and judiciary?
	How problematic is corruption for the growth of your business?
BTI	Anti-corruption poicy
FRH	Corruption (FNT)
GCB	Frequency of household bribery: education
	Frequency of household bribery: judiciary
	Frequency of household bribery: medical
	Frequency of household bribery: police
	Frequency of household bribery: permit
	Frequency of household bribery: utilities
	Frequency of corruption among public institutions: Parliament / legislature
	Frequency of corruption among public institutions: Legal system / judiciary
	Frequency of corruption among public institutions: Public officials
GII	Accountability
IFD	Accountability, transparency and corruption in rural areas
LBO	Corruption in judiciary
	Corruption in office of the presidency
	Corruption in parliament
	Corruption in public employees
	Corruption in local government (councilors)
	Corruption in police
	Corruption in national tax office
PIA	Transparency, accountability and corruption in public sector
PRC	To what extent does corruption exist in a way that detracts from the business environment for foreign companies?
VAB	Perception of politicians to be corrupt -- % of respondents agreeing with statements: more than half & all politicians are corrupt
WCY	Bribery and corruption do not exist
WJP	Factor 2: Absence of corruption

Code	Data Source Name
ADB	African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments
AFR	Afrobarometer
ASD	Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments

BPS	Business Enterprise Environment Survey
BTI	Bertelsmann Transformation Index
CCR	Freedom House Countries at the Crossroads
EBR	European Bank for Reconstruction and Development Transition Report
EIU	Economist Intelligence Unit Riskwire & Democracy Index
FRH	Freedom House
GCB	Transparency International Global Corruption Barometer Survey
GCS	World Economic Forum Global Competitiveness Report
GII	Global Integrity Index
GWP	Gallup World Poll
HER	Heritage Foundation Index of Economic Freedom
HUM	Cingranelli Richards Human Rights Database and Political Terror Scale
IFD	IFAD Rural Sector Performance Assessments
IJT	iJET Country Security Risk Ratings
IPD	Institutional Profiles Database
IRP	IREEP African Electoral Index
LBO	Latinobarometro
MSI	International Research and Exchanges Board Media Sustainability Index
OBI	International Budget Project Open Budget Index
PIA	World Bank Country Policy and Institutional Assessments
PRC	Political Economic Risk Consultancy Corruption in Asia Survey
PRS	Political Risk Services International Country Risk Guide
RSF	Reporters Without Borders Press Freedom Index
TPR	US State Department Trafficking in People report
VAB	Vanderbilt University Americas Barometer
VDM	Varieties of Democracy Project
WCY	Institute for Management and Development World Competitiveness Yearbook
WJP	World Justice Project Rule of Law Index
WMO	Global Insight Business Conditions and Risk Indicators

الملحق رقم 08: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات للنموذج الثالث

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/11/20 Time: 13:38
Sample: 2003 2018
Included observations: 16

Correlation Probability	EGR	CPI	CC	EE	GE	PS	QR	RL
EGR	1.000000 -----							
CPI	-0.274622 0.3033	1.000000 -----						
CC	-0.157997 0.5589	-0.120568 0.6565	1.000000 -----					
EE	0.174506 0.5180	0.312505 0.2386	0.113467 0.6756	1.000000 -----				
GE	-0.080451 0.7671	0.318105 0.2299	0.293430 0.2700	0.382889 0.1433	1.000000 -----			
PS	-0.580065 0.0185	0.353098 0.1798	0.185353 0.4919	0.401567 0.1231	0.456107 0.0758	1.000000 -----		
QR	0.517174 0.0402	-0.718400 0.0017	-0.026789 0.9216	0.151331 0.5758	-0.200916 0.4556	-0.205441 0.4453	1.000000 -----	
RL	0.515950 0.0408	-0.449653 0.0806	-0.062260 0.8188	-0.101646 0.7080	-0.210439 0.4340	-0.587917 0.0166	0.633510 0.0084	1.000000 -----

الملحق رقم 09: تقدير النموذج الثالث

Dependent Variable: EGR
Method: Least Squares
Date: 05/11/20 Time: 12:54
Sample: 2003 2018
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI	0.029957	0.033782	0.886768	0.3983
EE	3.128600	4.023746	0.777534	0.4568
CC	-1.300162	4.588718	-0.283339	0.7833
GE	7.082359	6.461288	1.096122	0.3015
PS	-6.457145	1.778408	-3.630857	0.0055
QR	3.704483	1.805816	2.051417	0.0705
RL	-6.110672	3.951754	-1.546319	0.1564

R-squared	0.693105	Mean dependent var	3.287500
Adjusted R-squared	0.488509	S.D. dependent var	1.586978
S.E. of regression	1.134985	Akaike info criterion	3.390752
Sum squared resid	11.59372	Schwarz criterion	3.728759
Log likelihood	-20.12601	Hannan-Quinn criter.	3.408061
Durbin-Watson stat	2.972293		

	CPI	EE	CC	GE	PS	QR	RL
CPI	1.000000	0.312505	-0.120568	0.318105	0.353098	-0.718400	-0.449653
EE	0.312505	1.000000	0.113467	0.382889	0.401567	0.151331	-0.101646
CC	-0.120568	0.113467	1.000000	0.293430	0.185353	-0.026789	-0.062260
GE	0.318105	0.382889	0.293430	1.000000	0.456107	-0.200916	-0.210439
PS	0.353098	0.401567	0.185353	0.456107	1.000000	-0.205441	-0.587917
QR	-0.718400	0.151331	-0.026789	-0.200916	-0.205441	1.000000	0.633510
RL	-0.449653	-0.101646	-0.062260	-0.210439	-0.587917	0.633510	1.000000